جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف و التأمين

محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سورية

دراسة قياسية خلال الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٩

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية

إعداد

محمد سلما

إشراف الدكتور

محمد حمرة

دمشق ٢٠١٢م

الفصل الأول

المصارف و دورها في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول : تعريف المصارف وخصائصها.

أولاً : تعريف المصارف.
ثانياً : التطور التاريخي للمصارف.
ثالثاً : الهيكل التنظيمي للمصارف.
رابعاً : هيكل الجهاز المصرفي و مكوناته.

المبحث الثاني : هيكل الموجودات و المطاليب في المصارف .

أولاً :مفهوم الهيكل المالي و أهميته.
ثانياً :هيكل المطلوبات في المصارف.
ثالثاً :هيكل الموجودات في المصارف.

المبحث الثالث : مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة فيها .

أولاً : الفرق بين الربح و الربحية.
ثانياً : معايير قياس الربحية في المصارف.
ثالثاً : الربحية حسب تعليمات لجنة الرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي.
رابعاً : العوامل المؤثرة على ربحية المصارف.

المبحث الرابع : دور المصارف في الاقتصاد الوطني .

أولاً :التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي في سورية.
ثانياً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في سورية.
ثالثاً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات العقارية في سورية.
رابعاً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارية في سورية.

المبحث الأول : تعريف المصارف و خصائصها

مقدمة :

تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد ، كونها تمثل المصدر الأساسي للائتمان أو ما نسميه بالأموال الجاهزة للإقراض Loanable Funds و ذلك لمختلف القطاعات العائلية و الحكومية و قطاعات الأعمال بمختلف أحجامها و طبيعة أعمالها . هذا بالإضافة إلى أن البنوك تلعب دور الوسيط في تسوية إتمام الصفقات و العمليات المالية . بالإضافة إلى كونها المصدر الأول للقروض التي يحصل عليها الأفراد و أصحاب الأعمال ، وهي المشتري الأول للسندات التي تصدرها الحكومات لتمويل العمليات الاقتصادية المختلفة . وأما في مجال الإقراض الطويل الأجل فإن دور البنوك بدأ يتزايد ،حيث تسيطر البنوك على الحجم الأكبر من عملية الإقراض قصير و طويل الأجل . هذا بالإضافة إلى أن الهيكل الرأسمالي أو كتلة الأموال في البنوك هي الأكبر مقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى ، كذلك فإنها تمثل القناة الأولى التي تقوم الحكومة من خلالها بتنفيذ و تطبيق سياساتها النقدية بهدف تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي .

أولاً : تعريف المصارف:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمصارف وتنوعت حسب الزاوية التي يتم النظر إليها منها ، فبالرغم من أهمية المصارف في الاقتصاد الوطني إلا أن وضع تعريف شامل وموحد للمصرف بشكله الحديث هو أمر في غاية الصعوبة ، إذ انه مع تطور و تقدم الحياة الاقتصادية تعددت أنواع المصارف و تنوعت أعمالها و بالتالي فإنه ليس من السهل تحديد العمليات المصرفية بشكل موجز .

فقد عرف البعض المصارف على أنها : " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان " ، و بهذا المفهوم يعتبر المصرف وسيطاً بين الذين لديهم أموال فائضة و بين الذين يحتاجون لتلك الأموال [١].

ومنهم من عرفها من خلال الوظائف التي تقوم بها ، و الخدمات التي تقدمها لعملائها على أنها : " وسطاء ماليون يقدمون الخدمات المالية لوحدات الفائض و العجز " [٢]

وذهب آخرون إلى تعريفها بأنها : " مؤسسة مالية ونقدية تدار بأسلوب علمي ، وتتعامل بكافة وسائل الدفع (المالية و النقدية) ، حيث تقبل الودائع و تمنح القروض و توظف الاستثمارات و تؤدي مجموعة من الخدمات المرتبطة وفقاً لقواعد وأعراف مصرفية متداولة في السوق المصرفية ، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المحددة مقدماً " [٣]

أما المشرع السوري فقد عرف المصارف بأنها : " المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب ولأجل لا يتجاوز السنتين لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص " [٤].

وقد ألحق هذا التعريف بشرح تفصيلي للعمليات المصرفية التي يتوجب على المصارف القيام بها . وأهمها :

خصم الأوراق التجارية و أسناد الأمر و السحب و السفاتج و جميع وثائق التسليف و أسنادها ، بالإضافة إلى سندات القروض سواء كانت قابلة للتداول أم لا ، ومنح القروض و السلف بكافة أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية ، وكذلك إصدار السندات العامة و سندات السحب و السفاتج وخطابات الضمان و الشيكات و الحوالات و المتاجرة بهذه الأوراق ، وقبول الودائع بشكل نقدي أو أوراق نقدية أو معادن ثمينة و فتح حسابات ودائع وحسابات جارية و حسابات شيكات ، والمتاجرة بالعملات الأجنبية و المعادن الثمينة ، بالإضافة إلى

---

[١] الهندي ، منير ، إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، ١٩٩٦ ، ص٥

[2] George H , Hempel . Donald G , Simonson & Alan B Goleman , Bank management : Text and Cases , 4th ed , Jonh Wiley and Sons , NY ,USA , 1994 , p6

[٣] حمرة ، محمد ، إدارة المصارف ، مطبوعات جامعة دمشق ، ٢٠١١ ، ص ١٦

[٤] رئيس الجمهورية العربية السورية ، القانون رقم ٢٣ الخاص بتشكيل مجلس النقد و التسليف ، ٢٠٠٢ ، المادة رقم ٥

إدارة الأموال و الممتلكات و المحافظ الاستثمارية لصالح الغير ، و عمليات التوظيف في مشاريع استثمارية تقوم على صيغ التأجير التمويلي للمؤسسات و الشركات الإنتاجية .

ثانياً: التطور التاريخي للمصارف:

إن أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف أي بيع النقد بالنقد و يقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف[٥]، ويقابلها كلمة (بنك) ذات الأصل الأوروبي و المشتقة من الكلمة الايطالية **Banco** والتي تعني الطاولة أو المنضدة [٦].

أما إنشاء أول مصرف بشكله الحديث فكان في مدينة البندقية في منتصف القرن الثاني عشر ، تلاه بنك برشلونة عام ١٤٠١ م ثم بنك ريالتو عام ١٥٨٧ م ، ثم انتشرت في أوروبا و أمريكا و في بقية دول العالم[٧].

بدأت المصارف بشكل محلات أو مؤسسات تستقبل الودائع من الأفراد بشكل نقود و مجوهرات و تحف ثمينة للحفاظ عليها من الضياع و السرقة ، ومقابل ذلك كانت تحصل على الأجور من أصحاب الودائع بدلاً أن تدفع لهم الفوائد ، وبمرور الزمن أصبح أصحاب هذه المؤسسات يقدمون القروض من أعمالهم الخاصة مقابل فائدة و ضمانات معينة تختلف باختلاف القروض التي يقدمونها وأنواعها [٨].

مع تطور هذه المؤسسات لاحظ أصحابها أن الودائع تبقى مجمدة لديهم في الخزائن لفترات مختلفة ولا يأتي أصحابها لطلبها إلا بعد فترة غير وجيزة ، لذلك فكروا في أن يحتفظوا بنسبة معينة من هذه الودائع لمواجهة طلبات السحب ، بينما يقومون بإقراض الباقي أو يستثمرونه في مجالات تدر عليهم ولو القليل من الربح ، وكانت السندات التي تصدرها الحكومة لتغطية عجز الموازنة الناجم عن النفقات الباهظة التي سببتها الحروب المستمرة هي المجال الذي رغب فيه الكثير من أصحاب المصارف ، وهكذا تحولت المصارف من قبول الودائع و

---

[٥] عبدالله ، خالد – الطراد،إبراهيم ،إدارة العمليات المصرفية:المحلية و الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ٢٠٠٦ ،الطبعة ١ ص ٢٠

[6] Thomson's Dictionary of banking , 11th ed , The new publishing Co.Ltd , p45

[٧] عبدالله ، خالد – الطراد،ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢١

[٨] محلوف ، مي ، مصادر التمويل وأثرها في تنفيذ الاستثمارات في المصارف المتخصصة في سورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٣

تجميدها في الخزائن إلى إقراضها لأصحاب المشاريع الاقتصادية الذين يحتاجون إلى التمويل اللازم مقابل فوائد معينة ، وأصبح الأساس في عمل المصارف الحديثة قبول الودائع من جهة و تقديم الخدمات و التسهيلات الائتمانية و القروض المصرفية من جهة أخرى [٩].

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمصارف :

إن التنظيم الإداري السليم لأي مصرف هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة و التخطيط و التنفيذ الدقيق . ويلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني ، ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ، و يخصص لكل منها قسم فني مختص مثل : قسم الحسابات الجارية ، و قسم الأوراق التجارية ، وقسم الاعتمادات المستندية وغيرها ، وكلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمات المصرفية يخصص قسم فني لها . وكلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد . ومن المهم أيضاً تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات . وعلى سبيل المثال قد يتم تجزئة قسم الحسابات الجارية للعملاء إلى وحدات فرعية تختص واحدة منها بعمليات السحب و أخرى بالإيداع وثالثة لاحتساب الفوائد ورابعة للتعرف على مراكز العملاء بسرعة وهكذا.

وبعد تحديد الأقسام و الوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات و الواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام و الوحدات مع تفويض قدر من السلطة يتناسب و المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم ، و مع توضيح الاختصاصات و الواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا ، مع بيان تدرج المسؤولية من المستويات الدنيا إلى العليا ، حتى تسهل عملية الاتصال و الرقابة و المتابعة بالإضافة إلى محاسبة المسؤوليين [١٠].

ويبن الشكل التالي الهيكل التنظيمي لفروع أحد المصارف متوسطة الحجم بأقسامه الإدارية و الفنية :[١١]

---

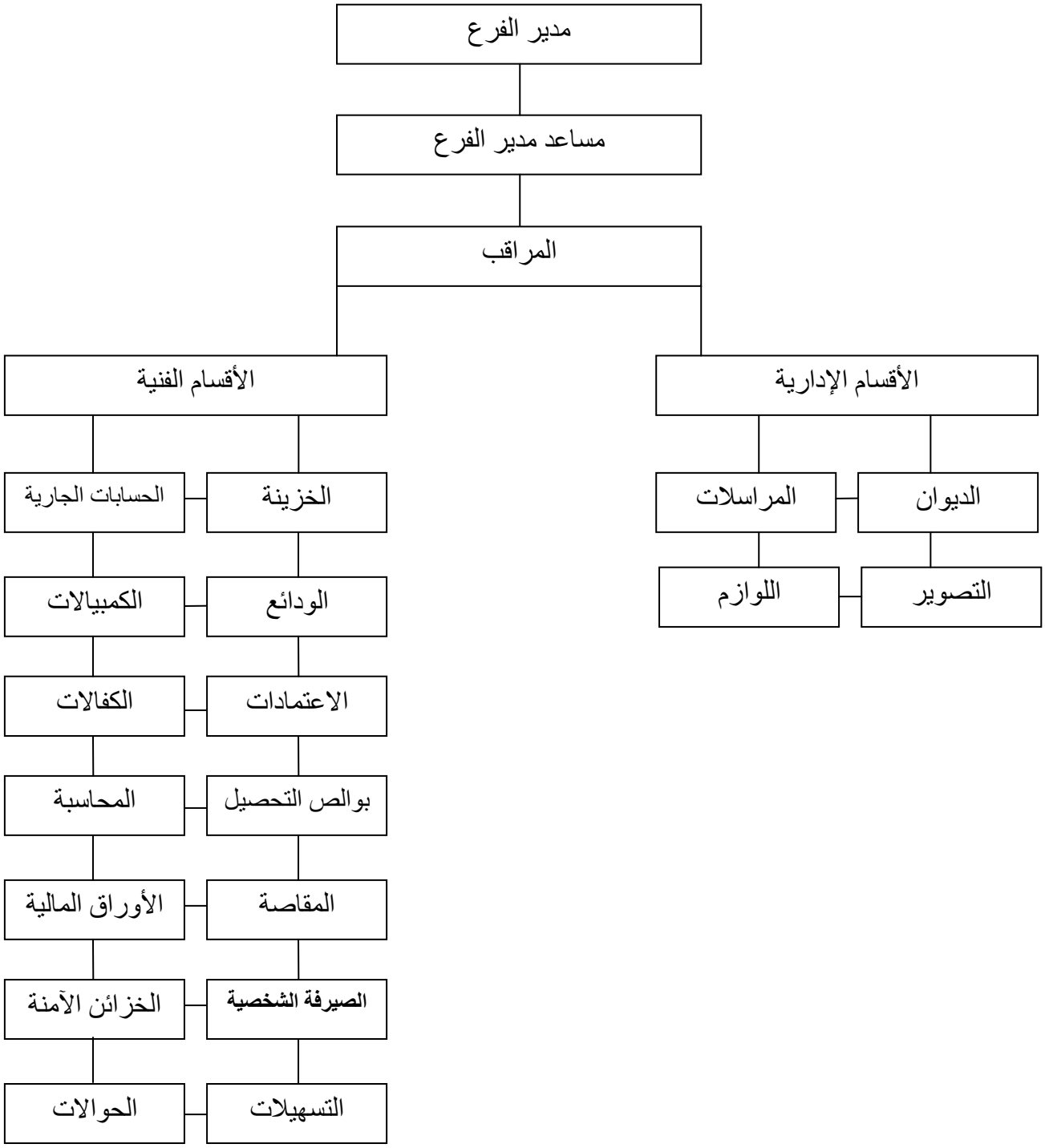
[٩] مخلوف ، مي ، مرجع سابق ص ٤

[١٠] عبدالله ، خالد – الطراد،ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٤١- ٤٢

[١١] عبدالله ، خالد – الطراد،ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٤٣

شكل رقم (١)

الهيكل التنظيمي لفروع أحد المصارف المتوسطة الحجم

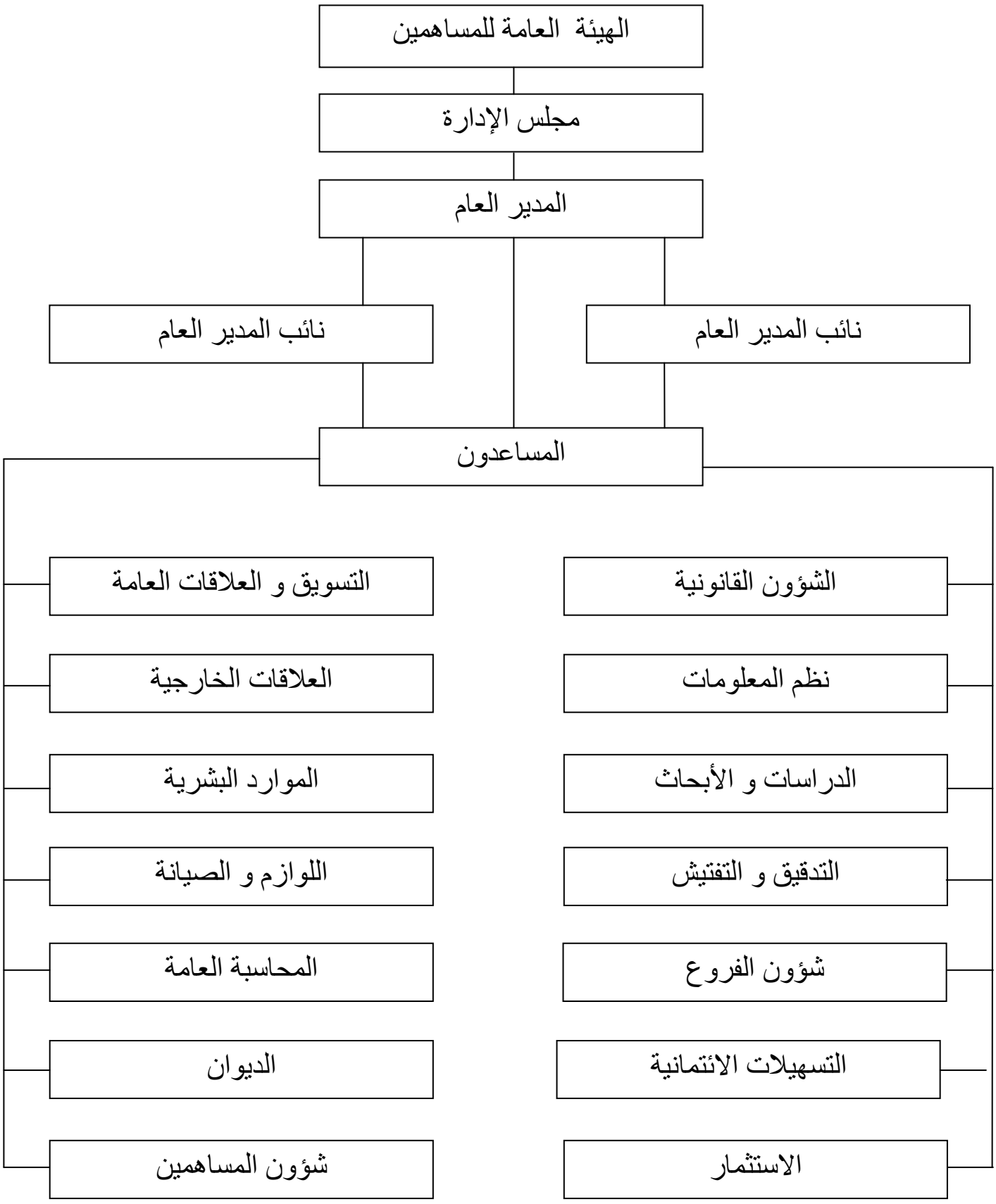


أما الشكل التالي فيبين الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لأحد المصارف المتوسطة الحجم :[١٢]

[١٢] عبدالله ، خالد – الطراد،ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٤٤

شكل رقم (٢)

الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لأحد المصارف المتوسطة الحجم



ومما يجدر ذكره أن التنظيم الإداري يختلف من مصرف إلى آخر ومن فرع إلى آخر تبعاً لاختلاف الحجم ، ونوع النشاط و عدد العاملين ، و طريقة العمل من حيث كونها يدوية أو آلية ، و من هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت و موحد تطبقه كافة البنوك . وإن ما تم شرحه و بيانه سابقاً يعتبر على سبيل المثال فقط ، ولكن مهما اختلفت هذه النظم و الأقسام فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المصرف و أغراضه .

رابعاً: هيكل الجهاز المصرفي .

يحتل الجهاز المصرفي المتمثل بالمصرف المركزي و المصارف التجارية و المتخصصة و المؤسسات المالية الأخرى مكانةً هامةً في الحياة الاقتصادية المعاصرة ، و يزداد اهتمام الدول بالجانب المالي نظراً للتطورات الاقتصادية العالمية ، وظهور الحاجات المتزايدة للنمو و التقدم ، ومع سعي هذه الدول إلى تحقيق درجات نمو متزايدة تظهر أهمية قيام مشروعات تنموية على كافة الصعد الاقتصادية و الاجتماعية .

يتألف هيكل الجهاز المصرفي من :

١- المصرف المركزي Central Bank :

وهو مؤسسة وطنية تعنى بشؤون السياسة النقدية و مراقبتها ، وهو رأس الهرم المصرفي ، ويعتبر المصرف المركزي مصرف الدولة و مصرف المصارف العاملة في الاقتصاد ، وتقع على عاتقه مهمة إقرار و تنفيذ السياسة النقدية[١٣].

حيث يقوم المصرف المركزي على خدمة مصالح المؤسسات العامة عن طريق تقديم التمويل اللازم لها ، ويقدم النصح و المشورة للحكومة في أمور السياسة النقدية و المالية ، كما يقوم بإقراضها الأموال و الاحتفاظ بودائعها ، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى كإصدار القروض العامة وتحصيل إيرادات الحكومة من السوق المالية ،بالإضافة إلى رقابته و إشرافه على أعمال المصارف الأخرى ، كما يقوم المصرف المركزي بالعمل كوسيط بين المصارف

[١٣] معروف ، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٥ ، ص ٢٤٩

و السلطات النقدية العليا فهو مصرف الحكومة و مستشارها المالي من جهة و هو مصرف المصارف من جهة أخرى [١٤].

٢- المصارف التجارية Commercial Banks:

تُعرف البنوك التجارية على أنها : منشآت مصرفية وسيطة تقبل الودائع و تقدم القروض و وتقوم بعملية الاستثمار و تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة [١٥].

إن دور المصارف التجارية يعتبر رائداً في دفع عملية النمو الاقتصادي ، وتعد المصارف التجارية العنصر الأكثر أهمية في الجهاز التمويلي للنشاط الاقتصادي ، إذ تحتفظ بحزمة متنوعة من أصول مؤسسات التمويل ، و تُصدر على نفسها مدى واسعاً و متنوعاً من الالتزامات المالية ، فدور المصارف التجارية في الاقتصاد يُحدد من خلال الأعمال و الخدمات التي تقدمها و هي تشمل على [١٦] :

- قبول الودائع بمختلف أنواعها (الجارية – التوفير – طويلة الأجل)
- تسوية المدفوعات الداخلية
- تنشيط أسواق الصرف الأجنبي و القيام بالتمويل الخارجي
- عرض خدمات استشارية للمنشآت الإنتاجية و التعاونية و المالية
- توفير الائتمان (منح القروض و التسهيلات الائتمانية)

ويمكن تقسيم هذا النوع من المصارف إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها و تنظيمها الإداري و ملكيتها إلى [١٧] :

أ- البنوك ذات الفروع Branch Banks :

وهي منشآت تتخذ غالباً شكل الشركات المساهمة ، و لها فروع في كافة أنحاء البلاد ، و تتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا

[١٤] مخلوف ، مي ، مرجع سابق ، ص٦
[١٥] الشماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، دورة تدريبية ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص٣
[١٦] زيدان ، منذر ، الأجهزة المصرفية ودورها في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية : العلاقة بين التمويل المصرفي و التمويل السوقي ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤
[١٧] رمضان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦

فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ، وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسات و المسائل الإدارية المركزية .

و يتصف هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ، و يخضع للقوانين العامة للدولة و ليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي توجد فيها الفروع .

ب- بنوك السلاسل Chain Banks :

تُعد هذه البنوك نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً ، ولكن يشرف عليها مركز رئسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة ، كما ينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات بعضها ببعض ، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- بنوك المجموعات Group Banks :

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية ، حيث تملك معظم رأسمالها و تشرف على سياساتها و تقوم بتوجيهها ، و لهذه البنوك طابع احتكاري ، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوروبا .

ث- البنوك الفردية Unit Banks :

وهي منشأة صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ، وتتميز عن باقي البنوك بأنها تقتصر في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة ، مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة و غيرها من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير و بدون خسائر .

و تعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرات مصرفية و ما يحوزونه من ثقة المتعاملين .

ج- البنوك المحلية Local Banks :

وهي مصارف نشأت لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة ، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة ، حيث يخضع المصرف المحلي للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله .

٣- المصارف المتخصصة Specialized Banks:

هي مصارف مسؤوليتها حسب نوعها عن تمويل إحدى القطاعات الاقتصادية ، و تعمل على توفير التمويل اللازم لقطاعات معينة في الاقتصاد في ظل امتناع المصارف التجارية عن تمويل هذه القطاعات [١٨].

وتتميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف بعدد من المميزات أبرزها [١٩]:

- الاهتمام بجانب محدد من جوانب النشاط الاقتصادي.
- المستوى المتدني لسعر فائدة الإقراض مقارنة بسعر الفائدة السائد في السوق .
- الاهتمام بتقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل لضمان نجاح خطط الوحدات الاقتصادية الموجهة إليها تلك القروض .

وعليه يمكن تقسيم المصارف المتخصصة من حيث طبيعة نشاطها إلى [٢٠] :

أ- المصارف التجارية Commercial Banks :

وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها ، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار ، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر و ذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية و الخارجية ، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض و السلف ، تحصيل الأوراق التجارية و

[١٨] فليح ، خلف ، البنوك الإسلامية ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢

[١٩] منصور ، محمد ، السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة ، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، ٢٠٠١ ، ص ١١٧

[٢٠] الطراد ، إسماعيل . أمين عبد الله ، خالد ، إدارة العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ٢٣ – ٢٤ ، ط١، ٢٠٠٦

خصمها أو التسليف بضمانها ، وشراء و بيع الأوراق المالية و إصدار خطابات الضمان ، وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية .

ب- المصارف الصناعية Industry Banks :

وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة و طويلة الأجل ، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية ، و بذلك تخرج عن مفهوم المصارف التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل ، مما يزيد من نسبة المخاطر .

ت- المصارف العقارية Real Estate Banks :

وتهدف هذه المصارف إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهونات عقارية ، و بما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبياً نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضاً .

ث- المصارف الزراعية Agricultural Banks :

وهي المصارف التي تقدم خدمتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل و شراء كافة المستلزمات الزراعية من البذور و الأسمدة و المبيدات ، واستئجار الآلات الزراعية و أدوات الري المختلفة ، بالإضافة إلى الاهتمام بالثروة الحيوانية . و بما أن هذه الخدمات تعتمد على الدورات الموسمية ، فقد تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل و مرتبطة بالمواسم الزراعية .

ج- المصارف التعاونية Cooperative Banks :

وهي المصارف التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة (الزراعية ، الاستهلاكية ، الحرفية ، وغيرها) .

ح- المصارف الادخارية Saving Deposit Banks :

و هي المصارف و الصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم ، وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين .

خ- الوحدات المصرفية الخارجية Off- Shore Banks :

وهي المصارف التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل به ، وقد انتشر مثل هذا النوع في دول البحرين و قبرص و سنغافورة.

د- المصارف الإسلامية Islamic Banks :

وهي المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية و ممارسة أعمال التمويل و الاستثمار القائمة على غير أساس سعر الفائدة ، أخذاً و عطاءً في جميع الصور و الأحوال ، وتقوم باجتذاب الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة ، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات ، بما في ذلك صيغ التمويل المتعلقة بالمضاربة و المشاركة و بيع المرابحة و غيرها من مصادر التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية .

٤- بنوك الاستثمار Investment Banks:

تمارس هذه الوحدات دورا مكملاً للمؤسسات المصرفية ، كما تعمل على سد بعض الفراغات الناتجة عن قصور التمويل ، و هذه الوحدات لا تعمل على قبول الودائع أو الإقراض ، بل يظهر دورها في سوق الأوراق المالية من خلال تقديم المساعدات للوحدات الاقتصادية و ذلك من خلال قيامها بـــــ :[٢١]

- تغطية الإصدار بشراء الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية و تصريفها .
- التعريف ببعض الاستثمارات المطروحة في الاقتصاد .
- دراسة حالة المشاريع و تقييمها ووصفها .
- الترويج للمشاريع و تقييمها ووصفها .
- توفير مناخ استثماري يساعد على تأسيس مشاريع جديدة .
- متابعة المشروعات الممولة .
- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات .

[٢١] زيدان ، منذر، مرجع سابق ، ص ٣٠

- الرقابة على القروض .

٥- شركات التأمين Insurance Company:

يكمن مفهوم التأمين في الحرص على تفادي أخطار المستقبل التي يمكن أن تحمل معها خسائر وكوارث للإنسان و المؤسسات ، إن شركات التأمين تلعب دورها في تقديم خدمات التأمين لطالبيها ، وذلك عبر تلقيها أموالاً من المؤمن لهم على شكل أقساط ، وتعمل هذه الشركات على إعادة استثمارها نيابة عنهم [٢٢].

[22] Frederic , Mishkin, Financial Markets and Intitutes , World Student Serveses ,2003 , p28

المبحث الثاني : هيكل الموجودات و المطاليب في المصارف

مقدمة :

إن نجاح المصارف في تحقيقها لأهدافها شأنه شأن أي منشأة مالية يتوقف على مدى قدرتها على إدارة موجوداتها و ومطلوباتها ، وكذلك قدرتها على تنمية مواردها المالية سواء كانت موارد ذاتية أو خارجية و توجيهها نحو استثمارات تمكنها من تعزيز ربحيتها و تعظيمها .

أولاً : مفهوم الهيكل المالي وأهميته:

إن مصطلح الهيكل المالي هو مفهوم يتضمن كلاً من هيكل المطلوبات و هيكل الموجودات و مدى التوافق بينهما فيما يتعلق بآجال الاستحقاق و طول الفترة الزمنية للاستثمار ، و الذي يعبر عنه في صورة اصطلاح آخر و هو منهج التغطية Hedging Approach و الذي يعني ضرورة تمويل كل أصل عن طريق مصدر تمويلي بنفس مستوى الاستحقاق تقريباً[٢٣] .

إن تحقيق المصارف للتوازن في هيكلها المالي بشقيه (هيكل المطلوبات– التمويل) و(هيكل الموجودات – استخدامات الأموال) يعتبر من المهام الأساسية لها ، لذلك فإن سلامة الهيكل المالي للمصارف في ضوء تطبيقها لمنهج التغطية في التمويل الذي يتمثل في تمويل الاستخدامات الدائمة من مصادر التمويل الدائمة و تمويل الاستخدامات المؤقتة من مصادر التمويل المؤقتة بشكل سليم سوف يزيد من قدرة المنشأة على إحداث توازن أمثل بين كل من السيولة والربحية و ذلك في اتجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم قيمة المصرف [٢٤].

[٢٣] شاكر ، نبيل ، التحليل المالي و كتابة التقارير المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر ١٩٩٨ ، ط٢ ، ص ١٥٩
[٢٤] شاكر ، نبيل ، مرجع سابق ص ١١٠

ثانياً : هيكل المطلوبات في المصارف :

يُعرف هيكل المطلوبات في المصارف بأنه " تشكيلة المصادر التي حصلت فيها المنشأة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها ، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل "[٢٥].

وقد أدى النمو الهائل للقطاع المالي خلال العقدين الماضيين إلى العديد من التغيرات في إستراتيجية إدارة المطلوبات ، والسبب في ذلك يعود من جهة إلى التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة ، ومن جهة أخرى إلى ازدياد اهتمام المصارف في البحث عن مصادر جديدة للتمويل[٢٦].

وتتضمن إدارة مطلوبات المصرف مجمل الأنشطة التي تتعلق بالحصول على الأموال من المودعين والمقرضين الآخرين، وتحديد المزيج الملائم لهذه الأموال وبمعنى آخر تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار كل من جانبي الربحية والأمان . ومن المعروف أن إدارة المطلوبات تسعى إلى تحقيق زيادة في موارد المصرف المالية تمكن من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الإقراض[٢٧].

ويرى أحد الباحثين عدم وجود هيكل تمويلي مثالي يمكن أن يتبع في كل مشروع وفي كل الظروف لأن المشكلة هي مشكلة إدارية يتوقف حلها على عدة عوامل منها أهداف الهيكل التمويلي وظروف سوق الاستثمار ومقدار الأموال اللازمة ومدى توقع الأرباح واستقرارها[٢٨].

هذا و تقسم مصادر التمويل في المصارف إلى مجموعتين رئيستين هما المصادر الداخلية و المصادر الخارجية ، وتقوم تلك المصارف بجهود لتنمية مصادر أموالها بنوعيها وذلك لتمويل استثماراتها.

---

[٢٥] هندي ، منير ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٩ ، ط ٤ ، ص ٥٣١

[26] Rose, peter, commercial Bank Management, 3th ed., the McGraw hill Companies, USA,1996., P 219

[٢٧] أبو زعيتر ، باسل : العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، غزة ، فلسطين ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦

[٢٨] أبو زعيتر ، باسل ، مرجع سابق ، ص ٢٦

١- المصادر الداخلية (الذاتية _ الخاصة).

تمثل أموال المصرف الخاصة الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته وتسمى بالقيمة الصافية للمصرف (bank net worth) وتلعب هذه القيمة دور العازل الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف . وتتضمن المصادر الداخلية العناصر التالية[٢٩] :

أ- رأس المال المدفوع :

وهو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف ، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء و تأسيس المصرف منذ أيامه الأولى ، وتجهيزه من مباني و أجهزة و معدات و مستلزمات وغيره ، حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله ، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم في بداية فترة عمل المصرف ، و تقديم الخدمات المصرفية المختلفة .

ويعتبر رأس المال ضمانة وحماية لأموال المودعين و مصدر ثقتهم ، وهو يعمل على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف ، ولا يعتبر رأس مال المصرف مصدراً رئيساً من مصادر تمويل المصارف ، فهي لا تعتمد على أموالها الخاصة إنما على أموال المودعين في التمويل بشكل رئيس[٣٠] ، و هذا الحديث ينطبق على المصارف التجارية أكثر من غيرها من المصارف الأخرى.

ب- الاحتياطيات :

وهي مبالغ مقتطعة من الودائع أو الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي للمصرف، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة ، وتحمل عادة لحساب توزيع الأرباح ، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات ، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية في المصارف ، ودرعاً واقياً لرأس مال المصرف [٣١] ، وتنقسم الاحتياطيات إلى عدة أنواع :

---

[٢٩] رمضان ، زياد . جودة ، محفوظ ، إدارة البنوك ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٥ ، ط١ ، ص ٥١

[٣٠] المرجع السابق ، ص٥٣

[٣١] المشهراوي ، أحمد ، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ، فلسطين ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥

- الاحتياطيات القانونية :

وهي التي يفرضها القانون على المصارف و ينص عليها ، ويحدد نسبتها في أغلب الأحوال و يطلق عليها أحياناً احتياطيات إجبارية لأنه يتوجب على البنك احتسابها و تكوينها بصفة غير اختيارية .

- الاحتياطيات الاختيارية

وهي التي يتم الاتفاق على حجزها بناءً على اقتراح مجلس الإدارة و تتم بناءً على موافقة الهيئة العامة للمساهمين ، ومن أمثلتها : احتياطي تسوية الأرباح ، حيث يقتطع من أرباح عام معين لاستعمالها في سنوات قادمة ، وأحياناً للمحافظة على نسبة توزيع معينة و متقاربة للأرباح على المساهمين ، ولمقابلة ظروف الطوارئ أو احتياطيات لأغراض التوسع و تقوية المركز المالي للمصرف ، و مواجهة المخاطر المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف[٣٢] .

ت- الأرباح المحتجزة (غير موزعة)

وهي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف ، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة و يتم ترحيلها إلى السنوات التالية ، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها و مناقلتها من سنة إلى أخرى، ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف ، ويحق للمصرف توزيعها متى شاء .

٢- المصادر الخارجية .

وهي المصادر من غير أموال المصرف الخاصة، وتتكون المصادر الخارجية بشكل عام من المصادر التالية:

أ- الـــودائع :

تعتبر الودائع بشكل عام المصدر الرئيس لأموال المصارف ، حيث نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية ، وعليها تقوم فكرة الرفع المالي في المصارف بدرجة رئيسة وكبيرة .

[٣٢] أبو عاصي ، حمزة ، المحاسبة المتقدمة في الشركات ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ،١٩٩٦، الطبعة الثانية ، ص ٢٦٩

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية المصرف ، والتي تميزه بشكل واضح عن الأنواع الأخرى لمنشآت الأعمال، إذ إن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول على حسابات التوفير والحسابات الجارية من منظمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياساً مهماً لمدى رضا العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف و استثماراته التي يهدف من خلالها إلى تحقيق الأرباح .

ويمكن تقسيم الودائع إلى أنواع كثيرة وذلك حسب تنوع وطبيعة وظروف كل عملية ، إلا أن الودائع تنقسم وفقًا لهيكلها – وهو التقسيم الشائع – والذي يستخدم كأساس للمقارنة على المستوى المصرفي العالمي إلى ثلاثة أنواع أساسية هي الودائع تحت الطلب ، الودائع الادخارية و الودائع لأجل .[٣٣]

الودائع تحت الطلب Demand Deposits:

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة فالكثيرون يسمونها الحسابات الجارية Current Accounts وحسابات الشيكات Checking Accounts وحسابات عند الاطلاع Sight Deposits ، وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها إلا أنها ترمز إلى شيء واحد فقط وهو الحساب الذي يفتحه العميل و يودع فيه و يسحب منه في أي وقت باستخدام الشيكات، ويتطلب الحساب الجاري بشكله التقليدي القليل من الحد الأدنى اللازم لاستمراره ، وهو عادة لا يقدم مدفوعات فائدة على الأموال المودعة .

تظهر أهمية الحساب الجاري أنه يقوم بما تقوم به النقود الورقية و المعدنية كوسيلة للتبادل بين الأفراد ، و المؤسسات في أعمالهم المختلفة مع عدم وجود المشاكل التي تصاحب التعامل بالأنواع الأخرى من النقود ، وقد أطلق عليه (النقود المصرفية) لأنه يمثل نسبة كبيرة من المعروض النقدي حيث تدخل الشيكات ضمن المعروض باعتبارها جزءاً من القوة الشرائية في المجتمع [٣٤].

[٣٣] عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة : عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٧

[34] Paulf , Jessups , Modern Bank Management , HF , Newy ork , 1995, p 73

- ودائع الادخار Saving Deposits:

هي إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع ، و تقوم كافة المصارف بقبول ودائع التوفير نظير فائدة . ويناسب هذا النوع من الودائع الأفراد الذين يسعون إلى العائد المرتفع نسبيًا بدون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت .

- الودائع لأجل Time Deposits:

تمثل الودائع لأجل المبالغ التي يرى أصحابها أنهم ليسوا في حاجة إليها خلال فترة زمنية معينة و يفضلون إيداعها بالبنك لأجل معين لقاء فائدة تفضيلية يزيد معدلها عن معدل الفائدة التي تُدفع على ودائع الادخار ، ويختلف المعدل بالنسبة للودائع لأجل بعملة معينة حسب المبلغ المودع و مدة الإيداع ، و ينص عقد الإيداع على عدم سحب الوديعة لأجل معين إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها إلا أن البنوك تسمح للمودع بسحب الوديعة كلها أو جزء منها قبل موعد الاستحقاق إلا أن ذلك يفقده الحصول على الفوائد .

ب - المصادر الخارجية غير الإيداعية :

يمثل الاقتراض المصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجية للمصارف، فرغم أن المصارف هي عادة ما تقوم بمنح الائتمان والإقراض إلا أن هذا الأمر لا يتعارض مع قيام المصرف نفسه باللجوء إلى الاقتراض من الغير، إذا كانت لديه التزامات ملحة وتستوجب السداد، والمصرف له الحق في اللجوء إلى مصادر مختلفة للاقتراض وفق الأنظمة والقوانين السارية في الدولة محل ترخيصه، وتتنوع هذه المصادر لتشمل [٣٥]:

- الأموال المقترضة لتغطية العجز في نسبة الاحتياطي الإلزامي Federal Funds Borrowed :

هي عبارة عن القروض المقدمة من أحد المصارف التي تتمتع بفائض من الأموال التي يزيد عن المقدار اللازم لتغطية نسبة الاحتياطي الإلزامي لديها إلى أحد المصارف التي تعاني من عجز في تغطية تلك النسبة وتتراوح آجال هذه القروض بين يوم واحد و سبعة أيام .

[٣٥] الشعار ، محمد نضال ، أسس العمل المصرفي ، الجندي للطباعة و النشر ، حلب ، ٢٠٠٥ ، ١٩٠ - ١٩٤

إن الغرض الأساسي من هذه القروض هو العمل على تصحيح حالات اختلال التوازن قصيرة الأمد التي تشهدها المصارف .

- الاقتراض من المصرف المركزي Borrowing From Central Bank :

يلعب المصرف المركزي دوراً هاماً في تنظيم عمل المصارف الأخرى و الإشراف عليها ، بالإضافة إلى أنه يساعد المصارف في تأمين احتياجاتها المؤقتة إلى الأموال وذلك من خلال تقديم قروض قصيرة الأجل أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق للمصرف خصمها لأحد عملائه و هذا الشكل من الاقتراض يشار إليه في غالب الأحيان بالاقتراض من نافذة الخصم Discount Window ، أما سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على هذا النوع من القروض فيسمى سعر الخصم Discount Rate .

- اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreements:

تمثل اتفاقيات إعادة الشراء عملية بيع أوراق مالية من طرف معين إلى آخر مع التعهد بإعادة شرائها في تاريخ محدد و بسعر متفق عليه ، وتستخدم المصارف هذه الاتفاقيات كمصدر للأموال عندما تكون هناك حاجة مؤقتة لها (لبضع أيام فقط) ، وهنا تلعب الأوراق المالية محل الصفقة دور الضمان ، ويكون الفرق بين سعر البيع و سعر الشراء بمثابة الفائدة التي يحققها الطرف الممول .

- الاقتراض باليورو دولار Eurodollar Borrowing:

وهي عبارة عن الأموال التي يمكن للمصارف التي تعاني من حاجة مؤقتة للأموال اقتراضها من سوق اليورو دولار الذي يتألف من تلك المصارف الواقعة خارج الحدود (خارج الولايات المتحدة الأمريكية بالأصل) و التي تقبل الإيداعات المقيمة بالدولار الأمريكي ، وعلى اعتبار أن الدولار يستخدم على نطاق عالمي للتبادل فإن سوق اليورو دولار يتصف بفعالية كبيرة جداً .

- حصيلة إصدارات المصرف من السندات Bonds Issued by the Bank :

على غرار الشركات الأخرى تمتلك المصارف مقداراً من الأصول الثابتة تتمثل في الأراضي و المباني و المعدات ، إن العمر المتوقع لهذه الأصول يتجاوز في الغالب العشرين عاماً و

بالتالي فهي تمول عن طريق مصادر التمويل طويلة الأجل كما هو الحال في إصدار السندات ، ولا تعتمد المصارف على هذا النوع من التمويل بنفس درجة اعتماد الشركات الأخرى ، ويرجع ذلك إلى أن ما تملكه المصارف من الأصول الثابتة لا يصل إلى حجم ما تملكه الشركات الصناعية و الإنتاجية التي تحتاج في عملها إلى استخدام المعدات و الآلات الصناعية اللازمة في عملية الإنتاج .

٣- العوامل المحددة لهيكل المطاليب في المصارف :

تعمد المصارف التجارية – عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة ، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل هي [٣٦]:

أ - الربحية :

فمن المعروف أن زيادة اعتماد المصرف علي تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلي تعظيم ثروة الملاك ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمارية مربحة.

ب - المخاطر :

أن هدف تعظيم ثروة الملاك تتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع والمخاطر، فعندما يفكر المصرف بزيادة موارده المالية، عليه أن يأخذ جانب المخاطر بالاعتبار، إذ إن لجوء المصارف إلى زيادة موارده المالية بالاعتماد على مصادر الأموال الخاصة (الذاتية) يؤدي إلى زيادة ملاءة رأس المال، ولكن اعتماد المصرف على أموال الغير من أجل تنمية موارده المالية يقلل من هذه الملاءة، وبالتالي تزداد مخاطر رأس المال.

ت - تكلفة الأموال :

حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، أي تتمثل في العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي علي نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف، ومن المؤكد أن

[٣٦] ابو زعيتر ، باسل ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢

ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للمصرف يفوق تكلفة الودائع. أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض،فمن المتوقع أن تفوق تكلفة الودائع، لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر ، فإذا ما أفلس المصرف فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين .

ث - الطاقة الاستثمارية :

والمقصود هنا حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ المصارف بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي قانوني، ومن المعروف في العادة أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع التوفير ولأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير ولأجل اكبر من تلك التي توفرها الودائع الجارية.

ج - أجل الاستحقاق :

بشكل عام تفضل المصارف الودائع ذات الأجل الطويل وذلك لأنها تمكن المصرف من توظيف هذه الودائع في استثمارات مربحة دون أن تتعرض لاحتمالية السحب المفاجئ لهذه الودائع ، ومن هنا نلاحظ أنه كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد المصرف، كلما حثت هذه الحالة إلى زيادة توظيف واستثمار أعلى نسبة ممكنة من موارده، لأن هذه الودائع تتمتع بقدر كبير من الاستقرار وتوفر مرونة تمويلية لا توفرها الودائع الجارية التي لا يمكن توظيفها في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل بسبب عدم استقرار هذه النوع من الودائع نتيجة لاستحقاقاتها عند الطلب.

ح - سمعة المصرف :

والتي تشير إلى مراعاة عدم تعريض سمعة المركز المالي للمصرف للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء المصرف إلى الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مؤشرًا على ضعف سيولة المصرف، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة ، إما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته الاستثمارية في السوق المالي.

ثالثاً : هيكل الموجودات في المصارف :

يمثل هيكل الموجودات الشق الثاني من الهيكل المالي للمصارف ، ويشير مصطلح إدارة الموجودات إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة والتي تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية لها والتي يتم تصنيفها عادة وفقاً لدرجة سيولتها فالموجودات تتراوح بين أصول كاملة السيولة مثل النقدية وأصول غير سائلة كالأصول الثابتة ويمكن ترتيبها وفق درجة سيولتها كما يلي :

١- الأصول ذات السيولة الكاملة :

و تتضمن العملات النقدية المحلية و الأجنبية سواء في الخزينة ، أو لدى المصارف الأخرى أو لدى المصرف المركزي كالآتي [٣٧]:

أ- النقد في الصندوق :

وهو العملة الورقية و المعدنية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف في صناديقه لغرض مواجهة متطلبات السحب اليومي من الودائع ، ولو أن الاحتفاظ بمبالغ أكثر من اللازم لذلك يعني التضحية بفرص الربحية ، وقد يسمح البنك المركزي في بعض البلدان ببقاء جزء من الاحتياطي القانوني النقدي في صناديق المصرف نفسه .

ب - الأرصدة لدى البنك المركزي :

و هي النسبة التي يحددها المصرف المركزي إلى مجموع ودائع العملاء ، و يشترط الاحتفاظ بها نقداً ، ولا تتقاضى المصارف أية عوائد عليها ، إلا أن المصارف تستطيع أن تستخدم هذه الاحتياطيات كملاذ أخير في حالة الحاجة إليها .

ت - الأرصدة لدى المصارف الأخرى :

يحتفظ المصرف بأرصدة نقدية لدى المصارف الأخرى كتوظيفات للأموال الفائضة لديه حيث يتقاضى عليها عوائد و يمكن سحبها بأي وقت ، و تستخدم هذه الأرصدة عادة لتغطية المدفوعات الداخلية و الخارجية ، و المشاركة في القروض المجمعة و غيرها من الخدمات .

---

[٣٧] الشماع ، خليل ، أساسيات العمل المصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية : معهد التدريب المالي و المصرفي ، ، ص ٦٥

ث- الفقرات برسم التحصيل :

و هي الشيكات و الحوالات التي تقدم للمصرف من قبل عملائه و المسحوبة على مصارف أخرى ، و بالتالي تحتاج إلى مدة لتحصيلها و قيدها في حساب العملاء من خلال المقاصة .

٢- الأصول ذات السيولة العالية :

ويغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية ، فرغم أن المصرف يقوم بتوظيفها ، إلا أن توظيفها قصير الأمد في العادة ، وذلك على النحو التالي[٣٨]:

أ- القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب :

وهي القروض التي يمنحها المصرف لبيوت الخصم المتخصصة في الأوراق المالية، والتي تحتاج بدورها إلي سيولة عالية في معاملاتها ، ولكن لعدة أيام أو أسابيع ، ويتيح هذا التعامل للمصرف استرداد أمواله عند الضرورة ، ومن ثم فإنها تمثل أصلاً عالي السيولة.

ب- السندات قصيرة الأجل :

وهي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته على أشهر قليلة ، مثل :أذونات الخزانة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح أجالها بين شهر وثلاثة أشهر، وتستطيع المصارف بيعها إلى المصرف المركزي قبل موعد استحقاقها متى تشاء .ولذلك فهي أصل عالي السيولة. كما أنها تشمل أيضا السندات قصيرة الأجل التي يتم تداولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، والتي تصدرها شركات المساهمة العملاقة، وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية وأجال استحقاقها قليلة، ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي، وهي أصول عالية السيولة.

ت- خصم الكمبيالات :

يلجأ كثير من الأفراد إلي المصارف لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها، مقابل خصم جزء منها كعائد للمصرف، مما يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضاً قصير الأجل للعملاء، كما أن المصرف يمكنه إعادة خصمها لدى مصرف أخر عند الضرورة.

[٣٨] أبو زعيتر ، باسل ، مرجع سابق ، ص٣٤ ، ٣٥

٣ - الأصول ذات السيولة المنخفضة :

وهي الأصول التي تدر على المصرف الجزء الأكبر من الأرباح و لكنها تتصف بصعوبة تسييلها و تحويلها إلى نقد في وقت قصير و من هذه الأصول ما يلي :

أ - القروض :

وهي أهم نشاط للمصارف ضمن أنشطة استخدام الأموال ، حيث تتراوح نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات غالباً ما بين (٥٥ % – ٦٠ %) وهي موجودات قليلة السيولة ، فلا يمكن للمصرف أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها . [٣٩]

ب- الأوراق المالية غير المتداولة :

تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملك أسهم بعض الشركات المساهمة غير المتداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالبًا ما تكون ذات سيولة منخفضة، وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقد لعدم وجود أسواق تداول لها.[٤٠]

٤- الاستثمار بالأصول الثابتة :

وهي النشاط الأخير ضمن مجموع الأنشطة المستخدمة للأموال ، ولكنها كموجودات ثابتة لا تحقق عوائد للمصارف ، وتهتم المصارف بالمباني لغرض تقديم أفضل الخدمات للزبائن ، كما أن الاتجاه المعاصر لاستخدام التكنولوجيا المتطورة في العمل المصرفي قد زاد من استثمار الأموال المصرفية فيها ، وتربط المصارف المركزية بين قيمة هذه الفقرة و بين حقوق الملكية في المصرف ، أو مع مجموع موجودات المصرف لمعرفة المغالاة في استخدام الأموال فيها .

٥- العوامل المحددة لهيكل المطلوبات في المصارف :

إن تشغيل الأموال التي تحصل عليها المصارف من مصادرها المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي يقوم بها بعد قبول الودائع بغية تحقيق أهدافه الخاصة من بقاء ونمو وزيادة

[٣٩] الشماع ، خليل ، مرجع سابق ، ص ٦٧
[٤٠] أبو زعيتر ، باسل ،مرج سابق ، ص ٣٥

ثروة مالكيه من ناحية ، وأهدافه العامة من النهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . [٤١]

وتراعي إدارة المصرف عند توظيفها لمواردها المالية ثلاثة أسس رئيسة وهي الربحية والسيولة والأمان وتمثل هذه الأسس الثلاث الأهداف التي تهتدي بها إدارة المصرف في إدارتها لموجوداته وفيما يلي تفصيل لهذه الأسس :

أ - الربحية :

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعي إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية وغير المالية، غير أن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملاً لها تقيده اعتبارات عديدة، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تقيد المشروعات الأخرى، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة، والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح [٤٢].

تلجأ المصارف إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما لديها من أموال، وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات، وذلك لأن الأرباح التي يحققها المصرف هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف،بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية والتشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا وتسعى المصارف إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته الكلية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو زيادة إيراداته إلى أكبر حد ممكن أو الاثنين معًا.

[٤١] رمضان ، زياد و جودة ، محفوظ ، إدارة البنوك ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، ١٩٩٥ ، ط ١ ، ص٩١
[٤٢] محيسن ، عبدالحليم ، البنوك و المؤسسات المالية الأخرى ، المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن ، ص٢١

ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناجمة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الأكبر من إيراداته، وهذا الأمر يؤدي إلى أن يكون لمخاطر سعر الفائدة أثر كبير على إيرادات المصرف.

ومن هنا فإن تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير الفوائد) يعتبر مؤشراً جيداً على كفاءة إدارة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر .

وكذلك يستطيع المصرف بلوغ المستويات الطموحة من الربحية من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف، ويتطلب ذلك السيطرة على كافة أنواع التكاليف، بما فيها تكاليف الفروع والمعدات والرواتب والإعلانات والتكاليف الناجمة عن خسائر القروض .[٤٣]

ب- السيولة :

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف عن منشات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس.[٤٤]

وتكتسب السيولة في المصارف أهمية خاصة، حيث تكون التدفقات النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحدٍ لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية، وذلك من خلال توفير نقد كاف لديه يلائم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة من قبل العملاء.

وتأتي سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما[٤٥] :

- الاستحقاق :

فكلما قصر استحقاق الأصل زادت سيولته ، فأذونات الخزينة مثلا تعتبر أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة

[٤٣] أبو زعيتر ، باسل ، مرج سابق ، ص ٣٧ ، ٣٨
[٤٤] الهندي ، منير ، مرجع سابق ، ص١١
[٤٥] الشماع ، خليل ، مرجع سابق ، ص ٦٧

⇦ إمكانية بيع الأصل:

حيث تعتبر إمكانية بيع الأصل في السوق الثانوي المصدر الآخر لسيولة الموجودات، فالسندات أكثر سيولة من القروض ، وذلك لإمكانية بيعها في السوق الثانوي في أي وقت.

ت - الأمان :

يتسم رأس مال المصرف بالصغر بالمقارنة مع حجمه ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمارات، فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءًا من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس المصرف .لهذا يكتسب السعي نحو ضمان استثمارات المصارف أهمية خاصة تختلف جوهرياً عن السعي نحو الضمان في أي مؤسسة ومشروع أخر ، فالمصارف تستخدم أموال الغير في عمليات التمويل والاستثمار، لذلك فهي معنية بكسب ثقة عملائها المودعين لتحفيزهم على الاستمرار في الإيداع لديه دون تعريض ودائعهم للخطر، ولا يكتفي بهذا المجال حماية الحكومة من خلال البنك المركزي لهذه الودائع وتكلفه بردها.[٤٦]

[٤٦] الهندي ، منير ، مرجع سابق ، ص ٥

المبحث الثالث : مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة عليها .

مقدمة :

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف – شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى - فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيس لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونه مؤشرًا هامًا لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف ، وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله .

والمصارف بوصفها من أهم المؤسسات المالية تهدف بدرجة أولى إلى تعظيم ربحيتها ،حيث تلجأ المصارف إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، أو تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن أو كلاهما معًا.

وتعمد المصارف إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبيًا، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن.

أولاً : الفرق بين الربح و الربحية

للوقوف على التفرقة بين مفهوم كل من الربح والربحية، لابد من دراسة مفهوم كل منهما :

١- مفهوم الربح :

للربح عدة مفاهيم نذكر منها :

أ- المفهوم المالي :

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه : ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

ب- المفهوم الاقتصادي :

عرف الاقتصاديون الربح بأنه: الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر، ويحتسب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الربح الاقتصادي = صافي الأصول في نهاية الفترة = صافي الأصول في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة - توزيعات الأرباح خلال الفترة.[٤٧]

ت - المفهوم المحاسبي :

يعرف الربح المحاسبي على أنه [٤٨]:

الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها من تكلفة تاريخية . ويتضمن هذا التعريف خمس سمات أساسية هي:

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية للمشروع.
- يعتمد الربح المحاسبي على فرض الدورية، وأن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المالي للمشروع خلال فترة معينة.
- يعتمد الربح المحاسبي على مبدأ تحقيق الإيرادات.
- يتطلب الربح المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية.
- يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة.

ث- الأهمية الاقتصادية للأرباح[٤٩] :

- تعتبر الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال ، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة تتعرض لها المصارف منها :مخاطر الائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية، ومخاطر السرقة أو الاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة وغيرها من أنواع المخاطر .

[٤٧] الحيالي ، وليد ، المحاسبة المتوسطة ، دار حنين للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٦ ، الطبيعة ١ ص ٦٥
[٤٨] حنان ، رضوان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، دار وائل للنشر ،٢٠٠٣ ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ص ٢٤٢
[٤٩] سلطان ، محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ -٤٦٩

- الأرباح ضرورية لملاك المشروع ، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك عن طريق ثلاثة وجوه:

١) إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة ، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
٢) تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.
٣) إعطاء المساهم عائداً مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة ،حيث يمكن القول بأنه كلما زادت الأرباح دل ذلك على فاعلية الجهود المبذولة[٥٠] ، و نجاح الإدارة في تحقيق أرباح معقولة لا يزيد من أصحاب رؤوس الأموال فقط و إنما أصحاب الودائع أيضا وهو أمر بالغ الأهمية ولا سيما أن البنوك تعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لأموالها .
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

٢- مفهوم الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفًا للمنشأة ومقياسًا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية[٥١].

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علمًا بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

وتعمل المصارف على تحقيق هدفها فى الربحية من خلال قرارين مهمين :

أ - قرار الاستثمار:

وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد

[٥٠] إلا أنه من الممكن أن تكون زيادة الأرباح نتيجة إستغلال العملاء و العمال و المستخدمين أو نتيجة التغير في نظم تقييم الأصول أو نتيجة رغبة الإدارة في نقل مصروفات متعلقة بالسنة المالية الحالية إلى سنين مقبلة أو نتيجة نشوب حرب أو ظروف لم يكن للإدارة دخل فيها على الإطلاق .

[٥١] مفلح ، عقل ، مقدمة في الإدارة المالية ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٩ ، الطبعة ١ ، ص ٤٢

المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- قرار التمويل :

وهو المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف ، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

ثانيا : معايير قياس الربحية في المصارف.

تعددت معايير قياس الربحية فنجد أن هناك عدة معايير تستخدم في قياس الربحية و من أهمها:

١- القوة الإيرادية أو العائد على الأصول ROA[٥٢] :

$$\text{ROA} = \frac{\text{Net income}}{\text{Total assets}} = \%$$

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة ، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما

[52] Peter S. Rose, 1999, P158

تساعد في التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياسًا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى، لذلك يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والمصاريف الأخرى بما يلي[٥٣] :

أ- الضرائب هي أمور لا سيطرة للإدارة عليها ولاسيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه.

ب – المصروفات والإيرادات الأخرى المتكررة منها بخاصة لا تنتج عادة من النشاط الأساسي لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسي للمؤسسة.

٢- العائد على حقوق الملكية ROE[٥٤] :

$$\text{ROE} = \frac{\text{Net income}}{\text{total equity}}$$

تقيس هذه النسبة العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح.

ويقصد بمكونات هذه المعادلة :

حقوق الملكية :هي رأس المال المدفوع مضافًا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وحقوق الملكية تساوي مجموع الموجودات مطروحًا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .

صافي الدخل : ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه .

[٥٣] عقل ، مفلح ، مرجع سابق ، ص ٤٣

[54] Brigham, Eugene F. and Ehrhardt, Michael C., Financial Management Theory and Practice, R. R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005, p454

٣- الربحية حسب تعليمات لجنة الرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي[٥٥] :

ناقشت لجنة الرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي المنعقد في مقر الصندوق بمدينة أبو ظبي في اجتماعها العاشر في ديسمبر ٢٠٠١ ، أُسس قياس الربحية و صادق مجلس محافظي المصارف المركزية على تلك التوصية وكان أهم ملامح تلك التوصية ما يلي :

أ- موضوع الربحية في المصارف يعتبر من المواضيع الهامة في مجال الرقابة والتفتيش على المصارف، وتتبع أهمية الربحية في المصارف بعلاقتها مع الأداء والمخاطر.

ب- يعتبر موضوع الربحية أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف، ويتأثر مستوى الربحية مباشرة من حصيلة المعادلة التي تربط بين مستوى كفاءة الإدارة، ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي، فالاستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة، كما أن وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيدة في رفع مستوى الربحية،ومما لا شك فيه أن جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية المصرف ولعل الإفصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخاطر على ربحية المصرف هو أكبر دليل أيضًا على شفافية الإدارة ونظرتها المستقبلية.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في ربحية المصارف.

تواجه المصارف في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة "سياسية، اقتصادية ،تشريعية،... ...الخ ، أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها" حقوق الملكية ، الموجودات ، السيولة ،...،...،...الخ ، ونظراً لتعدد هذه العوامل وصعوبة حصر جميع العوامل المؤثرة في ربحية المصارف سوف يتم التطرق فقط إلى العوامل التي يتناولها هذا البحث ، وهذه العوامل هي :

١- إدارة المصرف :

حيث تتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

[٥٥] لجنة الرقابة المصرفية العربية ، الاجتماع العاشر ، أسس قياس الربحية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الامارات ، ٢٠٠١

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه(إدارة الموارد – إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذةً بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها.

وربحية المصارف ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

٢- حجم المصرف :

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف - مقاسًا بالموجودات - يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات ، فهذا المعدل يكون كبيرًا في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة – بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر– الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية

كما أن زيادة حجم موجودات المصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائمًا أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها .

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية – رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة – نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها، وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

٣- هيكل الودائع :

تركز المصارف على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيًا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر.

وتؤثر تكلفة الودائع أيضًا على ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف عادةً إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن، لتزيد من ربحيتها.

٤- السيولة

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف ، فالسيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

وبالتالي نظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلف ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية .

وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق مواءمة ما بين السيولة والربحية .

٥ - عدد موظفي المصرف :

إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارًا جغرافيًا كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء .

٦- عدد فروع المصرف :

إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة، سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفًا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها، وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع، وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف .

المبحث الرابع : دور المصارف في الاقتصاد الوطني.

تساهم المصارف بما تملكه من إمكانيات مالية و مدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية ، فإلى جانب التمويل للقطاع العام تقدم قروضاً للقطاع الخاص الذي يسهم في توفير السلع و الخدمات للمواطنين ، فكلما استطاعت المصارف تجميع المدخرات الوطنية استطاعت توفير الأموال اللازمة للاستثمار و دعم الأنشطة الإنتاجية في المشاريع الصناعية و الزراعية القائمة في البلاد ، ومن خلال هذا الدور تسعى المصارف إلى تحقيق الأهداف التالية :[٥٦]

١. تمويل المشروعات في قطاعي الأعمال العام و الخاص .
٢. مساعدة المشروعات الإستراتيجية و خاصة المنتجة لبعض السلع الضرورية و مساعدة المتعثرة منها من أجل استمرارها .
٣. المساهمة باستثمارات مالية خاصة في مشروعات الأعمال الخاصة و تشجيعها و التخلي عنها تدريجياً بعد أن تقوى لتعرض أسهمها فيما بعد على الجمهور في السوق المالية .
٤. المساهمة في تمويل العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة .
٥. الاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الدولة .
٦. تمويل مشروعات الإنتاج سواء كانت عامة أو خاصة أو مشتركة .
٧. المساهمة في خلق فرص عمل جديدة داخل و خارج الجهاز المصرفي .
٨. جذب المزيد من المدخرات و خاصة تلك التي تكون بالعملات الأجنبية .
٩. المساهمة في استقرار الأسعار في السوق المحلي .
١٠. المساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية و ذلك عن طريق شراء الأسهم و السندات الخاصة .
١١. تحقيق الموائمة ما بين السياسة النقدية و السياسة المالية و الانسجام مع السياسة الاقتصادية في البلاد .

[٥٦] حمرة ، محمد ، مرجع سابق ، ص١٣

ولمعرفة مدى مساهمة البنوك في التنمية الاقتصادية لأي بلد في العالم يجب قياس قدرة الجهاز المصرفي على تشغيل ودائعه داخل البلد ، أي تقديمها على شكل تسهيلات لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تساهم في التنمية الاقتصادية لهذه الدولة . وما ينطبق على هذه المصارف ينطبق على المصارف العاملة في سورية ، والجدول التالي يبن حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف المحلية في سورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٩.

جدول رقم (١)

تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف المحلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	47502 18%	60921 25%	82447 29%	85396 26%	80424 20%	82039 17%	98326 16%	96286 11%	140026 14%
الصناعة	8333 3%	9627 4%	19840 7%	26052 8%	29937 7%	39777 8%	33667 5%	45090 5%	78100 8%
الإنشاءات العقارية	26187 10%	29529 12%	35136 12%	47384 14%	64237 16%	70974 14%	91287 14%	113260 13%	142724 14%
التجارة	168980 63%	125856 51%	124879 44%	131460 40%	166247 40%	213844 44%	310621 49%	490901 56%	515129 50%
خدمات أخرى	18755 6%	19541 8%	24668 9%	39808 12%	69878 17%	84887 17%	99485 16%	124759 14%	152237 14%
المجموع	269757 100%	245474 100%	286970 100%	330100 100%	410723 100%	491521 100%	633386 100%	870296 100%	1028216 100%

المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

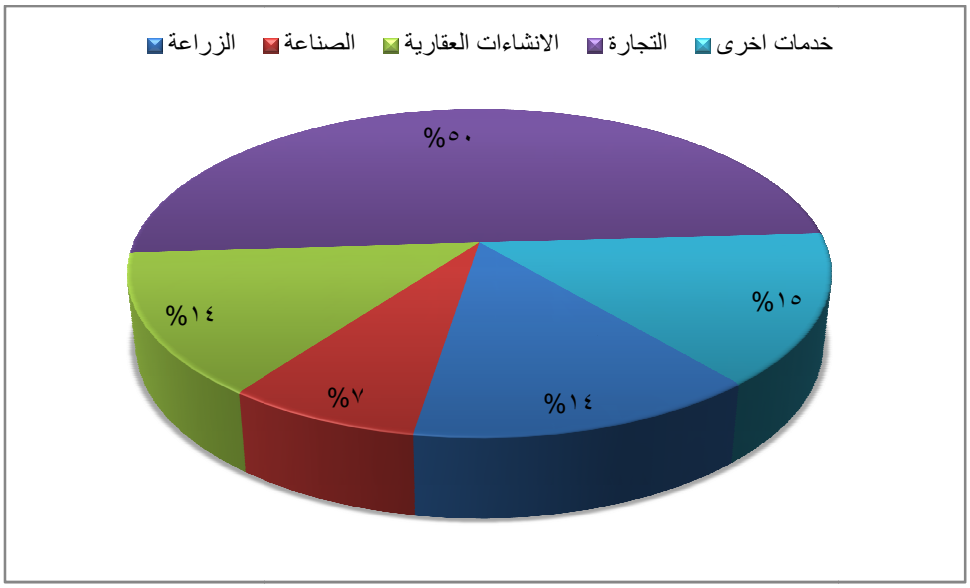
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك السورية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١،٠٢٨،٢١٦ مليون ليرة سورية بنسبة نمو بلغت ٢٨١% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ مشكلة بذلك ٧٢% من الناتج المحلي الإجمالي البالغة قيمته ١،٤٢٢,١٧٨ مليون ليرة[٥٧] بنهاية عام ٢٠٠٩ أي أن المصارف تسهم في طرح وسائل دفع من شأنها أن تؤدي إلى تنشيط الحياة الاقتصادية بشكل عام .

[٥٧] النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي لعام ٢٠١٠

- كان لقطاع التجارة النصيب الأكبر من هذه التسهيلات بنسبة بلغت ٥٠% من إجمالي التسهيلات بينما كان لقطاع الصناعة النصيب الأقل من هذه التسهيلات بنسبة لم تتجاوز ٨% فقط .

شكل رقم (٣)

حصة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف المحلية خلال عام ٢٠٠٩



المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي لعام ٢٠٠٩

أولا :التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي في سورية.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع في سورية ، فهو القطاع المسؤول عن تحقيق قدر من توفير الأمن الغذائي ، بالإضافة إلى أنه المستخدم الرئيسي للموارد النادرة (أراضٍ ومياه) ومع أنه الملجأ للعاطلين عن العمل إلا أن دور القطاع الزراعي يتراجع مقارنه مع القطاعات الأخرى .

والجدول التالي يبن تطور حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٢)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

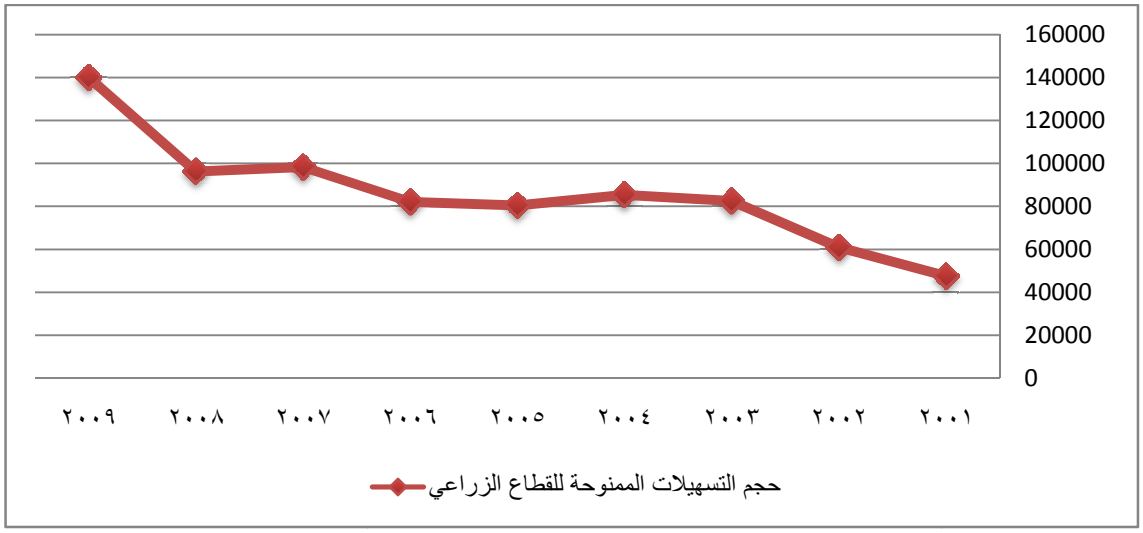
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التسهيلات	47502	60921	82447	85396	80424	82039	98326	96286	140026
معدل النمو	-	28%	35%	4%	-6%	2%	20%	-2%	45%
معدل النمو خلال الفترة كاملة	195%								

المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

حيث يلاحظ من الجدول السابق أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي بلغت ١٤٠،٠٢٦ مليون ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٩ ، بمعدل نمو بلغ ٤٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ . كما يلاحظ أن هذه التسهيلات شهدت إنخفاضين خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٦% و ٢% على التوالي . و بشكل عام ارتفع حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع بنسبة بلغت ١٩٥% خلال فترة الدراسة .

شكل رقم (٤)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة

ثانياً :التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في سورية.

يُعد قطاع الصناعة من الركائز الأساسية التي يستند عليها الاقتصاد السوري ، وهو أحد دعائم التنمية الاقتصادية لهذا الاقتصاد ، ويعتبره البعض جوهر عملية التنمية ، لدرجة أن عُرف على أنه أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعمل على إقامة هيكل اقتصادي متنوع ومتطور بسبب ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي. وحتى يحقق القطاع الصناعي هذا الهدف يحتاج إلى زيادة في حجم التسهيلات حتى تتوسع قاعدة الصناعة ومن تم زيادة الدخل الصناعي المترتب عليه ارتفاع معدل نمو الدخل القومي. بالإضافة إلى تحقيق هذا القطاع قوة جذب على بقية القطاعات الاقتصادية القومية.

والجدول التالي يبن تطور حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التسهيلات	8333	9627	19840	26052	29937	39777	33667	45090	78100
معدل النمو	-	16%	106%	31%	15%	33%	-15%	34%	73%
معدل النمو خلال الفترة كاملة	837%								

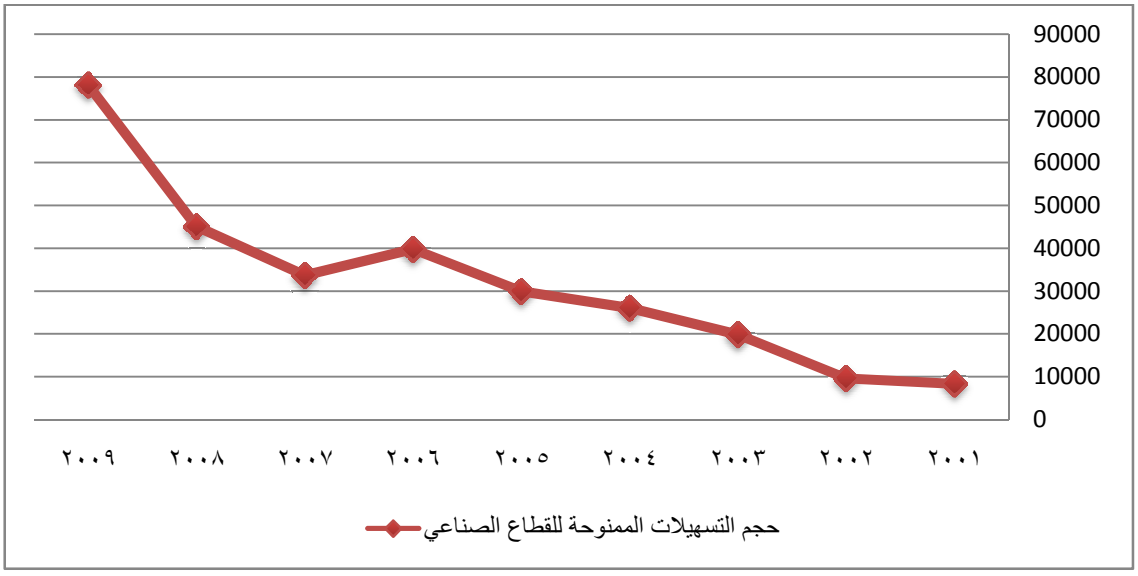
المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- بلغت حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة ما قيمته ٧٨،١٠٠ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩، بمعدل نمو بلغ ٣٤% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، و يلاحظ أيضاً أن هذه التسهيلات شهدت انخفاضاً وحيداً خلال عام ٢٠٠٧ بلغ ١٥% وهذه نسبة منخفضة مقارنة مع معدلات النمو الكبيرة الذي شهده حجم هذه التسهيلات .
- على الرغم أن التسهيلات الممنوحة للقطاع الصناعي لم تتجاوز ٨% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية كافة خلال عام ٢٠٠٩ كما ذكرنا سابقاً، إلا أن حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع شهدت أكبر نسبة نمو من بين جميع القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت ٨٣٧% .

شكل رقم (٥)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩



المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة

ثالثاً :التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات العقارية في سورية.

يعتبر قطاع الإنشاءات العقارية من القطاعات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد السوري ، حيث أن هذا القطاع يقدم عناصر البنية التحتية لأي قطاع اقتصادي في سورية من مباني وطرق وغيرها. وبالتالي هناك علاقة تكامل بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى .بالإضافة إلى توفيره لفرص عمل متنوعة لأعداد كبيرة من الحرفيين والعمال .

والجدول التالي يبين تطور حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٤)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات العقارية خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

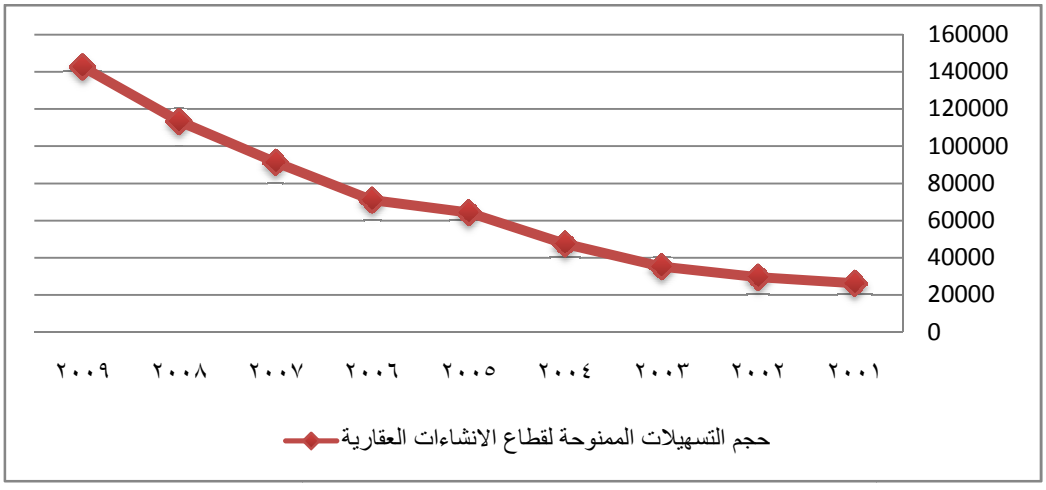
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التسهيلات	26187	29529	35136	47384	64237	70974	91287	113260	142724
معدل النمو	-	13%	19%	35%	36%	10%	29%	24%	26%
معدل النمو خلال الفترة كاملة	445%								

المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بلغ ما قيمته ١٤٢،٧٢٤ مليون ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة نمو بلغت ٢٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، ويلاحظ أيضا أن حجم هذه التسهيلات لم تشهد أي انخفاض طول فترة الدراسة بعكس بقية القطاعات ، و بشكل عام نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بمعدل بلغ ٤٤٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ .

شكل رقم (٦)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات العقارية خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩



المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة

رابعاً :التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة في سورية.

عادة ما تقدم لهذا القطاع تسهيلات قصيرة الأجل وتستخدم لتمويل التجارة سواء الداخلية أو الخارجية ، حيث يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في دعم القطاعات الاقتصادية في سورية ، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢١% [٥٨] ، وكما ذكرنا سابقا فقد شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة النسبة الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى .

والجدول التالي يبين تطور حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٥)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

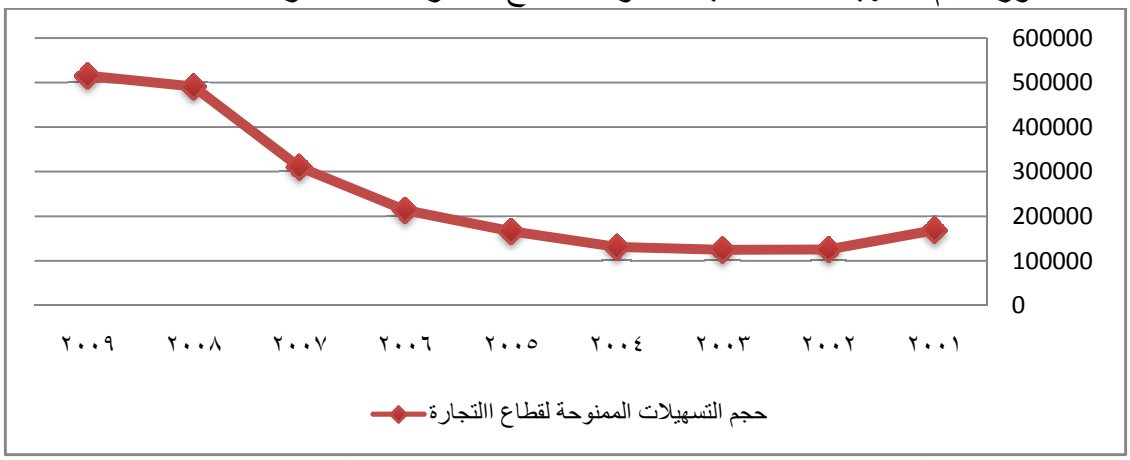
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التسهيلات	168980	125856	124879	131460	166247	213844	310621	490901	515129
معدل النمو	-	-26%	-1%	5%	26%	29%	45%	58%	5%
معدل النمو خلال الفترة كاملة	205%								

المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

يلاحظ من الجدول أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة من قبل المصارف المحلية بلغ ٥١٥،١٢٩ مليون ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٩ بارتفاع بلغ ٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٩ ، ولكن على الرغم من هذا النمو المنخفض بقيت تشكل هذه التسهيلات النسبة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية كافة . و بشكل عام فقد نمت هذه التسهيلات بنسبة بلغت ٢٠٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ .

شكل رقم (٧)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام المذكورة

٥٨ النشرات النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي لعام ٢٠١٠

وبالتالي يمكننا القول بأن المصارف تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي من خلال قيامها بوظائف التمويل و الاستثمار ، و بذلك تساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد ، و تحقيق المستوى الملائم من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع .

الفصل الثالث

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

المبحث الأول: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف التجاري السوري .

أولاً : نشأة المصرف التجاري و تطوره .

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الجاري السوري

ثالثاً : اختبار الفرضيات

المبحث الثاني: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الزراعي التعاوني .

أولاً : نشأة المصرف الزراعي التعاوني و تطوره.

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الزراعي التعاوني

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

المبحث الثالث: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف العقاري .

أولاً : نشأة المصرف العقاري و تطوره .

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف العقاري.

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

المبحث الرابع: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الصناعي .

أولاً : نشأة المصرف الصناعي و تطوره.

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الصناعي.

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

المبحث الخامس: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التوفير .

أولاً : نشأة مصرف التوفير و تطوره.

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التوفير.

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

المبحث السادس: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التسليف الشعبي .

أولاً : نشأة مصرف التسليف الشعبي و تطوره.

ثانياً : الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التسليف الشعبي.

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

المبحث الأول :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف التجاري السوري

أولاً : نشأة المصرف التجاري و تطوره .

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في سورية بداية عام ١٩٦٧ ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري ، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩١٣ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ من خلال دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر والعالم العربي، اعتباراً من ١٩٦٧/١/١. وينتشر المصرف التجاري في المحافظات السورية من خلال شبكة واسعة من الفروع ، حيث يبلغ عددها ٦٣ فرعاً منتشرة بمختلف المحافظات السورية برأسمال يبلغ ٧٠ مليار ليرة سورية .

ويقدم المصرف التجاري السوري مجموعة كبيرة من التسهيلات المصرفية مثل: حسم السندات التجارية ، وشراء سندات السحب للاطلاع ، و القروض و السلف بأنواعها و الحسابات الجارية المدينة و الاعتمادات المستندية ، و الكفالات و خطابات الضمان و القبولات . و يحدد مجلس الإدارة النسب القصوى لكل نوع من أنواع التسهيلات المصرفية التي يمكن منحها للزبائن . كما يقدم المصرف خدمات مصرفية متنوعة و عديدة تشمل أهمها قبول الودائع بالعملات الأجنبية أو السورية و إصدار الحوالات و الشيكات و كتب الاعتمادات الشخصية و بطاقات الاعتماد ، وشراء و بيع العملات الأجنبية .

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٣٤)

البيانات و المؤشرات المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	1322	1141	387	37231	13,636	38974	26413	25011	23,697
ROE	8%	8%	4%	60%	32%	19%	14%	21%	13%
حجم السيولة	542306	600072	655751	626673	627745	549839	481884	342464	355939
نسبة السيولة (الأموال الجاهزة ÷ الودائع)	173%	153%	164%	128%	147%	148%	130%	86%	96%
إجمالي الموجودات	743261	768229	829535	839290	852218	819256	826810	853393	869785
إجمالي حقوق الملكية	8192	8447	8267	32679	23146	108004	107210	106724	105784
نسبة الرافعة المالية (الموجودات ÷ حقوق الملكية)	91	91	100	26	37	8	8	8	8
حجم التسهيلات	165386	122279	120882	128032	153334	196295	270300	435742	378909
حجم الودائع	313950	391184	400277	488692	426486	372058	371646	396549	372587
نسبة التوظيف (التسهيلات ÷ الودائع)	53%	31%	30%	26%	36%	53%	73%	110%	102%
الأموال المقترضة	213002	122125	116818	88351	85365	101616	90374	102504	134719
حجم الاستثمارات المالية	17281	22681	28299	33369	36306	41551	45498	51418	54997
عدد فروع المصرف	54	49	51	51	53	53	56	58	63
عدد الموظفين	4295	4121	4187	4221	4422	4303	4202	4275	4200

المصدر : الميزانيات الختامية و التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩ وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- انخفضت الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥,٢% عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٨ حيث بلغت في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ما قيمته ٢٣،٦٩٧ مليون ليرة سورية بينما بلغت في ٢٠٠٨/١٢/٣١ ما قيمته ٢٥،٠١١ مليون ليرة أي بانخفاض قدره ١،٣١٤ مليون ليرة سورية . ويتضح أيضاً من الجدول أن الأرباح الإجمالية بلغت أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٣٨،٩٧٤ مليون ليرة بينما بلغت هذه الأرباح حدودها الدنيا عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ٣٨٧ مليون ليرة سورية .

- انخفض العائد على حقوق الملكية للمصرف بنهاية ٢٠٠٩ بنسبة ٣٨% عما كان عليه عام ٢٠٠٨ . و يلاحظ أيضاً أن أعلى عائد على حقوق الملكية حققه المصرف كان بنهاية عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٦٠% وهي نسبة مرتفعة جداً بينما كان اقل عائد على حقوق الملكية بنهاية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ ٤% فقط.
- فيما يتعلق بالسيولة يلاحظ أن المصرف التجاري السوري يعاني من ارتفاع حجم السيولة لديه أغلب فترة الدراسة حيث بلغت أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٣ بقيمة بلغت ٦٥٥،٧٥١ مليون ليرة ، ويظهر ذلك جلياً عند النظر إلى نسبة السيولة حيث نلاحظ أن هذه النسبة تراوحت مابين ١٧٢% و ١٢٨% خلال الفترة ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ أي أن الأموال الجاهزة التي يحتفظ بها المصرف التجاري السوري تفوق حجم الودائع لديه بنسبة تراوحت بين ٢٨% و ٧٢% ، لتخفض هذه النسبة لاقل من ١٠٠% لأول مرة خلال ٢٠٠٨ لتبلغ ٨٦% لترتفع مجدداً خلال عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٩٦% .
- نمت موجودات المصرف في نهاية عام ٢٠٠٩ بما نسبته ٢% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٨٦٩،٧٨٥ مليون ليرة سورية ، ويلاحظ أيضاً أن الأموال الجاهزة كانت لها النصيب الأكبر من الموجودات خلال الفترة ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٧ حيث تراوحت نسبة هذه الأموال ما بين ٥٨% و ٧٩% من إجمالي الموجودات، تليها التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف حيث تراوحت نسبتها مابين ١٥% و ٣٣% ، و لكن هذا الأمر اختلف خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف ٥١% و ٤٤% على التوالي من إجمالي موجودات المصرف بينما شكلت الأموال الجاهزة التي يحتفظ بها المصرف ٤٠% و ٤١% على التوالي .[1]
- انخفضت حقوق الملكية للمصرف بنهاية ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٩% عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٨ ، ويلاحظ أيضاً الارتفاع الكبير في حقوق الملكية للمصرف خلال عام ٢٠٠٦ حيث ارتفعت حقوق الملكية للمصرف بمقدار ٨٤،٨٥٨ مليون ليرة ، و يعود ذلك إلى رفع رأسمال المصرف إلى ٧٠ مليار ليرة سورية .
- بالنظر إلى تطور نسبة الرافعة المالية للمصرف نلاحظ أن المصرف اعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية في تمويل موجوداته حيث لم تتجاوز نسبة الموجودات الممولة بواسطة حقوق الملكية ٤% قبل صدور المرسوم ٢٠٠٩/٣٥ المتعلق برفع رأسمال المصرف إلى ٧٠ مليار ليرة ، ولم تتجاوز ١٣% بعد صدور المرسوم نفسه.

[1] لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (١٠)

- انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بقيمة بلغت ٥٦،٨٣٣ مليون ليرة سورية . وكذلك الأمر بالنسبة للودائع حيث انخفضت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بقيمة بلغت ٢٣،٩٦٢ مليون ليرة .
- ارتفع حجم الأموال التي اقترضها المصرف التجاري السوري من المصرف المركزي و المصارف الأخرى بنسبة ٣٢% عام ٢٠٠٩ ما كانت عليه عام ٢٠٠٨ .
- ارتفع حجم الاستثمارات المالية للمصرف التجاري خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بقيمة بلغت ٣،٥٧٩ مليون ليرة سورية .
- بالرغم من ازدياد فروع المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة إلا أن عدد الموظفين العاملين فيه بقيت محصورة بين ٤١٨٧ موظفاً و ٤٤٢٢ موظفاً ، وذلك بسبب الاستفادة من العمالة الزائدة في وضعها في فروع جديدة واعتماد المصرف على الأتمتة الشاملة .

ثانياً : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف التجاري السوري.

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥% ، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٥)

نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	-.756	.018	معنوي
TA	.638	.064	غير معنوي
TE	.949	.000	معنوي
F	.813	.008	معنوي
D	−.074	.850	غير معنوي
BF	-.426	.253	غير معنوي
FI	.931	.000	معنوي

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي :

- يوجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية ، و حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، وحجم الاستثمارات المالية من جهة ، وبين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري من جهة أخرى.
- يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري، و بين حجم السيولة لديه .
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري، و بين حجم الأموال المقترضة و حجم الودائع وحجم الموجودات للمصرف .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصرف التجاري السوري ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط حيث سيتم إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأرباح الإجمالية و المتغيرات المستقلة كلٌ على حده و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

حيث أن :

IBT : المتغير التابع الأرباح الإجمالية .

α : ثابت المعادلة .

β : ميل خط الانحدار وهو يشير إلى مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة .

١- نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية .

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل ، و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig
1	.756[a]	.572	.511	7659.14782	9.363	.018[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	51092.325	12649.221		4.039	.005
	السيولة	-.071-	.023	-.756-	-3.060-	.018

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة و الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري عند مستوى دلالة ٥%. و أن حجم السيولة لدى المصرف يفسر ما نسبته ٥١% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف ، وأن ٤٩% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 51092.325 - 0.071\ L$$

أي كلما انخفض حجم السيولة لدى المصرف التجاري السوري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٧١% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة للمصرف التجاري السوري.و أرباحه الإجمالية .

٢ – نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الموجودات لدى المصرف التجاري السوري، و أرباحه الإجمالية .

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل ، و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.638[a]	.407	.323	9016.14357	4.808	.064[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات و الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الموجودات للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات للمصرف التجاري السوري.، و أرباحه الإجمالية .

٣ – نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.949[a]	.901	.887	3676.43807	64.019	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1070.940	1947.673		.550	.600
	حقوق الملكية	.214	.027	.949	8.001	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية للمصرف التجاري السوري و الأرباح الإجمالية للمصرف عند مستوى دلالة ٥% . وأن حجم حقوق الملكية للمصرف التجاري السوري يفسر ما نسبته ٨٩% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف، وأن ١١% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.214\ TE$$

أي كلما زاد حجم حقوق الملكية للمصرف التجاري السوري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٢١٤% .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية للمصرف التجاري السوري،و أرباحه الإجمالية .

٤ – نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري ، وأرباحه الإجمالية .

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير مستقل ، والأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.813[a]	.660	.612	6824.79258	13.609	.008[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3431.961-	5045.920		-.680-	.518
	التسهيلات	.076	.021	.813	3.689	.008

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري يفسر ما نسبته ٦١% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وأن ٣٩% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.076\ F$$

أي كلما ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٧٦% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الائتمانية و الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري.

٥ – نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الودائع لدى المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.074[a]	.005	-.137-	11677.99789	.039	.850[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الودائع للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع للمصرف التجاري السوري.، وأرباحه الإجمالية.

٦ – نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف التجاري السوري وأرباحه الإجمالية .

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.426[a]	.182	.065	10593.41838	1.554	.253[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الأموال المقترضة للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية .

٧ – نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف التجاري السوري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية .

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف كمتغير مستقل الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.931[a]	.867	.848	4276.03425	45.498	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-16186.609-	4581.513		-3.533-	.010
	الاستثمارات المالية	.798	.118	.931	6.745	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف التجاري السوري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الاستثمارات

المالية لدى المصرف التجاري السوري يفسر ما نسبته ٨٥% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وأن ١٥% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -16186.609+0.\ 798\ FI$$

أي كلما ارتفع حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف التجاري السوري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٧٩٨% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية للمصرف التجاري السوري ، و أرباحه الإجمالية.

المبحث الثاني :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الزراعي التعاوني

أولاً : نشأة المصرف الزراعي التعاوني و تطوره .

تم تأسيس المصرف ١٥ أب ١٨٨٨ م حيث كانت الغاية من إحداثه خدمة النشاط الزراعي السوري ، و ينتشر المصرف الزراعي التعاوني بجميع المحافظات السورية. و يعتبر المصرف الزراعي التعاوني أكثر المصارف السورية انتشارا حيث بلغت عدد فروعه ١٠٦ فروع بنهاية عام ٢٠٠٩ . هذا و يبلغ رأسمال المصرف ١٠ مليارات ليرة سورية .

ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بتقديم جميع الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها و أشكالها وخاصة فيما يتعلق بتمويل النشاط الزراعي . كالقيام بالأعمال المصرفية التي تخدم النشاط الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، و المهن ، و الحرف ، و الصناعات ، و الخدمات المرتبطة به أو بمنتجاته ، و القيام بعمليات شراء و بيع و توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بنفسه أو بالمشاركة مع غيره أو بالوساطة نقداً أو إقراضاً ، بالإضافة إلى قيامه بوظيفة عميل لمصرف سورية المركزي في الأماكن التي لا يوجد فيها فروع لمصرف سورية المركزي وفقا للاتفاقيات التي تعقد بينهما لهذه الغاية .

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الزراعي التعاوني خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٣٦)

البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	0	0	568	981	-1065	-1950	-879	-223	382
ROE	0%	0%	5.07%	8.38%	0%	0%	0%	0%	3.36%
السيولة	41797	51078	74584	74400	72588	69646	86558	105553	108544
نسبة السيولة	345%	385%	533%	427%	386%	296%	356%	431%	385%
الموجودات	66689	76865	101996	108152	107905	106978	121725	145452	221519
حقوق الملكية	8676	10439	11205	11709	9789	8903	9974	10631	11360
الرافعة المالية	8	7	9	9	11	12	12	14	19
التسهيلات	17043	17050	15017	19158	17498	16806	14807	15914	26596
الودائع	12102	13264	14000	17412	18819	23538	24337	24511	28199
نسبة التوظيف	141%	129%	107%	110%	93%	71%	61%	65%	94%
الأموال المقترضة	31579	42088	61900	58757	58746	55614	72927	88995	153397
الاستثمارات المالية	329	329	329	329	329	329	329	329	329
عدد الفروع	106	106	106	106	106	106	106	106	106
عدد الموظفين	2293	2693	2693	2881	2956	2956	3047	3046	3066

المصدر : الميزانيات الختامية و التقارير السنوية للمصرف الزراعي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩ وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تذبذب الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني خلال فترة الدراسة، فبالرغم من تحقيق المصرف الزراعي أرباحاً خلال بعض السنوات كان أعظمها خلال عام ٢٠٠٤ حيث بلغت هذه الأرباح ٩٨١ مليون ليرة سورية ، إلا أن المصرف حقق خسائر كبيرة معظم فترة الدراسة. حيث بلغت خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ما قيمته ١،٠٦٥ مليون ليرة و ١،٩٥٠ مليون ليرة على التوالي . أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية فكان هذا العائد مساوياً للصفر أو يقاربه خلال معظم فترة الدراسة و ذلك بسبب الخسائر التي حققها المصرف كما ذكرنا سابقاً ، حيث لم تتجاوز هذه النسبة في أفضل حالاتها ٨,٣٨% .
- بلغ حجم السيولة لدى المصرف ١٠٨،٥٤٤ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠٠٩ ، أي بنسبة زيادة بلغت ٢,٨% عما كانت عليه خلال عام ٢٠٠٨ . وبالنظر إلى نسبة السيولة نجد أن المصرف يحتفظ

بنسبة كبيرة جداً من الودائع على شكل أموال جاهزة خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٩٦% و ٥٣٣% مما يدل على ضعف إدارة المصرف الزراعي في توظيف الأموال المتاحة لديه في قنوات استثمارية مدرة للأرباح .

- شهدت موجودات المصرف الزراعي التعاوني نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٩ حيث نمت الموجودات بنسبة ٥٢% عما كانت عليه خلال عام ٢٠٠٨ لتبلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ما قيمته ٢٢١،٥١٩ مليون ليرة سورية بينما بلغت في ١٢/٣١/ ٢٠٠٨ ما قيمته ١٤٥،٤٥٢ مليون ليرة و ذلك بزيادة قدرها ٧٦،٠٦٧ مليون ليرة ، و بالنظر إلى الملحق رقم (١٥) يتبين عدم كفاءة إدارة المصرف في إدارة موجوداته، حيث يتضح أن معظم موجودات المصرف هي عبارة عن أموال جاهزة حيث تراوحت نسبتها خلال فترة الدراسة ما بين ٤٩% و ٧٣% من إجمالي موجودات المصرف، تلاها التسهيلات الائتمانية بنسبة تراوحت بين ١٢% و ٢٦% .
- نمت حقوق الملكية للمصرف من ١٠،٦٣١ مليون ليرة خلال عام ٢٠٠٨ لتصل ١١،٣٦٠ مليون ليرة خلال عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة بلغت ٦,٩% . وبالنظر إلى نسبة الرافعة المالية نلاحظ أن المصرف يعتمد و بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية في تمويل موجوداته، حيث بلغت نسبة موجودات المصرف الممولة بواسطة أمواله الخاصة ٥% فقط خلال عام ٢٠٠٩ .
- شهدت التسهيلات الائتمانية نمواً خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٦٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨، و كذلك الأمر بالنسبة للودائع حيث نمت خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٥% ، ويلاحظ من الجدول أن المصرف يوظف معظم الودائع لديه على شكل تسهيلات ائتمانية معظم فترات الدراسة ، حيث تراوحت نسبة التوظيف للمصرف ما بين ٦١% و ١٤١% .
- اعتماد المصرف الزراعي على الأموال المقترضة من المصرف المركزي و المصارف الأخرى كمصدر لتمويل موجوداته و يتضح ذلك من نمو حجم الأموال المقترضة خلال أغلب فترات الدراسة .حيث بلغت بنهاية ٢٠٠٩ ما قيمته ١٥٣،٣٩٧ مليون ليرة بزيادة بلغت ٧٢% عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٨ ، و الجدير بالذكر عدم قدرة المصرف الزراعي على توظيف تلك الأموال حيث احتفظ بها في صناديقه طوال فترة الدراسة .
- شهد عدد الموظفين لدى المصرف نمواً خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد موظفي المصرف ٣٠٦٦ موظف بنهاية عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت ٧٧٣ موظفاً عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠١ .
- بقاء حجم الاستثمارات المالية للمصرف ثابتاً خلال فترة الدراسة بقيمة بلغت ٣٢٩ مليون ليرة سورية ، وكذلك الأمر بنسبة لفروع المصرف حيث بقيت ثابتة عند ١٠٦ فرع خلال فترة الدراسة .

ثانياً : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الزراعي التعاوني .

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥% وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٧)
نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	.065	.869	غير معنوي
TA	.129	.741	غير معنوي
TE	.746	.021	معنوي
F	.321	.400	غير معنوي
D	-.335	.377	غير معنوي
BF	.185	.634	غير معنوي
FI	*	*	*

* لا يمكن حساب درجة الارتباط بسبب بقاء حجم الاستثمارات ثابتة طوال فترة الدراسة

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي :

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني، و حجم حقوق الملكية للمصرف .
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني من جهة ، و حجم السيولة و حجم الموجودات و حجم التسهيلات و حجم الودائع و حجم الأموال المقترضة للمصرف من جهة .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصرف الزراعي التعاوني ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط . حيث سيتم إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم

وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني و المتغيرات المستقلة كلٌ على حدة و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

١- نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط، من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى المصرف الزراعي التعاوني و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.065[a]	.004	-.138-	973.30751	.029	.869[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم السيولة للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف الزراعي.و ربحيته .

٢- نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الموجودات لدى المصرف الزراعي التعاوني و أرباحه الإجمالية.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.129[a]	.017	-.124-	967.23621	.118	.741[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥%، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الموجودات للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني .

ب- خلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .

٣ – نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف الزراعي التعاوني و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.746[a]	.556	.493	649.59737	8.781	.021[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6845.867-	2238.816		-3.058-	.018
	حقوق الملكية	.641	.216	.746	2.963	.021

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين حجم حقوق الملكية و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حقوق الملكية لدى المصرف تفسر ما نسبته ٤٩% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف، وان ٥١% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -6845.867 + 0.641TE$$

أي كلما زاد حجم حقوق الملكية المالية لدى المصرف الزراعي التعاوني بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٦٤١% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية للمصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .

٤ – نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.321[a]	.103	-.025-	923.79391	.803	.400[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف ، و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .

٥ – نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.335[a]	.113	-.014-	918.82135	.888	.377[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الودائع للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .

٦ – نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف الزراعي التعاوني وأرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.185[a]	.034	-.104-	958.49260	.248	.634[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف و الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف للتنبؤ بأرباحه الإجمالية.

ب- الخلاصة .

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف و ربحيته .

٧ – نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف الزراعي التعاوني و ربحيته .**

لا يمكن اختبار هذه الفرضية بسبب بقاء حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف الزراعي التعاوني ثابتة طوال فترة الدراسة .

المبحث الثالث :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف العقاري

أولاً : نشأة المصرف العقاري و تطوره .

تأسس المصرف العقاري عام ١٩٦٦ حيث كانت الغاية الأساسية من إنشائه القيام بتمويل مشاريع السكن و السياحة للقطاعين العام و الخاص إلى جانب القطاع التعاوني السكني ، وقد حدد المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٥ رأسمال المصرف العقاري بعشرة مليارات ليرة سورية ، هذا و يملك المصرف العقاري ٢٢ فرعاً منتشراً بجميع المحافظات السورية .

ويقدم المصرف العقاري مجموعة من الخدمات المصرفية يبرز أهمها تلك الخدمات المتعلقة بدعم الحركة العمرانية و الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت العمرانية (السكنية و السياحية و الصناعية و التجارية و الحرفية و الصحية و التعليمة و البيئية)، بالإضافة إلى تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية ، و الشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسية للسكن ، و العمل على مساعدتها و غيرها من الخدمات .

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية للمصرف العقاري خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٣٨)

البيانات و المؤشرات المالية للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	173	48	255	1533	3186	2762	2895	4873	5520
ROE	4%	2%	6%	21%	31%	25%	25%	31%	17%
السيولة	8870	13294	15300	13341	3112	24261	31508	32230	44339
نسبة السيولة	27%	33%	31%	24%	5%	27%	28%	25%	27%
الموجودات	38405	46583	55122	66236	75129	103443	130221	153865	202823
حقوق الملكية	2017	2049	2297	3899	5456	5907	6988	9228	19256
الرافعة المالية	19	23	24	17	14	18	19	17	11
التسهيلات	26135	29530	35139	47385	64574	70153	88574	109921	136280
الودائع	32638	40803	48843	56700	63376	89399	112498	131369	166539
نسبة التوظيف	80%	72%	72%	84%	102%	78%	79%	84%	82%
الأموال المقترضة	0	0	0	0	43	187	156	131	455
الاستثمار المالية	2693	2942	3577	4144	5095	5584	6033	6602	6753
عدد الفروع	15	15	15	17	17	19	20	20	22
عدد الموظفين	660	682	815	859	851	992	1017	1020	1116

المصدر : التقارير السنوية و الميزانيات الختامية للمصرف العقاري للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث.

- حقق المصرف العقاري أرباحاً مرتفعة معظم فترة الدراسة حيث بلغت هذه الأرباح ٥،٥٢٠ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة نمو بلغت ١٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، و بالنظر إلى معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف يتبن أن هذا المعدل كان مرتفعاً خلال الفترة ٢٠٠٤ و حتى ٢٠٠٨ أما الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩ يعود لرفع رأسمال المصرف ليصبح ١٠ مليارات سورية بعد صدور المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٥ و ليس بسبب انخفاض أرباح المصرف .
- ازداد حجم الأموال الجاهزة لدى المصرف لتبلغ ٤٤،٣٣٩ مليون ليرة عام ٢٠٠٩ ، أي بنسبة نمو بلغت ٣٨% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، و يلاحظ أن المصرف يحتفظ بنسبة مستقرة تقريباً من الأموال الجاهزة لمواجهة السحوبات في الودائع طوال فترة الدراسة حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٤% و ٣٣% باستثناء عام ٢٠٠٥ حيث انخفضت هذه النسبة إلى ٥% .
- شهدت الموجودات نمواً مستمراً طوال فترة الدراسة حيث نمت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٢% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ وبالنظر إلى الملحق رقم (١١) يتبين أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل

المصرف شكلت النسبة الأكبر من موجودات المصرف حيث تراوحت نسبتها ما بين ٦٣% و ٧٢% من إجمالي موجودات المصرف باستثناء عام ٢٠٠٥ حيث بلغت هذه النسبة ٨٦% تليها الأموال الجاهزة التي يحتفظ بها المصرف حيث تراوحت نسبتها ما بين ٢٠% و ٢٩% من إجمالي موجودات المصرف باستثناء عام ٢٠٠٥ حيث بلغت هذه النسبة ٤% .

- كذلك الأمر بالنسبة لحجم حقوق الملكية للمصرف حيث شهدت نمواً طوال فترة الدراسة، حيث ارتفع عام ٢٠٠٩ من ٩،٢٢٨ مليون ليرة إلى ١٩,٢٥٦ مليون ليرة ، و كما ذكرنا سابقاً يعود هذه الارتفاع إلى رفع رأسمال المصرف من مليار و نصف ليرة إلى عشرة مليارات ليرة . و بالنظر إلى نسبة الرافعة المالية نجد أن المصرف طوال فترة الدراسة اعتمد على مصادر التمويل الخارجية بشكل كبير لتمويل موجوداته حيث تراوحت نسبة موجودات المصرف الممولة عن طريق حقوق الملكية ما بين ٤% و ٩% .
- نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف طوال فترة الدراسة حيث ازدادت بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٤% عما كانت عليه بنهاية ٢٠٠٨ . كذلك نمت ودائع المصرف خلال الفترة نفسها لتنمو عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٧% عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٨ . ويلاحظ أن المصرف استطاع أن يوظف نسبة تتراوح ما بين ٧٢% و ٨٤% من ودائعه في تسهيلات ائتمانية باستثناء سنة ٢٠٠٥ حيث تجاوز حجم التسهيلات الائتمانية حجم الودائع بنسبة بلغت ٢% .
- اعتماد المصرف خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة على أمواله الخاصة و ودائع العملاء ، إلا انه بعد ذلك اتجه نحو الاقتراض من المصرف المركزي و المصارف الأخرى لتمويل جزء من موجوداته ، ليرتفع حجم هذه الأموال لتصل إلى ٤٥٥ مليون ليرة بنهاية ٢٠٠٩ .
- شهدت الاستثمارات المالية للمصرف نمواً مستمراً طوال فترة الدراسة حيث بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٦،٧٥٣ مليون ليرة بنسبة نمو بلغت ٢% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ .
- بلغ عدد موظفي المصرف العقاري ١١١٦ موظفاً بنهاية عام ٢٠٠٩ بينما كان عدد موظفيه ٦٦٠ موظفاً خلال عام ٢٠٠١ أي بزيادة ٤٥٦ موظفاً ، أما فيما يتعلق بعدد فروع المصرف العقاري فقد بقيت قليلة حيث بلغت ٢٢ فرعاً فقط بنهاية ٢٠٠٩ .

ثانياً : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف العقاري.

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥% وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٩)
نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	.731	.025	معنوي
TA	.932	.000	معنوي
TE	.882	.002	معنوي
F	.970	.000	معنوي
D	.930	.000	معنوي
BF	.808	.008	معنوي
FI	.958	.000	معنوي

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي :

- يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري من جهة وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات الائتمانية و حجم الودائع و حجم الأموال المقترضة و حجم الاستثمارات المالية من جهة أخرى .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصرف العقاري ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط ، حيث سيتم تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري و المتغيرات المستقلة كلٌ على حدة و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

١- نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.731[a]	.534	.468	1,474.20687	8.031	.025[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	57.242	949.853		.060	.954
	السيولة	.111	.039	.731	2.834	.025

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم السيولة لدى المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٤٧% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وان ٥٣% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.111\ L$$

أي كلما ارتفع حجم السيولة لدى المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,١١١% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى مصرف العقاري و ربحيته .

٢ – نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الموجودات لدى المصرف العقاري و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.932[a]	.869	.850	782.13077	46.400	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-920.968-	547.796		-1.681-	.137
	الموجودات	.034	.005	.932	6.812	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الموجودات لدى المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٨٥% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وأن ١٥% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.034\ TA$$

أي كلما ارتفع حجم الموجودات لدى المصرف العقاري بمقدار ١% ، زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٣٤% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف العقاري و ربحيته.

٣ – نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.882[a]	.777	.746	1,019.08466	24.454	.002[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	279.453	540.867		.517	.621
	حقوق الملكية	.328	.066	.882	4.945	.002

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٧٥% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وأن ٢٥% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.328\ TE$$

أي كلما ارتفع حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٣٢٨% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف العقاري و ربحيته .

٤ – نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.970[a]	.940	.932	527.16305	110.546	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1114.820-	374.368		-2.978-	.021
	حجم التسهيلات	.051	.005	.970	10.514	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٩٣% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف، وأن ٧% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -1114.820+0.051\ F$$

أي كلما ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٥١% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف العقاري و ربحيته .

٥ – نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الودائع لدى المصرف العقاري و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.930[a]	.866	.846	791.88195	45.093	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1023.626-	568.937		-1.799-	.115
	الودائع	.041	.006	.930	6.715	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الودائع لدى المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٨٥% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وان ١٥% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.041\ D$$

أي كلما ارتفع حجم الودائع لدى المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٤١% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف العقاري و ربحيته .

٦ – نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف لدى المصرف العقاري و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الأموال المقترضة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.808[a]	.652	.603	1,273.81969	13.132	.008[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1186.912	534.064		2.222	.062
	الأموال المقترضة	10.869	2.999	.808	3.624	.008

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف العقاري و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف العقاري يفسر ما نسبته ٦٠% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف ، وأن ٤٠% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 10.869\ BF$$

أي كلما ارتفع حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ١٠,٨٦٩% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف العقاري و ربحيته.

٧- نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف العقاري و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف العقاري و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الاستثمارات المالية كمتغير مستقل و معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.958[a]	.919	.907	616.44812	78.962	.000[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3687.281-	710.967		-5.186-	.001
	الاستثمارات المالية	1.254	.141	.958	8.886	.000

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية و الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الاستثمارات المالية لدى

المصرف تفسر ما نسبته ٩١% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف، وأن ٩% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -3687.281 + 1.254 + FI$$

أي كلما زاد حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف العقاري بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ١,٢٥٤% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف العقاري و ربحيته .

المبحث الرابع :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الصناعي

أولاً : نشأة المصرف الصناعي و تطوره .

تأسس المصرف الصناعي عام ١٩٥٨ وكانت الغاية من إنشائه تمويل القطاع الصناعي العام و الخاص ، وقد حدد المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٥ رأسمال المصرف الصناعي بقيمة ١٠ مليارات ليرة سورية ، و يقدم المصرف الصناعي خدماته من خلال سبعة عشرة فرعاً منتشرة في المحافظات السورية . ويقوم المصرف الصناعي بتقديم جميع الخدمات المصرفية، لعل أبرزها : تقديم التسهيلات الائتمانية لآجال مختلفة ولمدة لا تتجاوز خمسة عشر عامًا، و المساهمة في مؤسسات مالية وطنية ، وتداول الأوراق المالية. ويحق للمصرف الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يملكها أو بيعها وفقًا للقوانين النافذة و لمصلحة المصرف في الأسواق المالية.

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الصناعي خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٤٠)

البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الصناعي خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	77	108	235	702	345	-15	-39	-391	-363
ROE	10%	11%	16%	20%	9%	0%	0%	0%	0%
السيولة	2912	2524	1280	4229	3531	3619	3819	9263	8366
نسبة السيولة	38%	27%	8%	18%	16%	18%	18%	34%	29%
الموجودات	11487	13097	22260	31329	32554	32136	32453	38563	41366
حقوق الملكية	459	566	801	1926	2207	2192	1447	1056	817
الرافعة المالية	25	23	28	16	15	15	22	37	51
التسهيلات	4892	6310	16370	21642	18049	11370	7461	5493	8558
الودائع	7572	9279	15731	23506	21665	20290	20668	27383	28691
نسبة التوظيف	65%	68%	104%	92%	83%	56%	36%	20%	30%
الأموال المقترضة	976	837	1475	2941	5264	4520	3284	2013	1092
الاستثمارات المالية	549	767	776	1534	1809	1809	2554	2983	2983
عدد الفروع	17	17	17	17	17	17	17	17	17
عدد الموظفين	662	656	690	726	740	768	791	788	811

المصدر : التقارير السنوية و الميزانيات الختامية للمصرف الصناعي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث.

يتضح من الجدول ما يلي :

- شهد المصرف الصناعي خسائر متراكمة خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الدراسة على الرغم من النتائج الايجابية خلال بداية الدراسة الأمر الذي انعكس سلباً على معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ ٠٪ خلال الفترة نفسها .
- انخفض حجم الأموال الجاهزة للمصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بقيمة بلغت ٨٩٧ مليون ليرة ، و يلاحظ بان المصرف يحتفظ بنسبة منخفضة من الأموال الجاهزة لمواجهة السحوبات المحتملة للودائع حيث لم تتجاوز خلال فترة الدراسة ٣٨% .
- ارتفع حجم الموجودات لدى المصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث بلغت موجودات المصرف بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٤١،٣٦٦ مليون ليرة، بينما بلغت بنهاية عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣٨،٥٦٣ مليون ليرة و يلاحظ من الملحق رقم (١٢) أن نسبة التسهيلات التي منحها المصرف إلى إجمالي موجوداته بلغت عام ٢٠٠٩ ما نسبته ٢١% بينما شكلت الأموال الجاهزة التي يحتفظ بها المصرف ما نسبته ٢٠% من إجمالي الموجودات .
- شهدت حقوق الملكية للمصرف انخفاضاً خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ حيث بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٨١٧ مليون ليرة أي بنسبة انخفاض بلغت ٢٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ و يعود ذلك كما ذكرنا إلى الخسائر التي حققها المصرف خلال الفترة نفسها .و بالنظر إلى الملحق رقم (١٢) نجد أن المصرف يعتمد و بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية لتمويل موجوداته حيث بلغت نسبة الموجودات الممولة من قبل حقوق الملكية ٢% بنهاية عام ٢٠٠٩ .
- على الرغم من نمو حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ إلا أن حجم هذه التسهيلات شهد انخفاضاً مستمراً خلال الفترة ٢٠٠٤ و حتى ٢٠٠٨ . بينما شهدت الودائع نمو خلال معظم فترة الدراسة حيث بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٨،٦٩١ مليون ليرة بنمو بلغ ٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ . ويلاحظ أيضاً عدم كفاءة إدارة المصرف في توظيف الأموال المودعة لديه و ذلك بسبب تذبذب نسبة التوظيف بشكل كبير وواضح طوال فترة الدراسة .
- شهدت الأموال المقترضة من المصرف المركزي و المصارف الأخرى انخفاضاً خلال السنوات الخمسة الأخيرة من الدراسة لتبلغ ١،٠٩٢ مليون ليرة عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض بلغت ٤٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨.
- شهدت استثمارات المصرف المالية نمواً مستمراً طوال فترة الدراسة إلا أنها لم تشهد أي تغير عام ٢٠٠٩ لتبقى ثابتة عند مبلغ ٢،٩٨٣ مليون ليرة .

- لم يقم المصرف بافتتاح أي فروع جديدة خلال فترة الدراسة حيث بقي يقدم خدماته من خلال ١٧ فرعاً فقط .أما فيما يتعلق بعدد العاملين لدى المصرف فقد ارتفع عدد العاملين في المصرف طوال فترة الدراسة ليبلغ ٨١١ موظفاً عام ٢٠٠٩.

ثانياً تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الصناعي

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥% وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤١)

نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	-.661	.043	معنوي
TA	-.342	.368	غير معنوي
TE	.405	.280	غير معنوي
F	.798	.010	معنوي
D	-.290	.450	غير معنوي
BF	.313	.413	غير معنوي
FI	-.595	.091	غير معنوي

بناءً على الجدول السابق يتبين :

وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم السيولة من جهة أخرى

وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصرف الصناعي ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط ، حيث سيتم إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة

العلاقة بين المتغير التابع الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي و المتغيرات المستقلة كلٌ على حدة و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

١ - نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.661[a]	.436	.356	272.59766	5.418	.043[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	443.865	183.333		2.421	.046
	السيولة	-.084-	.036	-.661-	-2.328-	.043

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته ٣٦% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف ، وأن ٦٤% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 443.865-0.084\ L$$

أي كلما انخفض حجم السيولة لدى المصرف الصناعي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٨٤% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى المصرف الصناعي و ربحيته .

٢ – نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الموجودات لدى المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية لدى المصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.342[a]	.117	-.009-	341.18309	.927	.368[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الموجودات للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي.

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى للمصرف الصناعي و ربحيته .

٣– نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية:

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.405[a]	.164	.044	331.99735	1.372	.280[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم حقوق الملكية للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية للمصرف الصناعي و ربحيته .

٤- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.798[a]	.637	.585	218.78239	12.279	.010[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-419.380-	158.369		-2.648-	.033
	حجم التسهيلات	.044	.013	.798	3.504	.010

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي يفسر ما نسبته ٥٩% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف ، وأن ٤١% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -419.380+0.044\ F$$

أي كلما ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٤٤% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي و ربحيته .

٥ – نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الودائع لدى المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.290[a]	.084	-.047-	347.50917	.641	.450[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الودائع للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصرف الصناعي و ربحيته .

٦ – نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الأموال المقترضة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.313[a]	.098	-.031-	344.86302	.759	.413[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأموال المقترضة و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الأموال المقترضة للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصرف الصناعي و ربحيته .

٧ – نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف الصناعي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف الصناعي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الاستثمارات المالية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي :

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.595[a]	.354	.261	291.92339	3.828	.091[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية و الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الاستثمارات المالية للتنبؤ بالأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية للمصرف الصناعي و ربحيته .

المبحث الخامس :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التوفير

أولاً : نشأة مصرف التوفير و تطوره .

تأسس مصرف التوفير عام ١٩٦٣ حيث كانت الغاية من إنشائه قبول الودائع لذوي الدخل المحدود و المؤسسات التجارية الصغيرة و المتوسطة ، و يمارس مصرف التوفير نشاطاته من خلال ثلاثة عشرة فرعاً منتشراً في المحافظات السورية، هذا وقد حدد المرسوم رقم ٢٥/ ٢٠٠٩ رأس مال مصرف التوفير بعشرة مليارات ليرة سورية .

ويقدم المصرف مجموعة من الخدمات المصرفية ، لعل أبرزها: القيام بالأعمال وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات المصرفية الكفيلة بدعم الحركة الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت السياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية ، و تلبية حاجات التسليف لذي الأجل القصير والمتوسط والطويل ، و تعبئة الموارد الادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية لمصرف التوفير خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٤٢)

البيانات و المؤشرات المالية للمصرف التوفير خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	216	474	595	497	280	572	675	543	699
ROE	12%	4%	4%	5%	2%	5%	10%	12%	2%
السيولة	57778	71562	85864	92094	86949	82857	87547	43175	58068
نسبة السيولة	99%	99%	100%	98%	86%	82%	84%	39%	51%
الموجودات	59948	74407	90519	98422	106569	107813	107490	114972	126186
حقوق الملكية	1552	2004	3774	4208	4408	4935	2658	2706	11503
الرافعة المالية	39	37	24	23	24	22	40	42	11
التسهيلات	1468	1955	3767	5602	18902	24213	18580	18571	39710
الودائع	58323	72347	86276	93708	101039	101604	104416	111588	114376
نسبة التوظيف	3%	3%	4%	6%	19%	24%	18%	17%	35%
الأموال المقترضة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الاستثمارات المالية	157	282	307	207	207	207	257	51769	18068
عدد الفروع	13	13	13	13	13	13	13	13	13
عدد الموظفين	450	711	748	748	872	985	955	968	987

المصدر : التقارير السنوية و الميزانيات الختامية لمصرف التوفير للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث.

- بلغت الأرباح الإجمالية للمصرف ٦٩٩ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩ ، أي بنسبة زيادة بلغت ٢٩% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ . بينما شهد معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف تذبذباً طوال فترة الدراسة حيث تراوح هذه المعدل مابين ٢% و ١٢% خلال تلك الفترة .
- ارتفع حجم الأموال الجاهزة لدى المصرف خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٥% عما كان عليه عام ٢٠٠٨ . و يلاحظ بأن المصرف يحتفظ بنسبة مرتفعة من الأموال الجاهزة لمواجهة سحوبات الودائع خلال السنوات السبعة الأولى من الدراسة إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لتبلغ ٣٩% و ٥١% على التوالي .
- نمت موجودات المصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ٩,٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١٢٦،١٨٦ مليون ليرة بينما بلغت بنهاية عام ٢٠٠٨ ما قيمته ١١٤،٩٧٢ مليون ليرة، أي بارتفاع بلغ ١١،٢١٤ مليون ليرة . و بالنظر إلى الملحق رقم (١٣) نلاحظ أن حجم الأموال الجاهزة لدى المصرف شكلت النسبة الأكبر خلال الفترة من ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٧ حيث تراوحت نسبة الأموال الجاهزة إلى إجمالي موجودات المصرف مابين ٧٧% و ٩٦% لتخفض خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لتبلغ ٣٨% و ٤٦% على التوالي ، بينما تراوحت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف من إجمالي موجودات المصرف ما نسبته ٢% و ٢٢% خلال فترة الدراسة باستثناء عام ٢٠٠٩ حيث ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ٣١% .
- شهدت حقوق الملكية للمصرف نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٩ حيث نمت بنسبة ٣٢٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ و يعود السبب في ذلك إلى رفع رأس مال المصرف إلى ١٠ مليار ليرة .ويلاحظ أيضاً أن نسبة الرافعة المالية انخفضت بشكل كبير خلال عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١١ بعد أن كانت تبلغ ٤٢ خلال عام ٢٠٠٨ و يعود السبب في ذلك إلى رفع رأسمال المصرف كما ذكرنا سابقاً .
- شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٩ حيث نمت بنسبة ١١٤% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بينما نمت الودائع لدى المصرف بنسبة منخفضة لم تتجاوز ٣% خلال عام ٢٠٠٩ الأمر الذي انعكس ايجابياً على نسبة التوظيف، حيث بلغت هذه النسبة ٣٥% خلال عام ٢٠٠٩ وهي الأعلى لدى المصرف خلال فترة الدراسة كاملةً .
- لم يلجئ مصرف التوفير إلى الاقتراض من المصرف المركزي أو من أي مصدر أخر طوال فترة الدراسة على خلاف بقية المصارف العامة السورية.
- لم تتجاوز حجم استثمارات المصرف المالية خلال الفترة ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ ما قيمته ٣٠٧ مليون ليرة سورية إلا أن هذه الاستثمارات ارتفعت بشكل كبير عام ٢٠٠٨ لتبلغ ما قيمته ٥١،٧٦٩ مليون ليرة لتنخفض عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١٨،٠٦٨ مليون ليرة.

- بقي المصرف يقدم خدماته من خلال عدد محدود من الفروع بلغ ١٣ فرعاً طوال فترة الدراسة و لم يقم المصرف بافتتاح أي فرع جديد خلال فترة الدراسة . بينما زاد عدد موظفي المصرف بشكل مستمر طوال فترة الدراسة ليبلغ عدد موظفي المصرف ٩٨٧ موظفاً بنهاية عام ٢٠٠٩ .

ثانياً : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التوفير

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥% ، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٣)

نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	.062	.784	غير معنوي
TA	.646	.060	غير معنوي
TE	.486	.185	غير معنوي
F	.516	.155	غير معنوي
D	.642	.062	غير معنوي
BF	*	*	*
FI	.236	.541	غير معنوي

* لم يتم حساب الارتباط بسبب بقاء حجم الأموال المقترضة ثابتة طوال فترة الدراسة

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي :

- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير وأي من المتغيرات المستقلة .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات مصرف التوفير ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ ، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي.

حيث سيتم إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير و المتغيرات المستقلة كلٌ على حدة و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

١ - نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى مصرف التوفير و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.062[a]	.004	-.138-	175.21431	.027	.874[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم السيولة للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لمصرف التوفير و ربحيته .

٢ – نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم الموجودات لدى مصرف التوفير ، و الأرباح الإجمالي للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.646[a]	.418	.334	133.97201	5.020	.060[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الموجودات للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لمصرف التوفير و ربحيته .

٣ – نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التوفير و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل ، و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.486[a]	.236	.127	153.44357	2.163	.185[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لمصرف التوفير و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم حقوق الملكية للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التوفير و ربحيته .

٤- نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التوفير و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ – اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف ، كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.516[a]	.267	.162	150.34511	2.544	.155[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم التسهيلات للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف التوفير و ربحيته .

٥- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم الودائع لدى مصرف التوفير، و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.642[a]	.412	.328	134.62302	4.904	.062[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الودائع للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى مصرف التوفير و ربحيته .

٦- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل مصرف التوفير و ربحيته .**

لا يمكن اختبار هذه الفرضية بالنسبة لمصرف التوفير، و ذلك بسبب ثبات قيمة الأموال المقترضة لمصرف التوفير طوال فترة الدراسة .

٧- نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى مصرف التوفير و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم الاستثمارات لدى مصرف التوفير، الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الاستثمارات المالية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.236[a]	.056	-.079-	170.60766	.412	.541[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية، الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% ، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الاستثمارات المالية للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى مصرف التوفير و ربحيته .

المبحث السادس :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التسليف الشعبي

أولاً : نشأة مصرف التسليف الشعبي و تطوره .

تأسس مصرف التسليف الشعبي عام ١٩٦٦ حيث كانت الغاية من إنشائه القيام بتمويل عمليات التجارة الداخلية المتوسطة الحجم و النشاط ، بالإضافة إلى تمويل ذوي الدخل المحدود و المهن و الحرف الصغيرة الحجم . هذا وقد حدد المرسوم رقم ٢٠٠٥/٣٢ رأسمال مصرف التسليف الشعبي بعشرة مليارات ليرة سورية ، وينتشر مصرف التسليف الشعبي عبر مجموعة واسعة من الفروع حيث بلغ عددها ٦٤ فرعاً بنهاية عام ٢٠٠٩ .

ويقدم مصرف التسليف الشعبي مجموعة من الخدمات المصرفة ، يبرز أهمها في منح التسهيلات الائتمانية والقروض للتجار والصناع وأصحاب المهن والحرف والجمعيات التعاونية والنقابات والمشافي والمخابر ودور الأشعة والمعاهد المهنية والعلمية والثقافية ودور النشر والمشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ، سواء كان أصحابها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، ومنح قروض لذوي الدخل المحدود بالإضافة إلى إصدار شهادات الإيداع .

والجدول التالي يبين أهم البيانات و المؤشرات المالية لمصرف التسليف الشعبي خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٤٤)

البيانات و المؤشرات المالية لمصرف التسليف الشعبي خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام بملايين الليرات

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح قبل الضريبة	104	141	397	-954	376	830	421	732	1291
ROE	1%	5%	15%	0%	26%	33%	11%	12%	13%
السيولة	14980	17730	20054	42638	13285	17068	14923	24906	32076
نسبة السيولة	32%	31%	32%	67%	24%	26%	22%	34%	37%
الموجودات	56823	68325	42268	76091	67537	77025	78223	86237	101167
حقوق الملكية	1089	1218	1536	1124	1473	2286	2595	2909	3417
الرافعة المالية	52	56	28	68	46	34	30	30	30
التسهيلات	12466	12207	15176	24739	50543	51513	54822	52738	58553
الودائع	47504	56496	62848	63902	55279	65547	68322	74044	86750
نسبة التوظيف	26%	22%	24%	39%	91%	79%	80%	71%	67%
الأموال المقترضة	397	502	400	503	597	725	602	481	360
الاستثمارات المالية	26674	35576	5056	5459	230	297	393	6181	6275
عدد الفروع	59	59	62	62	63	63	63	63	64
عدد الموظفين	1680	1695	1686	1756	1748	1802	1809	1889	1892

الميزانيات الختامية والتقارير السنوي لمصرف التسليف الشعبي للأعوام المذكورة و تم حساب النسب بتصرف من الباحث .

- نمت أرباح المصرف الإجمالية عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ محققة بذلك العام أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة كاملة ، و يلاحظ أيضاً أن المصرف حقق خسائر كبيرة و استثنائية عام ٢٠٠٤حيث بلغت ٩٥٤ مليون ليرة ، و يعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في إيرادات المصرف من غير الفوائد و العمولات حيث بلغت ١٧٥ مليون ليرة في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت تبلغ ٢،٩٧٠ مليون ليرة خلال عام ٢٠٠٣ [٢]. أما فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية فقد شهد استقراراً نسبياً خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة حيث بلغ ١١% و ١٢% و ١٣% على التوالي .
- نمت الأموال الجاهزة التي يحتفظ بها بالمصرف عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٩% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، و بالنظر إلى نسبة السيولة فيلاحظ أن المصرف احتفظ بنسبة مستقرة من الأموال الجاهزة مقابل الودائع طوال فترة الدراسة قاربت ٣٤% .

[٢] انظر ملحق رقم (٦)

- نمت موجودات المصرف لتبلغ عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١٠١،١٦٧ مليون ليرة بنسبة نمو بلغت ١٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ وبالنظر إلى الملحق رقم (١٤) نلاحظ أن خلال السنوات الخمسة الأخيرة كان للتسهيلات المصرفية الممنوحة من المصرف الحصة الأكبر من موجودات المصرف حيث تراوحت نسبة التسهيلات إلى إجمالي موجودات المصرف خلال تلك الفترة ما نسبته ٥٨% و ٧٥% ، بينما شكلت الأموال الجاهزة ما نسبته ١٩% و ٣٢% من إجمالي موجودات المصرف خلال الفترة نفسها .
- بلغت حجم حقوق الملكية للمصرف عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٣،٤١٧ مليون ليرة بنسبة نمو بلغت ١٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ وبالنظر إلى نسبة الرافعة المالية نلاحظ أن المصرف يعتمد بشكل كبير مصادر التمويل الخارجية حيث نلاحظ أن طوال فترة الدراسة لم تتجاوز نسبة موجودات المصرف الممولة من قبل حقوق الملكية ٤% فقط.
- نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ ، و كذلك الأمر بالنسبة لحجم ودائع المصرف حيث نمت عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ١٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ . ويلاحظ من الجدول كفاءة إدارة المصرف في توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات حيث أن نسبة التوظيف بلغت مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة .
- انخفض حجم الأموال التي اقترضها المصرف من المصرف المركزي و المصارف الأخرى لتبلغ عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٣٦٠ مليون ليرة بنسبة انخفاض بلغت ٢٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ .
- شهد حجم الاستثمارات المالية التي يحتفظ بها المصرف ارتفاعاً خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة حيث بلغت ٦،١٨١ مليون ليرة و ٦،٢٧٥ مليون ليرة على التوالي . بعد أن كانت تبلغ ٣٩٣ مليون خلال عام ٢٠٠٧ .
- بلغ عدد فروع المصرف ٦٤ فرعاً بزيادة ٤ فروع فقط عما كانت عليه عام ٢٠٠١ ، بينما بلغ عدد موظفي المصرف ١٨٩٢ موظف عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت ٢١٢ موظفاً عما كانت عليه عام ٢٠٠١.

ثانياً : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التسليف الشعبي:

تم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة عند مستوى دلالة ٥%، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٥)

نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	IBT		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
L	.804	.009	معنوي
TA	.752	.019	معنوي
TE	.869	.002	معنوي
F	.740	.023	معنوي
D	.904	.001	معنوي
BF	-.035	.929	غير معنوي
FI	-.521	.150	غير معنوي

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي :

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي من جهة ، وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة و حجم الودائع لدى المصرف من جهة أخرى .
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي من جهة ، و حجم الأموال المقترضة و حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف من جهة أخرى .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات مصرف التسليف الشعبي ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠١ و حتى عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط . حيث سيتم إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأرباح إجمالية و المتغيرات المستقلة كلٌ على حدة و ذلك وفقاً لما يلي :

$$IBT = \alpha + \beta (X)$$

١- نتيجة اختبار الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لدى مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم السيولة لدى مصرف التسليف الشعبي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم السيولة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.804[a]	.647	.597	237.18119	12.830	.009[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-443.280-	280.280		-1.582-	.158
	السيولة	.050	.014	.804	3.582	.009

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة و الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم السيولة لدى المصرف تفسر ما نسبته ٦٠% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف. وأن ٤٠% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.050\ L$$

أي كلما زاد حجم السيولة لدى مصرف التسليف الشعبي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٥% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة لمصرف التسليف الشعبي و ربحيته .

٢- نتيجة اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات لدى مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم الموجودات لدى مصرف التسليف الشعبي ، و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الموجودات كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.752[a]	.565	.503	263.14291	9.110	.019[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-688.721-	409.920		-1.680-	.137
	الموجودات	.017	.006	.752	3.018	.019

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات و الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الموجودات لدى المصرف تفسر ما نسبته ٥٠% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف وأن ٥٠% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.017\ TA$$

أي كلما زاد حجم الموجودات لدى مصرف التسليف الشعبي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠١٧ % .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية و بين حجم الموجودات لمصرف التسليف الشعبي و ربحيته.

٣- نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبن العلاقة بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التسليف الشعبي ، و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم حقوق الملكية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.869[a]	.755	.720	197.68654	21.545	.002[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-217.215-	171.931		-1.263-	.247
	حقوق الملكية	.376	.081	.869	4.642	.002

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لدى مصرف التسليف الشعبي و أرباحه الإجمالية عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم حقوق الملكية لدى مصرف التسليف الشعبي يفسر ما نسبته ٧٢% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف . وأن ٢٨% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.376\ TE$$

أي كلما ارتفع حجم حقوق الملكية لدى مصرف التسليف الشعبي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٣٧٦% .

ب – الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية لمصرف التسليف الشعبي و ربحيته .

٤ – نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التسليف الشعبي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

ب- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة كمتغير مستقل، و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.740[a]	.547	.482	268.63717	8.458	.023[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14.528	195.483		.074	.943
	التسهيلات	.014	.005	.740	2.908	.023

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة و الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي عند مستوى دلالة ٥% و أن حجم

التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصرف تفسر ما نسبته٤٨% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف . وأن ٥٢% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = 0.014\ F$$

أي كلما زاد حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التسليف الشعبي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠١٤% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .

٥- نتيجة اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي ، و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الودائع كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.904[a]	.817	.791	170.55589	31.349	.001[a]

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1388.031-	345.471		-4.018-	.005
	الودائع	.030	.005	.904	5.599	.001

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع ، و الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي عند مستوى دلالة ٥% ، و أن حجم الودائع لدى المصرف تفسر ما نسبته ٧٩% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الإجمالية للمصرف. وأن ٢١% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى .

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

$$IBT = -1388.031 + 0.030D$$

أي كلما زاد حجم الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي بمقدار ١% زادت أرباحه الإجمالية بمقدار ٠,٠٣% .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح صحة النموذج و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لمصرف التسليف الشعبي و ربحيته .

٦- نتيجة اختبار الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل مصرف التسليف الشعبي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية .

تم إدخال حجم الأموال المقترضة كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية للمصرف كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.035[a]	.001	-.141-	398.95779	.009	.929[a]

أظهرت النتائج السابقة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة ، الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي عند مستوى دلالة ٥%، وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الأموال المقترضة للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي .

ب- الخلاصة :

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم و القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .

٧- نتيجة اختبار الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على ما يلي : **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى مصرف التسليف الشعبي و ربحيته .**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذج إحصائي يبين العلاقة بين حجم الاستثمارات المالية لدى مصرف التسليف الشعبي و الأرباح الإجمالية للمصرف.

أ- اختبار الفرضية :

تم إدخال حجم الاستثمارات المالية كمتغير مستقل و الأرباح الإجمالية كمتغير تابع فكانت النتائج كما يلي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.521[a]	.272	.168	340.63286	2.614	.150[a]

أظهرت النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية و الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير عند مستوى دلالة ٥% . وبالتالي لا يمكن استخدام حجم الاستثمارات المالية للتنبؤ بالأرباح الإجمالية لمصرف التوفير .

ب- الخلاصة .

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لمصرف التوفير و ربحيته .

الفصل الثاني

النظام المصرفي في سورية

المبحث الأول : التطور التاريخي للنظام المصرفي في سورية.

أولاً : الفترة الأولى – مرحلة ما قبل العام ١٩٥٩

ثانياً : الفترة الثانية – مرحلة ما بين عامي ١٩٥٩ و ٢٠٠٠

ثالثاً : الفترة الثالثة – مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠

المبحث الثاني : هيكل النظام المصرفي في سورية و خصائصه:

أولاً : هيكل النظام المصرفي في سورية

ثانياً : خصائص و سمات النظام المصرفي في سورية

المبحث الثالث : تطور مصادر الأموال و استخداماتها في المصارف العامة السورية وتطور ربحيتها خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩:

أولاً : مصادر الأموال في المصارف العامة السورية وتطورها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩.

ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف العامة السورية وتطورها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩.

ثالثاً : ربحية المصارف العامة السورية و تطورها خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩.

المبحث الأول : التطور التاريخي للنظام المصرفي في سورية.

طرأ على الجهاز المصرفي في سورية العديد من التغيرات والتطورات حتى وصل إلى ما هو عليه في وقتنا الحاضر، ففي فترة ما قبل الاستقلال كان الجهاز المصرفي مقتصراً على فروع لمصارف أجنبية، وبعد أن نالت سورية استقلالها قامت السلطات النقدية بمجموعة من الإجراءات، كان أولها إصدار نظام النقد الأساسي، وإحداث مصرف سورية المركزي بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والمراسيم[1].

أولاً : مرحلة ما قبل عام ١٩٥٩:

تمتد هذه المرحلة منذ ما قبل الاستقلال حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام١٩٥٨ ، وأبرز ما كان يميز تلك الفترة سيطرة القطاع الخاص على المصارف ، ووجود فروع لمصارف أجنبية في سورية . ويمكن تصنيف تلك المرحلة ضمن ثلاث فئات رئيسية :

١- المصارف الحكومية:

ضمت هذه الفئة مصرفين هما: المصرف الزراعي التعاوني ومصرف سورية المركزي :

أ- المصرف الزراعي:

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني من أقدم المصارف التي مارست أعمالها في سورية وتم تأسيسه عام ١٨٨٨ من قبل الدولة العثمانية بهدف تمويل قطاع الزراعة بالأموال اللازمة.

ب- المصرف المركزي:

مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها، ويتلقى التوجيهات من مجلس الوزراء، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجراً بالتعامل مع الغير، ولا يخضع لأنظمة محاسبة الدولة العامة . أنشئ عام ١٩٥٣ مرافقاً لصدور نظام النقد الأساسي الذي يعتبر نقطة تحول هامة في النظام النقدي والمصرفي في سورية، إلا أنه لم يباشر عمله حتى عام ١٩٥٦ حيث أصبح المسؤول الوحيد عن إصدار النقود بعد أن كانت هذه المهمة موكلة إلى مصرف

[1] عدة مراجع بتصرف من الباحث :
مخلوف ، مي ، مرجع سابق ، ص ١٣- ٢٠
الباسط ، هشام ، تحديث و تطوير القطاع المالي و المصرفي في سورية ، دمشق حلقة عمل لصندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ص ١,٢
Attar Abdul Rahman (1994):the story of money and bank in Syria1880-1980 p.p.147 174

سورية ولبنان، كما أوكلت إليه العديد من المهام منها: إصدار الأسناد الوطنية لآجال مختلفة ،والقيام بكافة الأعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة ، وإدارة مكتب القطع لحساب الدولة، بالإضافة إلى كونه عميل الحكومة المالي ضمن الأراضي السورية وخارجها في جميع عملياتها المصرفية وأمين صندوق الدولة.

٢- المصارف المختلطة:

تعود ملكيتها إلى كل من الدولة والقطاع الخاص معاً، كانت هذه الفئة تتضمن مصرفاً واحداً وهو المصرف الصناعي الذي تأسس عام ١٩٥٨ ، حيث أنشئ المصرف الصناعي بهدف دعم الحركة الصناعية، وتمويل القطاع الصناعي، للنهوض بالصناعة في سورية ضمن متطلبات السياسة الاقتصادية والصناعية بعد أن كانت المصارف التجارية في سورية تقوم بهذه المهمة ، إلا أن تطور الصناعة ووضع سياسة التصنيع في سورية تَطَلَب إيجاد هذه المصرف لسد النقص الموجود في الجهاز المصرفي .

٣- المصارف الخاصة التجارية:

لعبت هذه المصارف دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي تقدم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل ، بالإضافة إلى قبولها للودائع .كانت في مرحلة ما قبل الاستقلال عبارة عن مجموعة فروع لمصارف أجنبية، أنشئت بغرض تسهيل عمليات التجارة الخارجية ، والعمل على السيطرة على المحاصيل الهامة التي كانت تستخدم كمواد أولية في البلدان الأجنبية ، وخاصة الأوروبية منها، وكانت تخضع في إدارتها إلى الفروع الرئيسية مما أدى إلى آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني والنمو المتوازن في مختلف القطاعات.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال فتميزت بوجود مصارف وطنية ، وفروع لمصارف عربية وأجنبية، لم يتجاوز عددها ثمانية مصارف حتى عام ١٩٥٠ إلى أن جاء المرسوم التشريعي رقم ١٥١ لعام ١٩٥٠ الذي كان نتيجة تطور الأعمال التجارية مما سهل افتتاح المزيد من المصارف العربية والأجنبية في المحافظات السورية حتى بلغ عددها ٢١ مصرفاً في نهاية عام ١٩٦٠.

ثانياً :مرحلة مابين عامي ١٩٥٩ و٢٠٠٠:

قسمت هذه المرحلة إلى ست مراحل كما يلي:

١- تعريب المصارف

كانت المصارف الأجنبية تسيطر على أغلبية الجهاز المصرفي في سورية، وهذا أثر بشكل سلبي على التوازن الاقتصادي، فصدر القانون رقم ١٩٦ عام ١٩٥٩ هادفاً إلى تشجيع المال الوطني والعربي الخاص وتقويته وتوظيف المدخرات القومية في الفعالية المصرفية، بالإضافة إلى حماية القطاع المصرفي وإزالة السيطرة الأجنبية عنه ، فنص القانون على ضرورة إخضاع المصارف لقانون التجارة ، وخصوصاً تلك المواد المتعلقة بالشركات المساهمة والاستفادة من فوائدها كما فرض على المصارف أن يكون ٧٠% على الأقل من أسهم رأس المال في أي منها مملوكة دائماً للمتمتعين بالجنسية العربية السورية أو ٥١% على الأقل من أسهم المصرف للسوريين ، على أن تكون باقي الأسهم مملوكة دائماً لرعايا الدول العربية مع ضرورة جعل ممثلين من حاملي الجنسية العربية السورية في مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن حصتهم في رأس المال ، مما أتاح التعاون بين كل من رأس المال الوطني والعربي والأجنبي في تأسيس المصارف والعمل على إزالة المساوئ من بقاء رأس المال الأجنبي مسيطراً على المصارف بأن شجع على دخول رأس المال الأجنبي بنسبة لا تتجاوز ٣٠% من رأس مال المصرف أو رأس المال العربي بنسبة لا تتجاوز ٤٩% من رأسماله .

٢- قانون مزاولة العمليات المصرفية:

في عام ١٩٦١ صدر قانون رقم١١ المتضمن الأحكام الخاصة بمزاولة العمليات المصرفية ليلغى قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٩ بعد أن تبين للسلطات النقدية عدم جدواه في تحقيق الغايات المرجوة منه، وكان الغرض من القانون رقم ١١ تحقيق هدفين رئيسين هما:

أ- نقل ملكية المصارف إلى القطاع الخاص الوطني عن طريق إلزام المصارف العاملة في سورية أن تكون على شكل شركات مساهمة محدودة، وأن تكون أسهمها مملوكة للسوريين بنسبة لا تقل عن ٧٥% من رأس المال كما نص على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من السوريين.

ب- تأمين رقابة الدولة على المصارف العاملة لتوجيه السياسة المصرفية، والتأثير بشكل مباشر على حجم الائتمان، وتوزيعه بما يتناسب مع برامج التنمية الاقتصادية .

٣- التأميم الأول للمصارف:

أممت المصارف لأول مرة عام ١٩٦١ بموجب القانون رقم ١١٧ الذي ينص على تأميم مجموعة من الشركات والمنشآت العاملة في الجمهورية العربية المتحدة ، بالإضافة إلى جميع شركات التأمين والمصارف . حيث شمل هذا القانون تحويل كافة أموال وموجودات وحقوق المصارف العاملة في سورية إلى يد الدولة، دون أن يميز بين مصرف سوري أو عربي أو أجنبي وكان مجموع المصارف المؤممة آنذاك عشرون مصرفاً بما فيها المصرف الصناعي الذي كان مصرفاً مختلطاً.

٤- قانون المؤسسات المصرفية في سورية:

بعد انفصال الوحدة السورية المصرية في عام ١٩٦٢، صدر المرسوم التشريعي رقم ١٢ بهدف تنظيم المؤسسات المصرفية في سورية، حيث أبقى المشرع على تأميم المصارف الأجنبية، بينما ألغى تأميم المصارف الأخرى.ونص المرسوم على أن تساهم الدولة بحصة مقدارها٢٥% من رؤوس الأموال ، وأن لا تزيد حصة العرب غير السوريين عن ٤٥%منها. ونص المرسوم على تخصيص نسبة ٢٥% من أرباح المصرف الصافية للعمال والمستخدمين، كما نص المشرع في المرسوم أيضاً على إحداث مصرف عقاري ومصرف للتسليف الشعبي، بالإضافة إلى تدعيم المصرف الصناعي.

٥- التأميم الثاني للمصارف وإحداث المصارف الجديدة:

بعد ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ سلكت سورية طريقها نحو تطبيق النظام الاشتراكي، لذلك قامت بتأميم المؤسسات والشركات التابعة للقطاع الخاص، وجعلتها ملكاً للدولة ويعد القطاع المصرفي من القطاعات التي شهدت تغييراً مهماً بعد ثورة الثامن من آذار، إذ صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٧ متضمناً تأميم جميع المصارف العاملة في سورية ، وتحويل ملكيتها إلى الدولة، إضافة إلى إخضاع هذه المصارف لتوجيه ورقابة المؤسسة الاقتصادية السورية باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على المصارف.

هدف المشرع من إصدار المرسوم التشريعي إلى تحقيق مجموعة من الأغراض، من أهمها تعميم الخدمة المصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على المنافسة المصرفية .

كما وهدف المشرع من تأميم المصارف إحكام الرقابة المالية على المشروعات الاقتصادية، وتحقيق سيطرة الدولة بشكل كامل على السياسات التسليفية، وتكييفها بما يتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية في البلاد على اعتبار أن المصارف تمثل مرآة الاقتصاد الوطني ومفتاح الفعاليات الاقتصادية.

لتحقيق الأهداف المرجوة من المرسوم التشريعي صدرت عدة قرارات من وزير الاقتصاد، أبرزها دمج المصارف، وتصنيفها في مجموعات متناسقة ضمت كل منها عدداً من المصارف ، وهذه المجموعات هي: مجموعة بنك العالم العربي،مجموعة بنك الشرق العربي ،مجموعة مصرف أمية، مجموعة سورية والمهجر، ومجموعة مصرف الوحدة العربية. وتم تعيين مجالس إدارية لكل منها .

٦- التنظيم الجديد للجهاز المصرفي :

بعد تأميم المصارف تم تنظيمها للوصول إلى الأهداف التي تختلف في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي. ومن أبرز التغييرات التي حصلت في تلك الفترة صدور مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية أهمها :

أ- دمج المصارف التجارية الخمسة القائمة (مصرف العالم العربي،مصرف الشرق العربي، الوحدة العربية،أمية،سورية والمهجر) بمصرف تجاري واحد سمي "المصرف التجاري السوري" الذي يختص بتمويل عمليات قطاع التجارة الداخلية والخارجية وقطاع التعهدات والأشغال ، والهدف الرئيسي من عملية الدمج محو المنافسة القائمة بين المصارف في منح الائتمان، وإحكام الرقابة المصرفية على شركات القطاع العام وعلى المنشآت التي تمول من المصارف.

ب- اختصار عدد الفروع للمجموعة الواحدة بحيث أصبح لكل مجموعة فرع أو فرعان على الأكثر في المدينة الواحدة ، وكذلك إحداث فروع في الأماكن التي لا يوجد فيها فرع لمصرف بهدف تعميم الخدمة المصرفية ، وتأمين امتدادها إلى مختلف المناطق في سورية، والتي لا

تزال محرومة من هذه الخدمة ، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء عن الجهاز المصرفي ، والاستفادة من الطاقات المادية والخبرة الفنية .

ج- ربط المصرف الزراعي التعاوني بالمؤسسة الاقتصادية من الوجهة الرقابية والتوجيهية، وحصر التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي وحده.

د- تحقيق مبدأ التخصص المصرفي، ودمج المصارف. فاختص المصرف الزراعي التعاوني بتمويل القطاع الزراعي، والمصرف الصناعي بتمويل القطاع الصناعي ، بينما عمل مصرف التسليف الشعبي على وضع الإمكانيات المالية تحت تصرف صغار المنتجين من الحرفيين والتجار والصناعيين في المدن والمناطق الريفية ، وقام المصرف العقاري بتمويل قطاع السكن والسياحة.

بهذا تخلصت المصارف من الازدواجية في عملياتها المصرفية ، فربطت فعالية كل مصرف بنوع أو فئة من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، أو بنوع أو فئة من العمليات المصرفية بحيث يتناول كل مصرف قطاعاً معيناً من القطاعات الاقتصادية يهتم به ويؤمن له التمويل اللازم الذي يضمن توسعه ونموه.

بذلك تحقق ركنان أساسيان في التنظيم المصرفي الجديد ، أولهما : التخصص المصرفي الذي يقوم على ربط فعالية المصرف بنوع أو فئة من الفعاليات الاقتصادية أو الاجتماعية أو المصرفية ، وثانيهما :الدمج وهو عمل إصلاحي بالقدر الذي ينطوي عليه من توفير للموارد الاقتصادية ، وضغط في النفقات العامة والموارد البشرية. وكان الهدف من هاتين العمليتين إعادة النظر في قواعد الائتمان المصرفي ، وتنظيمها على أسس اشتراكية لدعم القطاع العام ، وتوسيع قاعدة التمويل والخدمة المصرفية لكافة الفئات المنتجة ، وتنسيق عمليات الإقراض والتسليف وفقاً لدور المنشآت في الخطة الاقتصادية، وتنمية القدرات الخلاقة ، وزيادة الاهتمام بابتكار واقتباس كل ما من شأنه نشر الوعي المصرفي وتشجيع الادخار بين الأفراد.

ثالثاً: مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠:

١- قانون تأسيس المصارف الخاصة[٢] :

كان صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ من أهم ما يميز هذه المرحلة ، إذ أجاز هذا القانون تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شركات مساهمة

[٢] رئيس الجمهورية العربية السورية : القانون رقم ٢٨ الخاص بتأسيس المصارف الخاصة، ٢٠٠١

مغفلة سورية، يساهم القطاع المصرفي والمؤسسة السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى بنسبة ٢٥% من رأسمالها، كما سمح هذا القانون لرعايا الدول العربية والأجنبية بالمشاركة في تأسيس المصارف أو شراء أسهمها بما لا يتجاوز نسبة ٤٩%من رأسمالها، ولقد بين هذا القانون الأعمال المصرفية المسموح القيام بها ومن أهمها : قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية، وخصم الأوراق التجارية، و أسناد القروض وتمويل العمليات التجارية، ومنح القروض والسلف مقابل ضمانات عينية أو شخصية ، وإصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وفتح حسابات جارية وتوفير.

٢- قانون تأسيس المصارف الإسلامية[٣]:

بعد صدور القانون المتعلق بإحداث المصارف الخاصة ، صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم ٣٥ المتعلق بإحداث مصارف إسلامية تمارس الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد بين هذا القانون الأعمال المصرفية المسموح القيام بها مثل : قبول الودائع بأنواعها، و تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ ، و القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لآجال مختلفة وفى المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[٣] رئيس الجمهورية العربية السورية ، القانون رقم ٣٥ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٥

المبحث الثاني : هيكل النظام المصرفي في سورية وخصائصه

أولاً : هيكل النظام المصرفي في سورية:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من المصرف المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات التي تتعامل بالأموال والائتمان. وتختلف الأجهزة المصرفية من حيث قوتها من دولة إلى أخرى تبعاً للعديد من العوامل، منها: النظام السياسي والاقتصادي للدولة، والاستقرار الاقتصادي لها ، والأسواق النقدية والمالية المقامة فيها، بالإضافة إلى قوة مصرفها المركزي، وعدد المصارف العاملة فيها، وارتباط هذه المصارف بالعالم، والتزامها بالمعايير الدولية للمحاسبة والعمل المصرفي.

والجهاز المصرفي السوري كأي جهاز مصرفي لأي دولة ، يتكون من المصرف المركزي، والعديد من المصارف المتخصصة و الخاصة. وفيما يلي توضيح لهذه المؤسسات :

١- المصرف المركزي :

تضمن المرسوم التشريعي رقم ٨٧ تاريخ ٢٨ \ ٣ \ ١٩٥٣ وضع نظام النقد الأساسي في سورية، وإحداث مصرف سورية المركزي الذي باشر أعماله في الأول من آب ١٩٥٦ كمؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة و بضمانها ، و في حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من رئاسة مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسة المالية و النقدية للدولة .

يدير الحاكم المصرف المركزي ، كما يرأس لجنة الإدارة المؤلفة من الحاكم رئيساً و ستة أعضاء هم نائب الحاكم ومعاون وزير المالية ورئيس هيئة التخطيط و التعاون الدولي وثلاثة خبراء ، و قد حُددت مدينة دمشق مركزاً رئيساً للمصرف الذي لديه ١٢ فرعاً في مراكز المحافظات السورية[٤] .

وقد حدد قانون النقد الأساسي الصادر عام ٢٠٠٢ الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وهي ما يلي[٥] :

أ- ممارسة إصدار الأوراق النقدية لصالح الدولة .

ب- إدارة مكتب القطع الأجنبي و إدارة الصندوق النقدي .

[٤] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ٢٠١١

[٥] رئيس الجمهورية العربية السورية ، قانون النقد الأساسي (٢٠٠٢\٢٣) و تعديلاته .

ت- إصدار الأسناد الوطنية العامة، و المساهمة في مفاوضات الاتفاقيات الدولية للمدفوعات والقطع و التقاص.

ث- العمل على تنسيق أعمال مؤسسات النقد و التسليف في حدود صلاحياته، و التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسات المالية و النقدية و المصرفية للدولة .

ج- الرقابة على الجهاز المصرفي و السهر على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي وما يتفرع عنه من أنظمة و تعليمات و ضوابط نقدية و مصرفية .

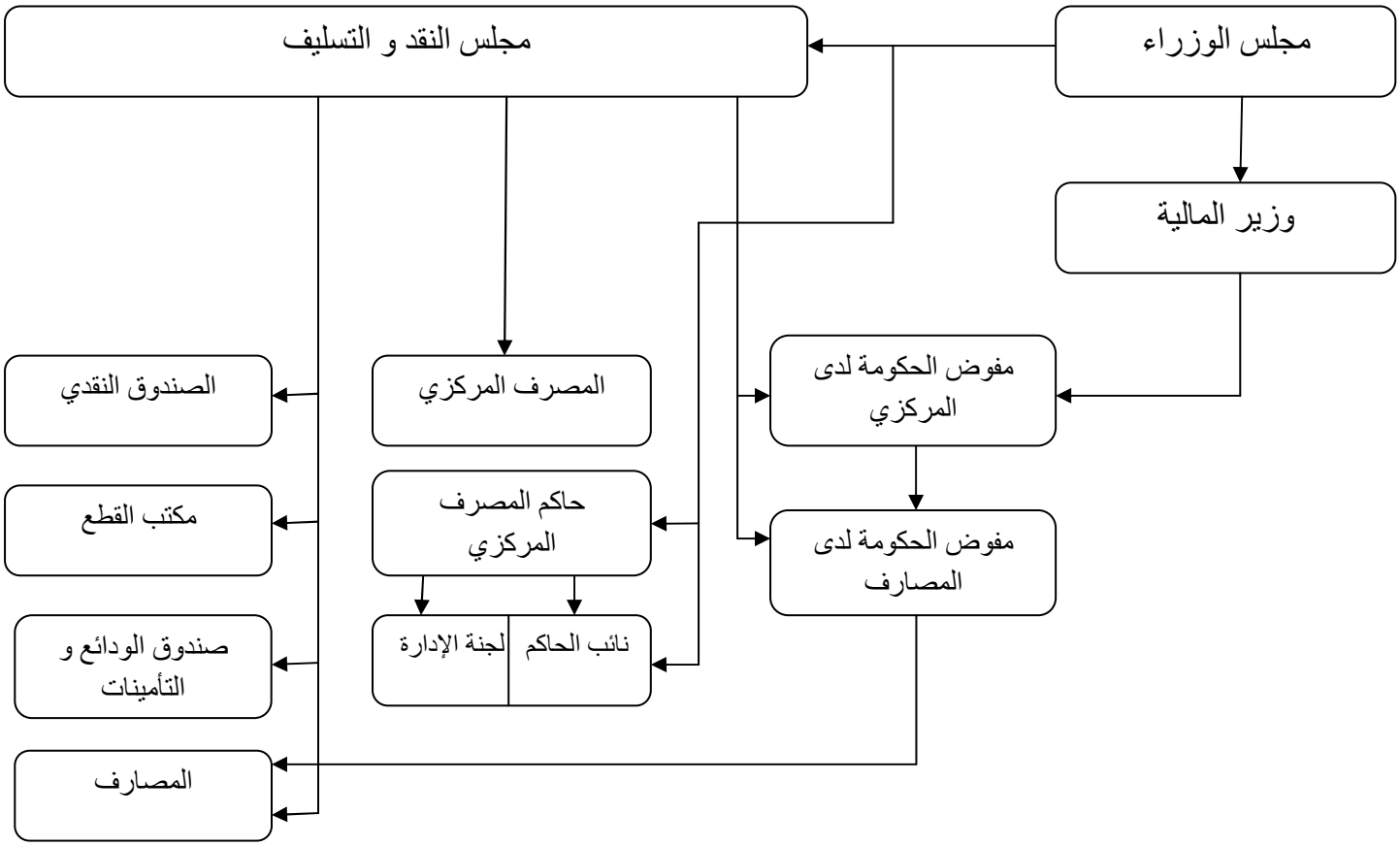
ح- إضافة إلى ذلك يقوم المصرف المركزي بأعمال أساسية أخرى هي :

- إجراء جميع عمليات الذهب و العملات الأجنبية.
- خصم السفاتج و الأسناد التجارية و شرائها و التخلي عنها و منح القروض و السلف للنشاطات الاقتصادية المختلفة.
- خصم الأسناد التجارية التي تصدرها الدولة أو تكفلها .
- شراء الأسناد ذات الأجل المتوسط و الطويل التي تصدرها الدولة أو تكفلها و التخلي عنها، و القيام بعمليات إعادة شراء السندات \ الريبو .
- منح القروض و السلف لقاء الأسناد المبينة في البندين أعلاه.
- منح القروض و السلف للدولة بكفالتها .
- أن يقبل إيداع الأموال في حسابات تفتح لديه و يحدد مجلس النقد و التسليف الجهات المسموح لها فتح هذه الحسابات .
- أن يقبل الودائع من الأسناد و القيم المنقولة و النقود و المعادن الثمينة .
- أن يقتني بناء على اقتراح وموافقة وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية أسناداً تمثل رأسمال مؤسسات مالية خاضعة لأحكام قانونية خاصة أو موضوعية تحت ضمانة الدولة أو مراقبتها، بشرط ألا يزيد مجموع قيمة هذه التوظيفات مع موجودات المصرف العقارية عن رأسمال المصرف مضافاً إليها المبالغ الاحتياطية و الاهتلاكات .
- أن يمنح للخارج بناء على صك تشريعي اعتمادات لتمويل تصدير المنتجات الزراعية أو الصناعية السورية .

والشكل التالي يبين العلاقة الأساسية بين الحكومة و السلطات النقدية [٦].

شكل رقم (٣)

العلاقة الأساسية بين الحكومة و السلطات النقدية



٢- المصارف الحكومية :

اعتمد القرار الوزاري رقم ٨١٣ بتاريخ ١٢٩\ ١٠ \ ١٩٦٦ تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصص المصرفي في خدمة القطاعات الإنتاجية و النشاطات المختلفة كالتالي :

أ- **المصرف التجاري السوري** : التخصص في تمويل النشاط التجاري الداخلي و الخارجي .

ب- **المصرف الصناعي** : التخصص في تمويل القطاع الصناعي العام و الخاص .

ت- **مصرف التسليف الشعبي** : التخصص في تمويل عمليات التجارة الداخلية المتوسطة الحجم و النشاط ، إضافة إلى تمويل ذوي الدخل المحدود و المهن و الحرف الصغيرة الحجم .

[٦] البساط ، هشام ، مرجع سابق ، ص٤

ث- **المصرف العقاري** : التخصص في تمويل مشاريع السكن و السياحة للقطاعين العام و الخاص إلى جانب القطاع التعاوني السكني .

ج- **المصرف الزراعي التعاوني** : التخصص في تمويل القطاع الزراعي و الجمعيات الزراعية التعاونية .

ح- **صندوق توفير البريد** : الذي سمي فيما بعد بمصرف التوفير، حيث يقوم بقبول الودائع لذوي الدخل المحدود و المؤسسات التجارية المتوسطة و الصغيرة .

و الجدول التالي يبين أعداد المصارف العامة وفروعها خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠٠٩.

جدول رقم (٦)

تطور فروع المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

العام / المصرف	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التجاري السوري	54	49	51	51	53	53	56	58	63
المصرف الصناعي	17	17	17	17	17	17	17	17	17
المصرف الزراعي	106	106	106	106	106	106	106	106	106
المصرف العقاري	15	15	15	17	17	19	20	20	22
مصرف التسليف	59	59	62	62	63	63	63	63	64
مصرف التوفير	13	13	13	13	13	13	13	13	13
المجموع	**264**	**259**	**264**	**266**	**269**	**271**	**275**	**277**	**285**

المصدر: التقارير النقدية و المصرفية الصادرة على المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩

حيث نلاحظ من الجدول ما يلي :

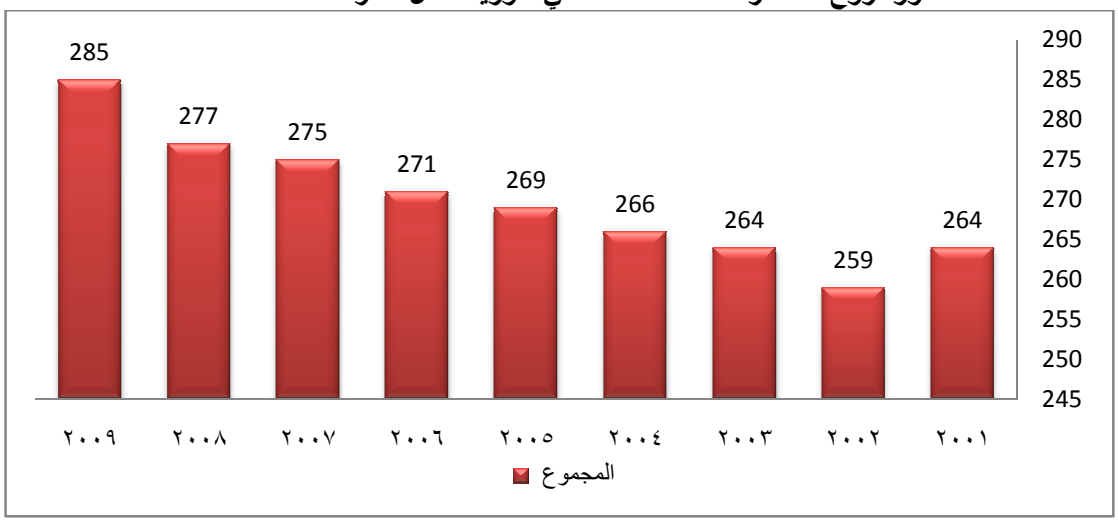
- يعتبر المصرف الزراعي التعاوني أكثر المصارف العامة السورية انتشاراً في المحافظات السورية على الرغم من عدم افتتاحه لأي فرع خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد فروع المصرف ١٠٦ فروع بنهاية عام ٢٠٠٩ .
- بلغ عدد فروع المصرف التجاري السوري ٦٣ فرعاً بنهاية عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت تسعة فروع عما كانت عليه عام ٢٠٠١.
- بلغ عدد فروع مصرف التسليف الشعبي ٦٤ فرعاً بنهاية عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت خمسة فروع عما كانت عليه عام ٢٠٠١.
- بلغ عدد فروع المصرف العقاري ٢٢ فرعاً بنهاية عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت سبعة فروع عما كانت عليه عام ٢٠٠١.

- بقي عدد فروع المصرف الصناعي ومصرف التوفير ثابتاً دون أي زيادة طول فترة الدراسة.

أما الشكل التالي فيبين لنا النمو الذي شهدته المصارف العامة بالمجمل خلال هذه الفترة حيث نلاحظ أن فروع هذه المصارف زادت من ٢٦٤ فرعاً خلال عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٥ فرعاً خلال العام ٢٠٠٩ أي بنسبة نمو تقدر بـــ ٨% .

شكل بياني رقم (٨)

تطور فروع المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

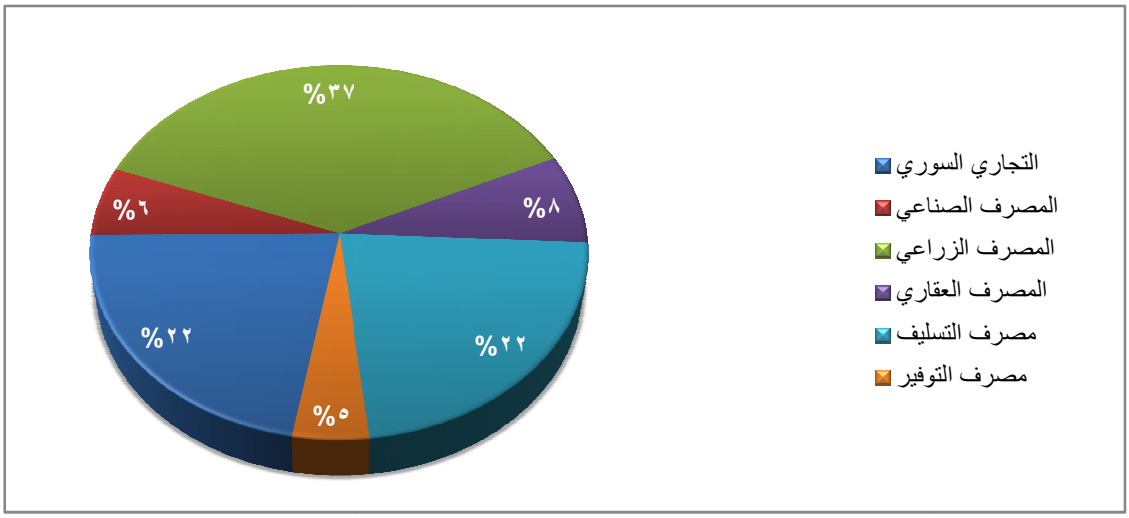


المصدر: التقارير النقدية و المصرفية الصادرة على المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩

أما الشكل التالي فيمثل حصة كل مصرف من المصارف العامة من الحصة السوقية الإجمالية حسب عدد الفروع للمصارف العامة مجتمعة خلال عام ٢٠٠٩.

شكل بياني رقم (٩)

حصة كل مصرف من المصارف العامة حسب عدد الفروع من الحصة السوقية الإجمالية للمصارف العامة مجتمعة لعام ٢٠٠٩



المصدر: التقارير النقدية و المصرفية الصادرة على المصرف المركزي لعام ٢٠٠٩

حيث نلاحظ أن المصرف الزراعي التعاوني يأتي بالمرتبة الأولى بحصة بلغت ٣٧% من إجمالي عدد فروع المصارف العامة السورية ، يليه كل من مصرف التسليف الشعبي و المصرف التجاري السوري بحصة بلغت ٢٢% لكل منهما، أما المصرف الصناعي و العقاري و التوفير فلم تتجاوز هذه النسبة لهم مجتمعين ١٩% .

وفيما يلي تفصيل لهذه المصارف :

أ- المصرف التجاري السوري:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام ١٩٦٧ ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري ، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩١٣ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ من دمج خمس مصارف هي الشرق العربي ، والوحدة العربية وأمية ، وسورية والمهجر ، و العالم العربي اعتباراً من ١٩٦٧/١/١.

هذا وقد حدد المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٦أغراض المصرف التجاري السوري بما يلي [٧]:

- فتح حســـابات جاريـــة و حسابات توفير و قبول الودائع بالعملة السورية و العملات الأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية و أسناد الأمر، و السفاتج و بصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف و أسناده.
- تمويل العمليات التجارية و منح القروض و السلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية و غيرها من الضمانات.
- خصم أسناد القروض و منح السلف و القروض بضمانة هذه الأسناد.
- التعامل مع الصناديق الاستثمارية.
- إصدار شهادات الإيداع و القيم المتداولة المنتجة للفوائد و أسناد الأمر و السفاتج و كتب الاعتماد و الشيكات و الحوالات بمختلف أنواعها، و شراء هذه الأوراق و الاتجار بها.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع و الائتمان و الشيكات السياحية و التعامل بها و إدارتها.

[٧] رئيس الجمهورية العربية السورية ، قانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالمصرف التجاري السوري .

- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل و بيعها و التعامل بها في أسواق الصرف الآنية و الآجلة.
- إصدار و قبول الكفالات بأنواعها.
- الاستدانة لآجال مختلفة بالعملات المحلية و الأجنبية.
- الإقراض لآجال مختلفة بالعملات المحلية و الأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع و التحصيل و المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية و إصدار الأدوات المالية الإسلامية.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود و الأوراق المالية و المقتنيات الثمينة و الوثائق و سائر القيم المتداولة.

و بشكل عام القيام بجميع العمليات المصرفية لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج.

و حدد المرسوم أيضاً رأسمال المصرف التجاري بسبعين مليار ليرة سورية، حيث يغطي رأسمال المصرف على النحو التالي :

- صافي قيمة الموجودات الثابتة.
- الاحتياطيات القانونية و الخاصة و بما لا يتجاوز (٢٥%) من صافي الأرباح السنوية.
- حساب فروقات تعديل سعر صرف الدولة و القطاع العام المفتوح بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي، وفق مضمون المادة الثامنة منه.

ب- المصرف الصناعي:

مع تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي وبهدف تشجيع الإنتاج الصناعي أُحدث المصرف الصناعي عام ١٩٥٨م وباشر أعماله في آذار ١٩٥٩م، وهو : مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري، تشارك في تنمية الاقتصاد الوطني .

و حدد المرسوم رقم ٢٨ لعام ٢٠١٠ أغراض المصرف الصناعي بما يلي[٨] :
تقديم قروض للمشاريع الصناعية العامة و الخاصة و المشاريع الاستثمارية الأخرى للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق :

- تقديم التسهيلات الائتمانية لآجال مختلفة ولمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً.
- تقديم خدمات مصرفية مختلفة بما في ذلك القيام بالعمليات الخارجية لعملاء المصرف بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة.
- المساهمة في مؤسسات مالية وطنية وتداول الأوراق المالية وللمصرف حق الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يملكها أو بيعها وفقاً للقوانين النافذة و لمصلحة المصرف في الأسواق الماليّة تبعاٍ لمقتضيات المصلحة، بعد الحصول على الموافقة المسبقة من وزير المالية.

هذا و حدد المرسوم أيضاً رأسمال المصرف الصناعي بعشرة مليارات ليرة سورية. حيث يغطي رأسمال المصرف على النحو التالي :

- صافي حقوق المصرف.
- ٢٥ % من الأرباح السنوية الصافية للمصرف.
- الأموال التي تخصصها الدولة له وفق الإمكانات المتاحة.

و تتكون مصادر التمويل الرئيسة لدى المصرف مما يلي :

- رأسمال المصرف .
- أمواله الاحتياطية .
- حسم الأسناد والاقتراض بضمانتها لدى مصرف سورية المركزي.
- الودائع المقبولة وفقاً لأنظمة المصرف.
- الاقتراض من المصارف و المصادر الأخرى.

ت- المصرف الزراعي.

وهو أقدم المصارف العاملة في سورية، حيث يعود إلى فترة الحكم العثماني حيث تأسس المصرف الزراعي التعاوني عام ١٨٨٨ م وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع

[٨] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠١٠ الخاص بالمصرف الصناعي .

بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري ، وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يهتم المصرف بتمويل العمليات و النشاطات الزراعية بأشكالها المتعددة .

هذا و قد حدد المرسوم رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ أغراض المصرف الزراعي بما يلي[٩] :

- القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي بشقيه الزراعي و الحيواني و المهن و الحرف و الصناعات و الخدمات المرتبطة به أو بمنتجاته .
- تشجيع الادخار .
- تقديم جميع الخدمات و التسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها و أشكالها .
- وعلاوة على الأغراض المحددة أعلاه أجيز للمصرف :

– أن يقوم بعمليات شراء و بيع و توزيع مستلزمات الإنتاج بنفسه أو بالمشاركة مع غيره أو بالوساطة نقداً أو إقراضاً .

– أن يقوم بوظيفة عميل لمصرف سورية المركزي في الأماكن التي لا يوجد فيها فروع وفقاً للاتفاقيات التي تعقد بينهما لهذه الغاية .

هذا و حدد المرسوم أيضاً رأسمال المصرف الزراعي بـــ ١٠ مليارات ليرة سورية حيث يغطي رأسمال المصرف على النحو التالي :

– الموجودات الثابتة .
– الأموال التي تخصصها الدولة لهذه الغاية .
– حصة من الأرباح السنوية الصافية للمصرف وفقاً لأحكام المادة ٣٢ من هذا المرسوم التشريعي .

و تتكون مصادر التمويل الرئيسة لدى المصرف مما يلي :

– رأس المال .
– الأموال الاحتياطية .
– الودائع و المدخرات .
– حسم السندات أو الاستلاف بضمانتها لدى مصرف سورية المركزي .
– القروض الداخلية و الخارجية .

[٩] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف الزراعي التعاوني ، الباب الأول والثاني .

ث- المصرف العقاري .

تأسس المصرف العقاري عام ١٩٦٦ ، حيث كانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية بمختلف أشكالها . وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري ، وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يهتم المصرف بتمويل مشاريع السكن للقطاعين العام و الخاص إلى جانب القطاع التعاوني .

هذا و قد حدد المرسوم رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ أغراض المصرف العقاري[١٠] بما يلي :

القيام بجميع الأعمال و الخدمات و التسهيلات المصرفية كافة :

- دعم الحركة العمرانية و الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشات العمرانية و السكنية و السياحية و الصناعية و التجارية و الحرفية و الصحية و التعليمية و البيئية.
- تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية والشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسية للسكن والعمل على مساعدتها .
- تعبئة الموارد و الادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.
- تقديم المشورات الفنية والعقارية والقانونية والمالية للمتعاملين مع المصرف و دراسة سبل تمويل المشاريع العمرانية ومخططاتها.
- وعلاوة على الأغراض المحددة أعلاه أجيز للمصرف :

– منح التسهيلات المصرفية لآجال مختلفة والقروض لمدة لا تتجاوز عشرين عاماً ٠

– قبول الودائع بأنواعها ٠

– تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم الاتصالات الإلكترونية الحديثة بما فيها إصدار البطاقات المصرفية المحلية، وقبول البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة.

و حدد المرسوم أيضاً رأسمال المصرف بعشرة مليارات ليرة سورية حيث يتكون رأس مال المصرف من:

– قيمة الموجودات الثابتة.

– المبالغ المكتتب عليها بموجب مرسوم تم إحداثه رقم / ٢٩ / لعام / ١٩٦٦.

[١٠] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف العقاري و القانون رقم ٢٠٠٩\٢٥ .

و تتكون مصادر التمويل الرئيسة لدى المصرف مما يلي :

- رأسمال المصرف.
- الودائع.
- أمواله الاحتياطية.

ج- مصرف التسليف الشعبي .

تأسس مصرف التسليف الشعبي عام ١٩٦٦ وهو: مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري، وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يهتم المصرف بتمويل العمليات و النشاطات المتعلقة بالتجارة الداخلية المتوسطة الحجم و النشاط ، إضافة إلى تمويل ذوي الدخل المحدود و المهن و الحرف الصغيرة الحجم .

هذا و قد حدد المرسوم رقم ٣٢ \ لعام ٢٠٠٥ أغراض مصرف التسليف الشعبي بما يلي[١١]:

- تشجيع الادخار و تقديم الخدمات المصرفية و منح التسهيلات بمختلف أنواعها وأشكالها /التسليف والقروض / قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل /الكفالات / حسم السندات/ .
- ممارسة جميع العمليات المصرفية بجميع أنواعها. ومن هذه الأعمال على سبيل الذكر

- قبول الودائع بكل أنواعها وآجالها .
- فتح الحسابات الجارية.
- منح التسهيلات الائتمانية والقروض للتجار والصناع وأصحاب المهن والحرف والجمعيات التعاونية والنقابات والمشافي والمخابر ودور الأشعة والمعاهد المهنية والعلمية والثقافية ودور النشر والمشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ، سواء كان أصحابها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ومنح قروض لذوي الدخل المحدود ٠
- إصدار شهادات الاستثمار.
- تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم الاتصالات الإلكترونية الحديثة بما فيها خدمات الدفع والتحصيل، و الحوالات ، وإصدار البطاقات المصرفية المحلية ،

[١١] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمصرف التسليف الشعبي .

وقبول البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذ.

و حدد المرسوم أيضاً رأسمال المصرف بعشرة مليارات ليرة سورية حيث تتكون مصادر التمويل الرئيسة لدى المصرف مما يلي :

- رأس مال المصرف.
- الأموال الاحتياطية.
- الودائع.

ح- مصرف التوفير .

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بموجب المرسوم التشريعي رقم /١١٩/ تاريخ ١٩٦٣/٧/٣١ ، حيث كانت تعتبر مؤسسة ادخارية تهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة، ثم تغير اسمه ليصبح مصرف التوفير بموجب المرسوم التنظيمي رقم /٤٨٥/ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١ ، وهو : مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ،تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني.

و قد حدد المرسوم رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٥ أغراض مصرف التوفير بما يلي[١٢] :

- القيام بالأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.
- دعم الحركة الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت (السياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية).
- تلبية حاجات التسليف ذي الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- تعبئة الموارد و الادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.
- وعلاوة على الأغراض المحددة أعلاه أجيز للمصرف :

- منح التسهيلات المصرفية والقروض لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة بما لا يتجاوز عشر سنوات.

[١٢] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمصرف التوفير و القانون رقم ٢٠٠٩\٣٥ .

- تمويل النشاط السياحي والصناعي والتجاري والحرفي والصحي والتعليمي والبيئي ..... الخ.
- قبول الودائع بأنواعها.
- تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم الاتصالات الإلكترونية الحديثة بما فيها خدمات الدفع والتحصيل و الحوالات، وإصدار البطاقات المصرفية المحلية، وقبول البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة.

٣- المصارف الخاصة:

لقد سمح القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بتأسيس مصارف خاصة في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة، و بالتالي فإن هذا القانون سمح للمصارف غير السورية بالعمل في سورية ولكن ألا تزيد حصة تملك غير السوريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين أو كليهما نسبة ٤٩% من رأس مال هذه المصارف .

وهذه المصارف غير متخصصة أي أنها تعمل على أساس الصيرفة الشاملة و قد حدد القانون رقم ٢٠٠١/٢٨ الأعمال التي يمكن لهذه المصارف ممارستها و هي[١٣] :

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- حسم الأوراق التجارية و أسناد الأمر و السفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف و أسناده .
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وبغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد و أسناد السحب و السفاتج وكتب الاعتماد والشيكات و الحوالات على اختلاف أنواعها ، والاتجار بهذه الأوراق.

[١٣] رئيس الجمهورية العربية السورية ، قانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ المتعلق بإحداث المصارف الخاصة ، مادة ١٢

- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإجارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق المصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات .

بعد ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٥ للعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، حيث سمح هذا المرسوم بإحداث مصارف تضمن في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار ، وحدد أيضاً العمليات التي يجوز للمصارف الإسلامية القيام بها و هي[١٤] :

- قبول الودائع بأنواعها في حسابات ائتمان أو في حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص ولآجال محددة أو غير محددة .
- تقديم الخدمات المالية والمصرفية ، ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية

[١٤] رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بإحداث المصارف الإسلامية ، مادة ٧

سواء تمت هذه العمليات لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

- القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لآجال مختلفة وفى المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة، وعقود المشاركة ، والمشاركة المتناقصة ، وبيع المرابحة للآمر بالشراء ، وعقود الاستصناع ، وعقود السلم ، وعقود الإجارة التشغيلية ، وعقود الإجارة التمليكية وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.
- توظيف أموال العملاء الراغبين في حسابات استثمار مشترك مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.
- القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بما في ذلك تملك القيم المنقولة وعقود المشاركة وتأسيس الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو قيد التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
- أية أعمال مصرفية أخرى تقوم على غير أساس الفائدة توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية وتسمح بها تعليمات مجلس النقد والتسليف.

بدأت المصارف الخاصة بمباشرة العمل في سورية عام ٢٠٠٣ ، و أخذت بالتزايد حتى وصل عددها عام ٢٠١١ أربعة عشر مصرفاً ، منها أحد عشر مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية و هي :

١- بنك بيمو السعودي الفرنسي .
٢- بنك سورية و المهجر .
٣- المصرف الدولي للتجارة و التمويل .
٤- البنك العربي – سورية .
٥- بنك عودة – سورية .
٦- بنك بيبلوس – سورية
٧- بنك سورية و الخليج

٨- بنك الأردن - سورية

٩- بنك الشرق

١٠- مصرف فرنسبنك

١١- بنك قطر الوطني سورية .

١٢-بنك الشام الإسلامي

١٣-بنك سورية الدولي الإسلامي

١٤-بنك البركة

والجدول التالي يبين عدد فروع هذه المصارف و تطورها خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩.

جدول رقم (١١)

تطور عدد فروع المصارف الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

العام / المصرف	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	1	5	9	12	15	20	30
مصرف سورية والمهجر	1	4	6	9	10	14	21
المصرف الدولي للتجارة و التمويل	-	1	6	10	14	16	26
البنك العربي	-	-	1	3	6	9	16
بنك عودة	-	-	2	5	9	14	21
بنك بيبلوس	-	-	1	4	6	6	9
بنك سورية والخليج	-	-	-	-	1	3	8
بنك الشام	-	-	-	-	1	2	5
بنك سورية الدولي الإسلامي	-	-	-	-	4	6	8
بنك الاردن - سورية	-	-	-	-	-	-	7
بنك فرنسبنك - سورية	-	-	-	-	-	-	3
بنك الشرق	-	-	-	-	-	-	3
بنك قطر الوطني - سورية	-	-	-	-	-	-	1
بنك البركة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2**	**10**	**25**	**43**	**66**	**90**	**158**

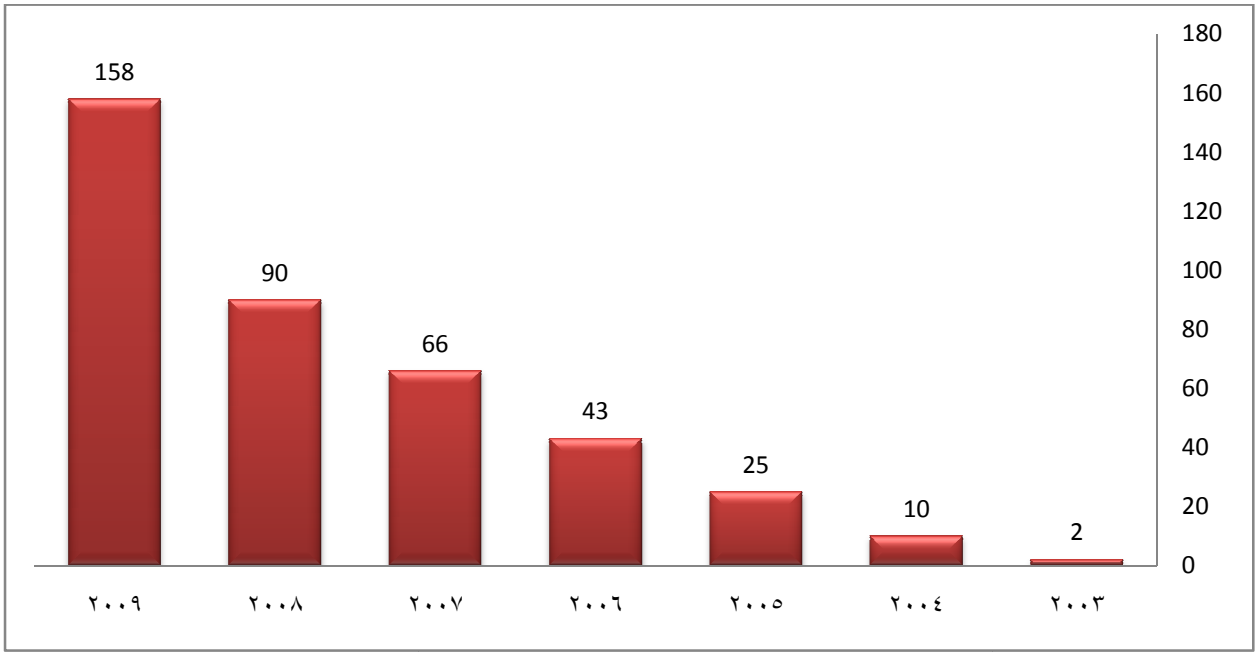
المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٩

نلاحظ من الجدول السابق تطوراً واضحاً و سريعاً لعدد فروع المصارف الخاصة، حيث بدأت بمصرفين لكل منهما فرع و احد، ليصل إلى ثلاثة عشر مصرفاً تملك ١٥٨ فرعاً منتشرة بجميع أنحاء المحافظات السورية بنهاية عام ٢٠٠٩ .

ويأتي في مقدمة هذه المصارف من حيث عدد الفروع لعام ٢٠٠٩ مصرف بيمو السعودي الفرنسي بـــ٣٠ فرعاً يليه المصرف الدولي للتجارة و التمويل بـــ ٢٦ فرعاً ثم بنك عودة و بنك سورية والمهجر بـــ ٢١ فرعاً لكل منهما .

شكل رقم (١١)

تطور عدد فروع المصارف الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

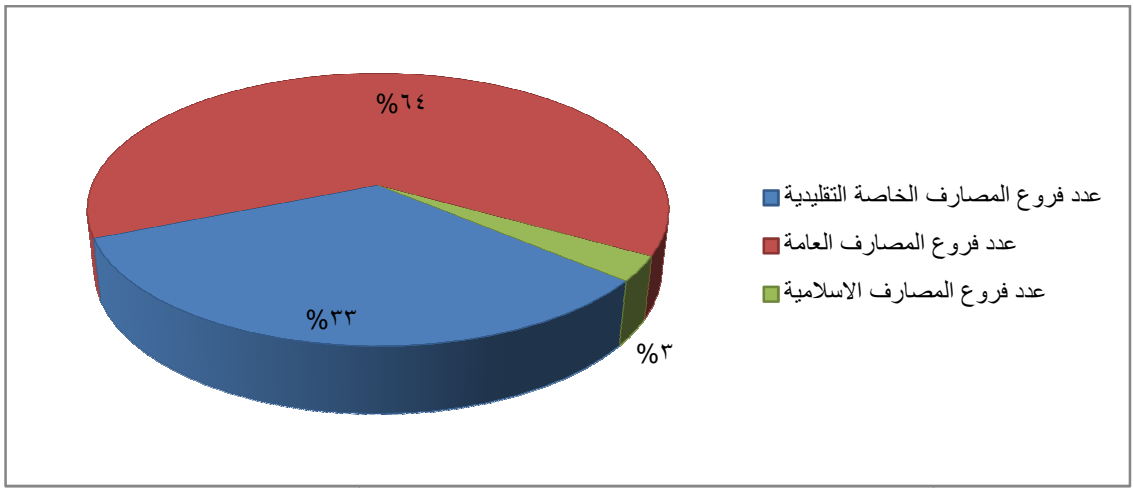


المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٩

أما الشكل التالي فيبين لنا عدد فروع المصارف الخاصة مقارنة بعدد فروع المصارف العامة . حيث نلاحظ سيطرة المصارف العامة التي تملك ما نسبته ٦٤% من إجمالي الفروع المنتشرة في سورية يليها المصارف الخاصة التقليدية حيث تملك ٣٣% و يأتي في النهاية المصارف الإسلامية فتملك ٣% من إجمالي الفروع المنتشرة في سورية .

شكل رقم (١٢)

حصة كل من المصارف الخاصة و العامة من إجمالي الفروع المنتشرة في سورية عام ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي خلال الأعوام ٢٠٠٩

ثانياً : خصائص و سمات النظام المصرفي في سورية:

يتمتع النظام المصرفي السوري بمجموعة من الخصائص و السمات تميزه عن غيره من الأنظمة ومن أهم هذه الخصائص :

١- التخصص[١٥] :

لا يمكن لنا اعتبار التخصص المصرفي ميزة تتميز بها المصارف الحكومية بل هو نقطة ضعف في العمل المصرفي ، لأن المصارف المتخصصة تركز على نشاط معين فقط دون النشاطات الأخرى ، فالمصرف العقاري يمول القطاع العقاري ، و المصرف الزراعي يمول القطاع الزراعي .... إلخ .

فالشركات العالمية الكبرى بما فيها المصارف أصبحت تلجأ إلى تنويع النشاط لتوزيع و تنويع المخاطر وللانتقال من النشاط الأقل ربحية و الأكثر مخاطرة إلى النشاط الأكثر ربحية و الأقل مخاطرة .

إن التخصص جعل المصارف السورية منذ صدور القرار رقم ٨١٣ لعام ١٩٦٦ الذي قضي بموجبه إقامة مصارف متخصصة تتنافس فيما بينها على قبول الودائع فقط من كافة العملاء

[١٥] عبد الهادي ، اسماعيل ، الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة العامة في الخدمات على القطاع المصرفي في سورية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٨

ولكنها فقدت التنافسية في منح القروض ، فالمزارع مثلاً عليه أن يتوجه إلى المصرف الزراعي التعاوني وهو مجبر على ذلك .

٢- انخفاض الموارد المالية لدى المصارف الحكومية :[١٦]

نتيجة لعجز المصارف المتخصصة الحكومية عن جذب جميع المدخرات ، وعدم استطاعتها امتصاص الأموال المكتنزة لدى المواطنين و عدم نجاحها في إعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج ، فقد عانت من انخفاض السيولة لديها مما أدى إلى لجوئها إلى المصرف المركزي لتأمين الموارد اللازمة ، حيث بلغت قيمة استلاف المصارف العامة مجتمعة من المصرف المركزي عام ٢٠٠١ حوالي ١٥٠،١٩٣ مليون ليرة أي ما نسبته ١٥,٤% من إجمالي المطلوبات لدى المصارف العامة لترتفع عام ٢٠٠٩ ليبلغ حجم اقتراض المصارف الحكومية من المصرف المركزي ما قيمته ٢٥٧،٥٨٨ مليون ليرة أي ما نسبته ١٧,٥% من إجمالي المطلوبات [١٧] .

٣- صغر حجم المصارف :

تعتبر المصارف السورية الخاصة و العامة صغيرة الحجم من حيث قيمة موجوداتها ، أو من حيث رؤوس أموالها ، حيث بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العامة في سورية عام ٢٠٠٩ حوالي ١٢٠ مليار ليرة بينما يبلغ مجموع رأس مال المصارف الخاصة لعام ٢٠٠٩ حوالي ٣٤,٥٠٠ مليون ليرة [١٨] و هي رؤوس أموال صغيرة جداً بالمقارنة مع المصارف في الدول المجاورة و بمقارنتها مع المصارف العالمية العملاقة فإنها تبدو أصغر بكثير.

٤- عدم شمول الخدمات المصرفية لكافة المناطق الجغرافية في سورية و قلة عدد المصارف:

من خلال الجدول رقم (٦) و الجدول رقم (٧) نجد أن عدد الفروع المصرفية في عام ٢٠٠٩ بلغ ٤٤٣ فرعاً و إذا أردنا حساب الفروع المصرفية إلى عدد السكان فإنه سيكون لدينا لكل ٤٩,٩٦١ شخص فرع واحد [١٩] ، و هو أعلى بكثير من المعدلات المعيارية السائدة في العالم

[١٦] جمعة ، محمد صالح ، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠، دار الرضا للنشر ،٢٠٠٥ ، ص ٨٩

[١٧] التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩ ، لتفاصيل أكثر انظر الجدول رقم (٩) و (١٠)

[١٨] الحسابات الختامية للمصارف العامة و الخاصة التقليدية في سورية لعام ٢٠٠٩ ، لتفاصيل أكثر انظر الملحق رقم (١٦)

[١٩] على اعتبار أن عدد سكان سورية ٢٢ مليون نسمة

المعاصر التي تقضي ألا يزيد عدد السكان للفرع الواحد عن ١٢,٠٠٠ شخص [٢٠] ، و هذا يعني أن عدد فروع المصارف في سورية يجب أن تتضاعف أكثر من أربع مرات .

بالإضافة إلى ذلك نجد أن فروع هذه المصارف تتركز في بعض المحافظات أكثر من غيرها كمحافظة دمشق و حلب، بالمقابل فهناك مدن سورية تعاني من قلة عدد الفروع مثل محافظة القنيطرة و الحسكة . إن انخفاض عدد الفروع المصرفية يخلق مشكلات عديدة نراها بشكل مستمر و المتمثلة بالحشود البشرية التي تقف تنتظر دورها سواء في الفروع أو أمام أجهزة الصراف الآلي ، وفي ظل الانفتاح و المنافسة سيتحول قسم كبير من هؤلاء الذين يقفون ساعات طويلة ينتظرون أدوارهم إلى مصارف أخرى تقدم خدمات مصرفية بجودة عالية .

٥- قابلية العملة السورية للتحويل :

ما زالت الليرة السورية غير قابلة للتحويل الحر ، وتمتنع المصارف العامة عن تأمين حاجة القطاع الخاص من العملات الصعبة إلا في حدود ضيقة، مما يضطرها للبحث عن حاجتها في السوق السوداء ، كما اضطرت الحكومة سابقاً لاستحداث طرق غير مألوفة لتأمين حاجة القطاع الخاص من العملات الصعبة مثل سياسة قطع التصدير ، أو تحويل العملات الصعبة من حسابات القطاع الخاص في الخارج ، وهي أساليب مركبة غير مرنة تعيق عمل المنتجين و المستثمرين .[٢١]

٦- التركيز في نصيب المصارف:

التركز المصرفي هو: ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية ، الأمر الذي يحد من المنافسة ، نظراً لأنه في مثل هذه الحالات فإن لممارسات بعض المصارف انعكاسات هامة على المصارف الأخرى .

فنرى أن موجودات المصارف العامة مجتمعة في عام ٢٠٠٩ تبلغ ١،٥٦٢،٨٤٣ مليوناً[٢٢] وموجودات المصارف الخاصة التقليدية مجتمعة فتبلغ ٤٣١،٥٣٩مليوناً[٢٣] بينما تبلغ موجودات المصرف التجاري السوري منفرداً ٨٦٩،٧٨٥ مليوناً أي ما نسبته ٥٦% من

[٢٠] القاضي ، حسين ، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٢، ص ٩٠
[٢١] سعيفان ، سمير ، قضايا الإصلاح الاقتصادي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٢
[٢٢] لتفصيل أكثير انظر الملحق رقم (٩)
[٢٣] الحسابات الختامية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية لعام ٢٠٠٩ لتفصيل أكثير انظر الملحق رقم (١٦)

إجمالي موجودات القطاع المصرفي الحكومي السوري، وضعفي موجودات المصارف الخاصة التقليدية مجتمعة ، أما فيما يتعلق برأسمال المصارف فقد بلغ رأسمال المصارف العامة مجتمعة ١٢٠ مليار[٢٤] وبينما بلغ رأسمال المصارف الخاصة التقليدية مجتمعة ٣٤،٥ مليار ليرة[٢٥] . بينما يبلغ رأس مال المصرف التجاري منفرداً ٧٠ مليار ليرة أي ما نسبته ٥٨% من أجمالي رأس مال القطاع المصرفي الحكومي السوري و ضعفي رأس مال المصارف الخاصة التقليدية.

٧- سيطرة الخدمات المصرفية التقليدية :

يتركز اهتمام و طبيعة عمل المصارف الوطنية في الخدمات التقليدية من استقبال الودائع و منح القروض، إذ تشكل إيرادات الفوائد أكثر من ٤٦-٧٥% من مجمل إيراداتها ، ولا يشكل الدخل من العمولات و الرسوم سوى ٢-٦% من هذه الإيرادات[٢٦] ، بينما تشكل العمولات من الوساطة في الأوراق المالية و العملات و تمويل الشركات وإدارة الموجودات بنحو ٤٠% من إيرادات المصارف الأمريكية[٢٧] .

فالمصارف في سورية لم تعرف بعد خدمات كثيرة أخرى مثل:

١. الوساطة التأمينية .
٢. تأجير الأصول و تمويل حيازتها .
٣. تمويل إنشاء المدن المتخصصة كالمدن الصناعية و السياحية .
٤. تقديم خدمات تصميم نظم المعلومات اللازمة للاتصال بالبورصات الخارجية .
٥. الإسهام في رأس مال شركات القطاع العام و الخاص وشركات جديدة .
٦. تقديم الاستشارات المالية و القانونية و المصرفية للمشروعات ، أي التوسع في نشاط أمناء الاستثمار بدءاً من مرحلة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و إنشاء الشركات إلى مرحلة التأسيس و إصدار الأسهم .
٧. إدارة المحافظ المالية و الإسهام في إنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية .

[٢٤] الحسابات الختامية للمصارف العامة السورية لعام ٢٠٠٩
[٢٥] الحسابات الختامية للمصارف الخاصة السورية التقليدية ٢٠٠٩
[٢٦] لتفصيل أكثير انظر الجدول رقم (٢٩)
[٢٧] سقر ، أحمد ، تحديات العولمة و متطلبات التعاون الاقتصادي ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٤

٨. القيام بضمان و تغطية إدارة الاكتتاب و الترويج للأوراق المالية ، أي أن يقوم المصرف بمهمة صانع السوق .

٧- الأهداف الخدمية للمصارف الحكومية :

يغلب على عمل المصارف الحكومية صفة الخدمة بدلاً من العمل المربح ، وذلك لأن المصارف الحكومية تتلقى قراراتها و توجيهاتها من الحكومة ، ومما يؤكد الطابع الخدمي للنشاطات المصرفية بدلاً من الاهتمام بالأرباح الأمور التالية [٢٨]:

١- ليس للمصارف المتخصصة وسائل دعاية معينة لتجميع المدخرات الوطنية ، بل تنتظر الأفراد لكي يوظفوا أموالهم على شكل ودائع لديها .
٢- يتم وضع خطة التسليف المصرفية وفقاً لأهداف التنمية الاقتصادية المبنية على مقتضيات المصلحة الوطنية ، و ليس لتقديرات الربح و الخسارة .
٣- ضعف مشاركة المصرف في العملية الإنتاجية أو مراقبتها و حتى الإشراف على تنفيذ القروض حسب الهدف الذي منحت من أجله .
٤- قيام الحكومة بتأجيل تسديد القروض الزراعية التي يمنحها المصرف الزراعي نتيجة المواسم الزراعية الرديئة وغيرها من الأسباب.

[٢٨] كنعان ، علي ، النظام النقدي و المصرفي السوري : مشكلاته و اتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٥١

المبحث الثالث :

تطور مصادر الأموال و استخداماتها في المصارف العامة السورية وتطور ربحيتها خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩.

مقدمة :

تهتم المصارف- في إطار سعيها نحو تحقيق الأرباح - بتنمية كل من مواردها واستخداماتها المالية، فتلجأ إلى زيادة حصتها السوقية من الودائع المصرفية التي تعتبر المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه لتمويل عملياتها المصرفية، وذلك من خلال تبني السياسات التي تكفل تنمية هذه الودائع عن طريق زيادة الانتشار الجغرافي بفتح فروع جديدة في أماكن ملائمة، وكذلك تقديم خدمات مصرفية متنوعة وعصرية لأصحاب الودائع المصرفية تمكنهم من السحب والإيداع والاستفادة من مزايا خدمات المصرف، والعمل على زيادة الوعي المصرفي والاستثماري في المجتمع بغية تشجيع التعامل مع المصرف، والعمل على استحداث خدمات مصرفية تتناسب مع ثقافة المجتمع كافتتاح الفروع للمعاملات الإسلامية، وغيرها من الخدمات.

ومن ناحية أخرى، فإن التسهيلات الائتمانية تعتبر أهم مجالات استخدامات الأموال في المصارف ، والتي توجه إليها الموارد، إذ أن الدخل المتولد عنها هو المصدر الأساسي لإيراداتها، وعليه يتوجب على المصارف استخدام أفضل السبل لتقوية مكانتها التنافسية، وزيادة حصتها السوقية من التسهيلات الائتمانية، وذلك بتيسير المعاملات المتعلقة بمنح هذه التسهيلات، ويتم ذلك من خلال اختزال المدة الزمنية إلى أقصى حد ممكن، وتخفيض أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها عليها، وعدم المغالاة في طلب الضمانات التي ترهق العملاء.

ومن الملاحظ أن معظم استخدامات المصرف من الأموال تتركز في القروض، لكونها الموجودات الأكثر أهمية من ناحية، ولأن الدخل الناتج عنها يمثل أكبر دخل يتحقق للمصرف من ناحية أخرى، فهي مصدر الدخل الرئيسي لها، ، أما الموجودات النقدية تكاد العوائد المتوقعة منها أن تكون معدومة وذلك لأن الهدف من الاحتفاظ بها ليس تحقيق عائد، بل مواجهة حاجة المصرف من السيولة لتغطية سحوبات المودعين، والاستجابة لطلبات العملاء من التسهيلات

الائتمانية، وتلبية الحاجة الطارئة للنقد، بينما يتحتم على المصرف الاحتفاظ بالموجودات الثابتة من أراضي ومباني وأجهزة وأثاث ومعدات وبرامج لاستخدامها في ممارسته لنشاطه المصرفي، والقيام بأعماله المعتادة.

أما المطاليب فتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما : حقوق المساهمين والتي تمثل الأموال التي ساهم بها المالكون مضافاً إليها الأموال التي تم احتجازها من أرباح المصرف السنوية ، والالتزامات للغير والتي تم تقسيمها أيضاً إلى مجموعتين أحداهما الودائع بكافة أشكالها والتي تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصرف، والأخرى الاقتراض من السوق المالي والنقدي.

والجدول التالي يبين تطور مصادر الأموال و استخداماتها في المصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٨)

تطور مصادر واستخدامات أموال المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مصادر الأموال و استخدامات	973239	1045094	1183367	1224024	1247725	1227645	1304006	1344089	1469473
الفرق	-	71855	138273	40657	23701	-20080	76361	40083	125385
نسبة التغير	-	7%	13%	3%	2%	-2%	6%	3%	9%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	51%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة ، وتم حساب النسب و الفروقات بتصرف من الباحث

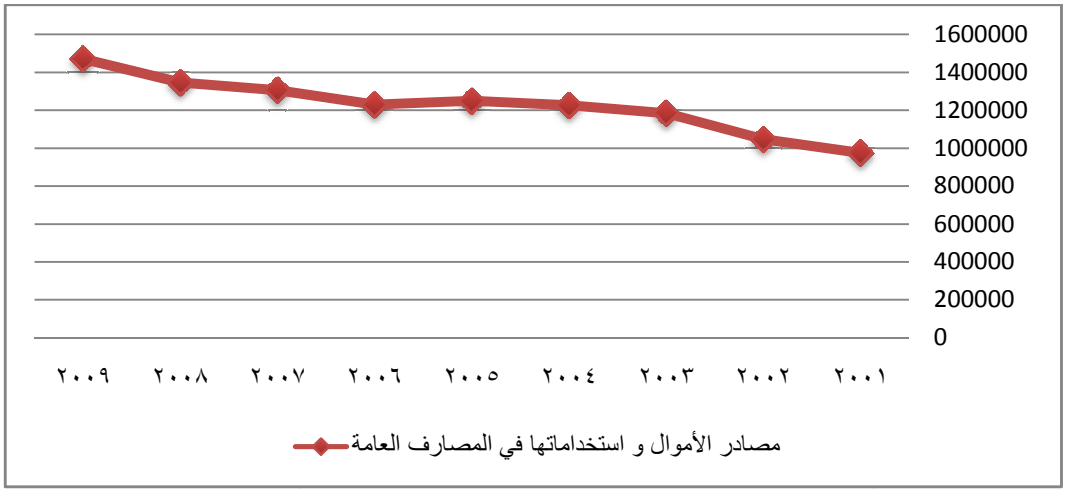
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم الميزانية العمومية للمصارف العامة السورية مجتمعة شهدت نمواً كبيراً خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ حجمها بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١،٤٦٩،٤٧٣ مليون ليرة سورية بنسبة نمو بلغت ٥١% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ ، و يلاحظ أيضاً أن أعلى معدل نمو شهدته الميزانية العمومية للمصارف العامة السورية كان بنهاية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ ذلك المعدل ١٣% بينما شهدت تلك الميزانية انخفاضاً خلال عام ٢٠٠٦ هو الوحيد خلال فترة الدراسة .

كما يلاحظ أيضاً من خلال الشكل البياني التالي تطور مصادر أموال المصارف واستخداماتها ، فنرى أن الشكل يعكس نمواً لمصادر التمويل و الاستخدامات خلال الفترة ٢٠٠١ حتى

٢٠٠٥ إلا انه شهد تراجعاً عام ٢٠٠٦ ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ .

شكل رقم (١٣)

تطور مصادر واستخدامات المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

أولاً : تحليل مصادر الأموال في المصارف العامة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ :

يلاحظ من خلال الجدول التالي تطور المصادر النوعية لأموال المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة من٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ ، فيبرز أهمية الودائع ، و التي تعتبر المصدر الرئيسي و الأساسي لتمويل العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف الحكومية .

جدول رقم (٩)

تطور مصادر أموال المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

المصدر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع	469883	571834	618199	649673	665607	653022	693136	755995	797222
شهادات الإيداع	0	0	0	0	770	1952	833	557	8
التأمينات	40543	50452	73208	98726	93783	110580	150701	142919	140881
الالتزامات الأجنبية	3891	11118	13576	4710	19246	7412	6066	723	1529
من الاستلاف المصرف المركزي	150193	163551	181854	145867	148785	156789	162790	181087	257588
رأس المال والاحتياطات	50598	53924	44860	49348	58919	178680	179087	172186	166198
مطاليب أخرى	258131	194215	251670	275700	260616	119210	111393	90622	106049
مجموع المطلوبات	**973239**	**1045094**	**1183367**	**1224024**	**1247725**	**1227645**	**1304006**	**1344089**	**1469473**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة .

حيث نلاحظ أن الودائع تشكل العنصر الرئيسي لمصادر التمويل في المصارف العامة حيث تراوحت أهميتها النسبية بين ٤٨% و ٥٦% من مصادر الأموال للمصارف العامة خلال فترة الدراسة ، تليها من حيث الأهمية الاستلاف من البنك المركزي حيث تتراوح أهميتها النسبية بين ١١% و ١٧% ثم تأتي بقية المصادر بنسب متقاربة ، و الجدول التالي يبين الأهمية النسبية لمصادر أموال المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٠)

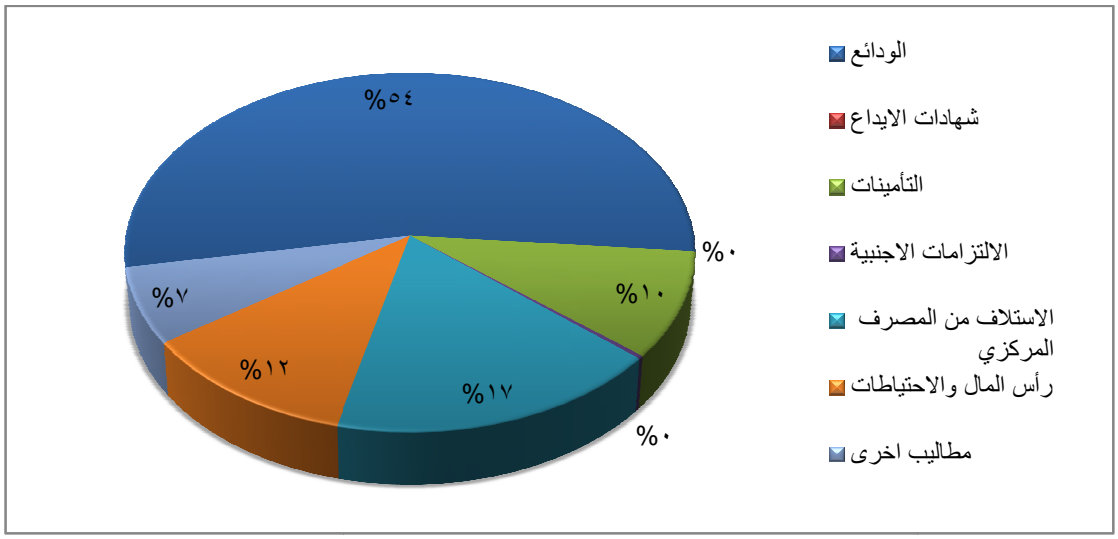
الأهمية النسبية لمصادر أموال المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

المصدر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع	48.3%	54.7%	52.2%	53.1%	53.3%	53.2%	53.2%	56.2%	54.3%
شهادات الإيداع	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.09%	0.16%	0.06%	0.04%	0.00%
التأمينات	4.2%	4.8%	6.2%	8.1%	7.5%	9.0%	11.6%	10.6%	9.6%
الالتزامات الأجنبية	0.4%	1.1%	1.1%	0.4%	1.6%	0.6%	0.5%	0.1%	0.1%
الاستلاف من المصرف المركزي	15.4%	15.6%	15.4%	11.9%	11.9%	12.8%	12.5%	13.5%	17.5%
رأس المال والاحتياطات	5.2%	5.2%	3.8%	4.0%	4.7%	14.6%	13.7%	12.8%	11.3%
مطاليب أخرى	26.5%	18.6%	21.3%	22.5%	20.9%	9.7%	8.5%	6.7%	7.2%
مجموع المطلوبات	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

شكل رقم (٩)

الأهمية النسبية لمصادر أموال المصارف العامة خلال عام ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي لعام ٢٠٠٩

١- الودائع .

يظهر الجدول التالي تطور الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ حيث يلاحظ نمو حجم هذه الودائع خلال فترة الدراسة ، و عدم تأثرها بدخول المصارف الخاصة التقليدية عام ٢٠٠٣ و المصارف الإسلامية عام ٢٠٠٧ حيث بلغ حجمها بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٧٩٧،٢٢٢ مليون ليرة سورية بنسبة نمو بلغت ٧٠% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ ، و يلاحظ أيضاً أن أعلى نسبة نمو شهدها حجم الودائع كان في نهاية عام ٢٠٠٢ حيث بلغ ذلك المعدل ٢٢%، بينما شهد حجم الودائع انخفاضاً كان هو الوحيد خلال فترة الدراسة خلال عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١١)
تطور الودائع في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

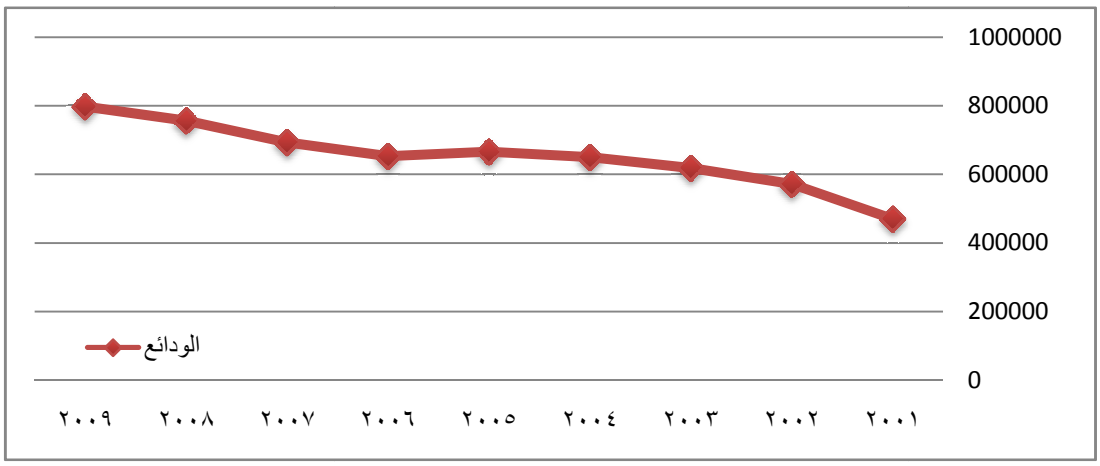
الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الـــودائع	469883	571834	618199	649673	665607	653022	693136	755995	797222
التغير	-	101951	46365	31474	15934	-12586	40115	62859	41227
نسبة التغير	-	22%	8%	5%	2%	-2%	6%	9%	5%
نـــسبـــة الـــتغيـــر خـــــلال الفـتـــرة كامـلة	%70								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروقات بتصرف من الباحث

و الشكل التالي يبين نمو الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ ، حيث يظهر نمو الودائع بشكل مستمر حتى ٢٠٠٥ ليشهد تراجعاً عام ٢٠٠٦ ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ .

شكل رقم (١٥)
تطور الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

وكما هو معروف تصنف الودائع عادة حسب طبيعتها إلى ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل و ودائع التوفير وودائع بالقطع الأجنبي ، و الجدول التالي يظهر تطور كل نوع من أنواع الودائع وأهميتها النسبية كلاً على حدا حيث يبين لنا ما يلي :

جدول رقم (١٢)

تطور كل نوع من أنواع الودائع وأهميتها النسبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ودائع تحت الطلب	193477	241450	270541	276926	302862	253936	272448	303937	348791
	41%	42%	44%	43%	45%	39%	39%	40%	44%
الودائع لأجل	7899	7225	7776	14460	37367	91090	115928	153033	180820
	2%	1%	1%	2%	6%	14%	17%	21%	23%
ودائع التوفير	216291	261676	300065	303726	265368	230381	221546	214928	217950
	46%	46%	49%	47%	40%	35%	32%	28%	27%
الودائع بالقطع الأجنبي	52216	61483	39817	54561	60010	77614	83214	84097	49661
	11%	11%	6%	8%	9%	12%	12%	11%	6%
المجموع	469883	571834	618199	649673	665607	653022	693136	755995	797222
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

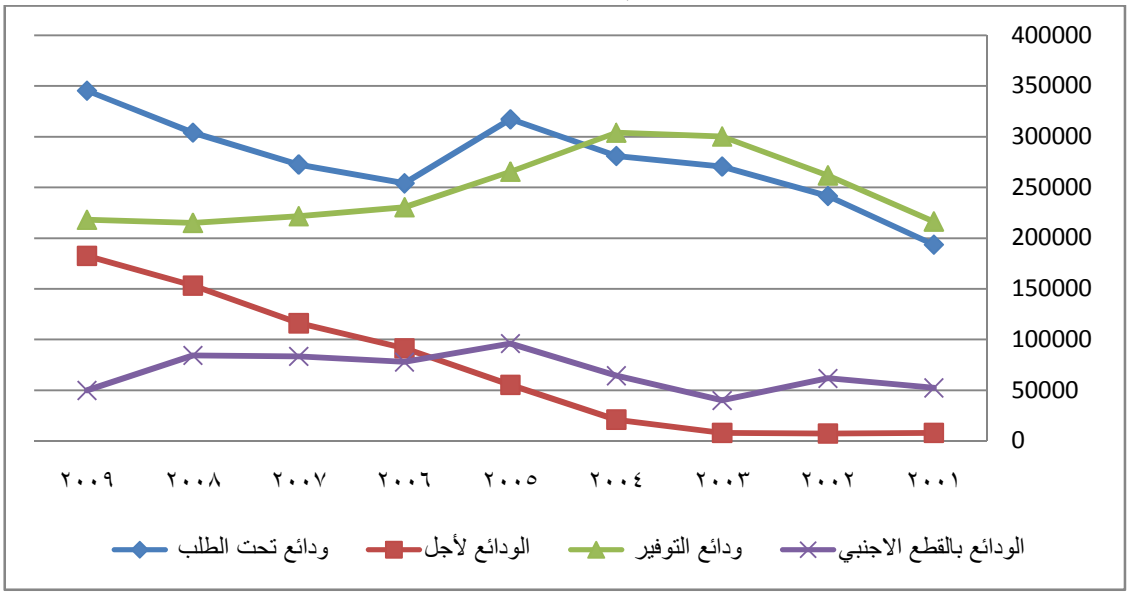
المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروقات بتصرف من الباحث

- بلغت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية لدى المصارف العامة مع نهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٣٤٨،٧٩١ مليون ليرة، أي بنسبة ٤٤% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة التي بلغت بنفس العام ما قيمته ٧٩٧،٢٢٢ مليون ليرة ، ويظهر الجدول أيضاً أن الودائع تحت الطلب نمت بشكل مطرد خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ إلا أنها شهدت تراجعاً خلال العام ٢٠٠٦ هو الوحيد خلال الفترة .
- بلغت الودائع لأجل بالليرة السورية لدى المصارف العامة مع نهاية عامة ٢٠٠٩ ما قيمته ١٨٠،٨٢٠ مليون ليرة ، أي بنسبة ٢٣% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة، ويظهر الجدول أيضاً أن الودائع لأجل رغم انخفاضها خلال عام ٢٠٠٢ إلا أنها نمت بشكل واضح و مطرد خلال الفترة ٢٠٠٣و حتى ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٣% من إجمال الودائع لدى المصارف العامة بعد أن كانت تشكل ٢% فقط عام ٢٠٠١ .

- بلغت ودائع التوفير بالليرة السورية لدى المصارف العامة مع نهاية عامة ٢٠٠٩ ما قيمته ٢١٧,٩٥٠ مليون ليرة، أي ما نسبته ٢٧% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة، ويظهر الجدول أيضاً أن الودائع التوفير شهدت تراجعاً مستمراً خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٧% من إجمال الودائع لدى المصارف العامة بعد أن كانت تشكل ٤٦% عام ٢٠٠١ .
- بلغت الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف العامة مع نهاية عامة ٢٠٠٩ ما قيمته ٤٩,٦٦١ مليون ليرة أي ما نسبته ٦% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة ، ويظهر الجدول أيضاً أن الودائع بالقطع الأجنبي بقيت متذبذبة طول فترة الدراسة حيث تراوحت نسبتها من إجمال الودائع لدى المصارف العامة ما بين ٦% و ١١% .

شكل رقم (١٦)

تطور كل نوع من أنواع الودائع في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

أما الجدول التالي فيبين لنا حصة كل مصرف من المصارف العامة من إجمالي الودائع المودع لدى المصارف العامة مجتمعة

جدول رقم (١٣)
توزيع الودائع حسب المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

المصرف	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التجاري السوري	309546	379744	384048	383660	394211	359447	364982	392579	372586
	73.3%	74.0%	71.6%	69.6%	70.5%	64.4%	61.5%	59.8%	54.0%
العقاري	32453	40612	48661	56584	62906	88717	112156	130782	165987
	7.7%	7.9%	9.1%	10.3%	11.2%	15.9%	18.9%	19.9%	24.1%
الصناعي	7324	9102	14275	22567	21292	20007	20129	26933	28165
	1.7%	1.8%	2.7%	4.1%	3.8%	3.6%	3.4%	4.1%	4.1%
الزراعي التعاوني	12106	13246	14009	17426	18821	23542	24346	24524	28215
	2.9%	2.6%	2.6%	3.2%	3.4%	4.2%	4.1%	3.7%	4.1%
التسليف الشعبي	47374	56312	62682	63706	55051	65195	68156	73735	86528
	11.2%	11.0%	11.7%	11.6%	9.8%	11.7%	11.5%	11.2%	12.5%
التوفير	13406	14199	12804	7481	7105	968	3491	7765	8575
	3.2%	2.8%	2.4%	1.4%	1.3%	0.2%	0.6%	1.2%	1.2%

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

حيث نلاحظ ما يلي :

- أن المصرف التجاري السوري له أكبر نصيب من ودائع العملاء لدى المصارف العامة حيث بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٣٧٢،٥٨٦ مليون ليرة ، أي ما نسبته ٥٤% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة ، بمعنى أخر أكثر من نصف الودائع لدى المصارف العامة توجد لدى المصرف التجاري السوري ، ونلاحظ أيضاً أن الودائع لدى المصرف التجاري السوري شهدت انخفاضاً خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ ، فبعد أن كانت تشكل ما نسبته ٧٤% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة عام ٢٠٠٢ فقد انخفضت هذه النسبة بشكل مستمر خلال الأعوام ٢٠٠٣ و حتى ٢٠٠٩ لتصل إلى ٥٤% .
- أن المصرف العقاري يأتي بالمرتبة الثانية بعد المصرف التجاري السوري من حيث نسبة الودائع المودعة لديه من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة ، حيث بلغ حجم هذه الودائع ما قيمته ١٦٥،٩٨٧ مليون ليرة سورية ، أي ما نسبته ٢٤% ، ونلاحظ أيضاً أن المصرف العقاري هو المصرف الوحيد من بين المصارف العامة الذي شهدت الودائع لديه نمواً مستمراً حيث نمت من ٧,٧% بنهاية عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٤,١% بنهاية عام ٢٠٠٩ .

- بلغت الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي ما نسبته ١٢,٥%من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة بنهاية عام ٢٠٠٩ ، و يلاحظ أيضاً أن الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي بقيت شبه مستقرة خلال فترة الدراسة و تراوحت نسبتها ما بين ٩,٨% و ١٢,٥% من إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة .
- شهدت الودائع لدى المصرف الصناعي تذبذباً خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ فقد بلغ حجم الودائع لديه ١,٧% من إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة عام ٢٠٠١ لترتفع خلال الفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤ لتصل إلى ٤,١% لتنخفض خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ لتصل إلى ٣,٧ % لترتفع مجدداً عام ٢٠٠٨ لتصل ٤,١% لتبقى على حالها عام ٢٠٠٩ .
- بلغ حجم الودائع للمصرف الزراعي التعاوني ما قيمته ٢٨،٢١٥ مليون ليرة أي ما نسبته ٤,١% من إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة بعد أن كانت ٢,٩% عام ٢٠٠١ .
- يأتي مصرف التوفير في المرتبة الأخيرة بين المصارف العامة من حيث حجم الودائع ، حيث بلغ حجم الودائع لديه عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٨،٥٧٥ مليون ليرة أي ما نسبته ١,٢% من إجمالي الودائع لدى المصارف العامة وهي نسبة ضئيلة جداً ، و نلاحظ أيضاً أن الودائع لدى مصرف التوفير شهدت انخفاضاً خلال فترة الدراسة فقد كانت نسبة الودائع لديه عام ٢٠٠١ تشكل ما نسبته ٣,٢% من إجمالي حجم الودائع لدى المصارف العامة لتنخفض خلال الأعوام ٢٠٠٢ و حتى ٢٠٠٦ لتصل إلى ما نسبته ٠,٢% لتعاود ارتفاعها خلال الفترة ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ لتصل إلى ١,٢% .

٢- الاستلاف من المصرف المركزي.

ذكرنا سابقاً إن الاستلاف من المصرف المركزي يأتي كمصدر ثانٍ لتمويل المصارف العامة السورية بعد الودائع حيث يشكل ما نسبته ١٧,٥% من إجمالي مصادر الأموال لدى المصارف العامة ، و الجدول التالي يبين لنا تطور الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ .

جدول رقم (١٤)

تطور الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

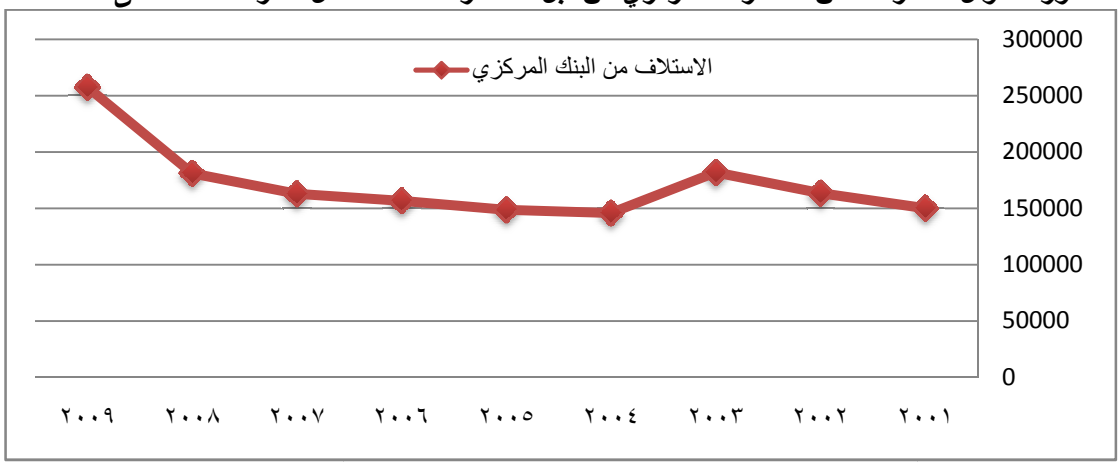
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستلاف من المصرف المركزي	150193	163551	181854	145867	148785	156789	162790	181087	257588
التغير	-	13358	18303	-35987	2918	8004	6002	18297	76500
نسبة التغير	-	9%	12%	-20%	2%	5%	4%	11%	47%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	72%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروقات بتصرف من الباحث

حيث نلاحظ أن المصارف العامة اعتمدت بشكل أساسي على الاقتراض من المصرف المركزي بدليل نمو حجم الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال فترة الدراسة لتبلغ ٢٥٧،٥٨٨ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩ ، بمعدل نمو بلغ ٧٢% عما كنت عليه عام ٢٠٠١ و يلاحظ أيضاً أن عام ٢٠٠٩ شهد أعلى معدل نمو لحجم هذه الأموال بنسبة بلغت ٤٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ .

شكل رقم (١٧)

تطور الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

٣- حقوق الملكية .

تعتبر حقوق الملكية المصدر الثالث لمصادر الأموال لدى المصارف العامة في سورية بعد كل من الودائع و الاقتراض من المصرف المركزي، حيث شكلت ما نسبته ١١% من إجمالي مصادر الأموال للمصارف العامة بنهاية عام ٢٠٠٩ .

جدول رقم (١٥)

تطور حقوق الملكية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

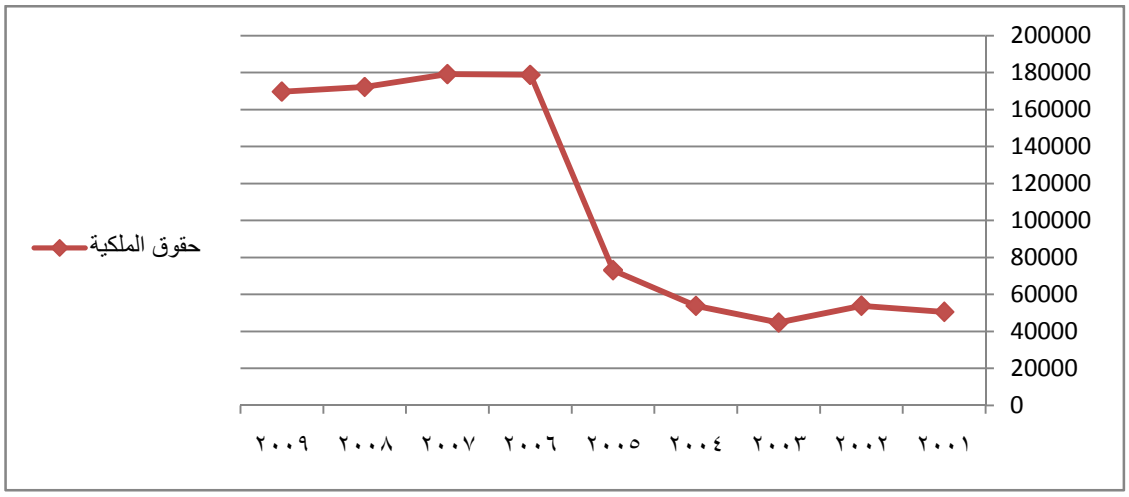
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حقوق الملكية	50598	53924	44860	49348	58919	178680	179087	172186	166198
التغير	-	3326	-9064	4488	9571	119761	407	-6901	-5988
نسبة التغير	-	7%	-17%	10%	19%	203%	0%	-4%	-3%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	228%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروق بتصرف من الباحث

يبين الجدول السابق النمو الكبير الذي شهدته حقوق الملكية للمصارف العامة في سورية ، فبالرغم من الانخفاضات التي شهدتها حقوق الملكية خلال الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إلا أنها شهدت نمواً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث بلغ حجم حقوق الملكية للمصارف العامة مجتمعةً ما قيمته ١٦٦،١٩٨ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩ أي بنمو بلغ ٢٢٨% عما كان عليه عام ٢٠٠١ ، و يلاحظ أيضاً أن حجم حقوق الملكية للمصارف العامة شهد في عام ٢٠٠٦ معدل نمو هو الأعلى خلال فترة الدراسة حيث بلغ هذا المعدل ٢٠٣% .

شكل رقم (١٨)

تطور حقوق الملكية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

٤- التأمينات .

نمت التأمينات لدى المصارف الحكومية خلال فترة الدراسة لتبلغ بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١٤٠،٨٨١ مليون ليرة بمعدل نمو بلغ ٢٤٧% عما كان عليه عام ٢٠٠١ ، و يلاحظ أن أعلى معدل نمو لهذه التأمينات كان بنهاية عام ٢٠٠٣ حيث نمت بمعدل ٤٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم (١٦)
تطور التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التأمينات	40543	50452	73208	98726	93783	110580	150701	142919	140881
التغير	-	9909	22756	25518	-4943	16797	40121	-7782	-2038
نسبة التغير	-	24%	45%	35%	-5%	18%	36%	-5%	-1%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	247%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروق بتصرف من الباحث

وعلى مدار الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ شكلت التأمينات لقاء عمليات الاستيراد النسبة الأكبر من إجمالي هذه التأمينات ، حيث تراوحت نسبتها خلال هذه الفترة من ٦٧% إلى ٩٦% ، أما الأنواع الأخرى من التأمينات فشكلت النسبة الأقل من هذه التأمينات ، حيث تراوحت نسبتها خلال نفس الفترة من ٤% إلى ٣٣% .

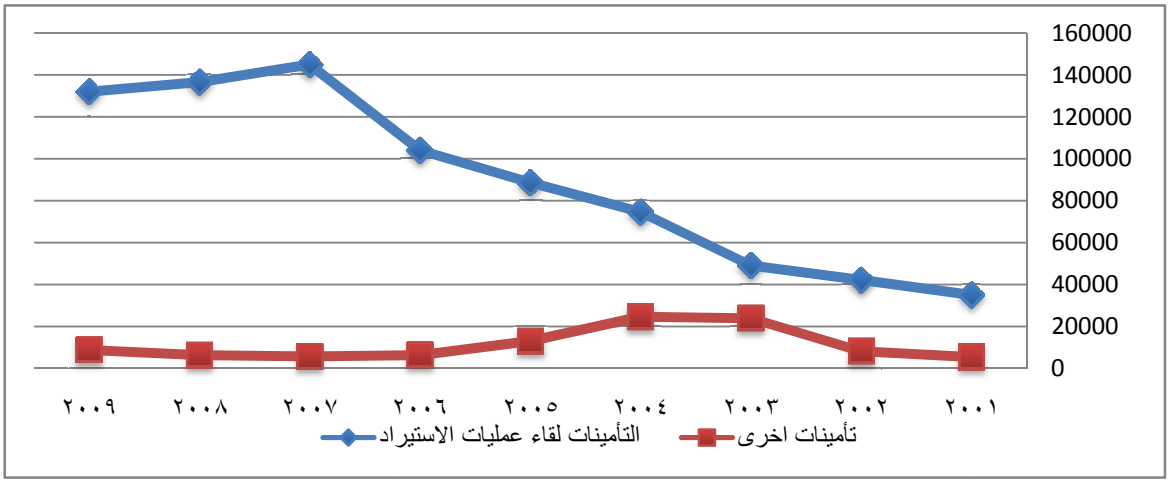
جدول رقم (١٧)
تطور أنواع التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التأمينات لقاء عمليات الاستيراد	35050	42157	49160	74340	86282	104096	144964	136568	131988
	86%	84%	67%	75%	92%	94%	96%	96%	94%
تأمينات أخرى	5493	8295	24048	24386	7501	6484	5737	6351	8893
	14%	16%	33%	25%	8%	6%	4%	4%	6%
المجموع	**40543**	**50452**	**73208**	**98726**	**93783**	**110580**	**150701**	**142919**	**140881**
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروق بتصرف من الباحث

شكل رقم (١٩)
تطور أنواع التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

٥- شهادات الإيداع و الالتزامات الأجنبية و المطاليب الأخرى .

لم تعتمد المصارف العامة خلال فترة الدراسة على شهادات الإيداع كمصدر لتمويل موجوداتها فقد كانت شهادات الإيداع غائبة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ لتظهر بعام ٢٠٠٥ بقيمة بلغت ٧٧٠ مليون ليرة ، لترتفع إلى ١،٩٥٢ مليون ليرة خلال عام ٢٠٠٦ ، لتنخفض خلال باقي فترة الدراسة لتبلغ ٨ مليون ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩ .

أما الالتزامات الأجنبية لدى المصارف العامة السورية فشهدت ارتفاعات كبيرة خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ حيث نمت الالتزامات الأجنبية بمعدل ١٨٦% و ٣٠٩% و ١١٢% على التوالي و بالمقابل شهدت الالتزامات الأجنبية انخفاضات كبيرة خلال الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ بمعدل ٦٥% و ٦١% و ٨٨% على التوالي .

أما بالنسبة لباقي المطاليب فشهدت انخفاضات أغلب الفترة نفسها وكان أكبرها عام ٢٠٠٦ حيث انخفضت بمعدل ٥٤%.

جدول رقم (١٨)

تطور شهادات الإيداع و الالتزامات الأجنبية و باقي المطاليب في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
شهادات الإيداع	0	0	0	0	770	1952	833	557	8
معدل نمو	-	-	-	-	-	154%	-57%	-33%	-99%
الالتزامات الأجنبية	3891	11118	13576	4710	19246	7412	6066	723	1529
معدل النمو	-	186%	22%	-65%	309%	-61%	-18%	-88%	112%
مطاليب أخرى	258131	194215	251670	275700	260616	119210	111393	90622	106049
معدل النمو	-	-25%	30%	10%	-5%	-54%	-7%	-19%	17%

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

ثانياً : تحليل استخدامات الأموال في المصارف العامة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ :

تشير إدارة الموجودات في المصارف إلى توزيع الأموال التي يحصل عليها المصرف بين النقد والاستثمارات في الأوراق المالية وفي القروض والموجودات الأخرى، حيث أن القروض والاستثمارات تعطي أعلى معدل للعائد عند مستوى معين من المخاطر تتوقعه وتفرضه إدارة الأصول [٢٩].

وبالنظر إلى استخدامات الأموال لدى المصارف نجد أنها تنقسم من حيث الهدف منها إلى أربعة أقسام، القسم الأول يهدف إلى توفير السيولة الكافية والملائمة لاحتياجات المصرف من النقدية و

[29] Reed, Gill, Commercial Banking, Op. Cit., P. 110

التي تتمثل في النقدية والأرصدة لدى كل من البنك المركزي والأرصدة الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، وهذا القسم من الموجودات تكون عوائده منخفضة جدًا وأحياناً تكون معدومة ، أما القسم الثاني فيهدف إلى تحقيق أكبر عائد للمصرف وهو يتمثل في القروض التي تعتبر أهم أوجه الاستثمار، والدخل المتولد عنها يمثل الجانب الأكبر من الإيرادات، وإليه ترغب المصارف في توجيه كافة مواردها إليه، أما القسم الثالث فهو يهدف إلى تحقيق عوائد من جانب وتوفير السيولة من جانب آخر ويتمثل غالباً في الاستثمار في الأوراق المالية فهي استثمارات تحقق أرباحاً ، كما يمكن الاعتماد عليها لتدعيم السيولة والقسم الأخير و يتمثل بالموجودات الثابتة التي لا تدر عوائد على المصرف و لكنها مهمة لاستمرار عمله .

يبين الجدول التالي استخدامات الأموال وأهميتها النسبية في المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩

جدول رقم (١٩)

استخدامات الأموال و أهميتها النسبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النقد في الصندوق و لدى المركزي	43780 4%	62599 6%	88257 7%	126705 10%	131571 11%	130856 11%	161011 13%	216098 16%	241976 16%
تسهيلات مصرفية	370413 39%	373002 36%	441431 37%	438562 36%	515269 41%	565387 46%	670999 51%	857579 64%	944560 64%
الموجودات الأجنبية	500691 51%	578803 55%	586811 50%	591352 48%	551349 44%	480273 39%	407745 31%	227068 17%	239832 16%
الموجودات الأخرى	58355 6%	30690 3%	66868 6%	67405 6%	49537 4%	51129 4%	64251 5%	43344 3%	43105 4%
المجموع	**973239** **100%**	**1045094** **100%**	**1183367** **100%**	**1224024** **100%**	**1247726** **100%**	**1227645** **100%**	**1304006** **100%**	**1344089** **100%**	**1469473** **100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

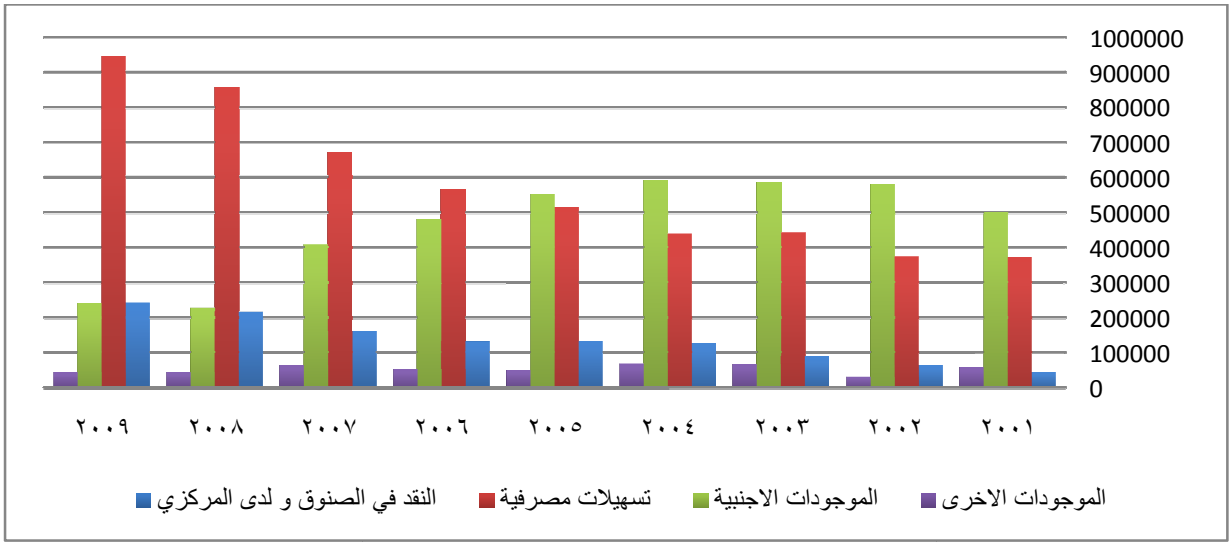
حيث نلاحظ ما يلي :

- شكلت الموجودات الأجنبية لدى المصارف العامة السورية خلال عام ٢٠٠١ ما نسبته ٥١% من إجمالي استخدامات الأموال في المصارف العامة السورية مشكلةً بذلك النسبة الأكبر من استخدامات الأموال لدى المصارف العامة تليها التسهيلات المصرفية بجميع أشكالها بنسبة بلغة ٣٨% .

- شهدت الموجودات الأجنبية انخفاضاً خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩ بينما نمت التسهيلات المصرفية بكافة أشكالها خلال الفترة نفسها بشكل مطرد لتتجاوز الموجودات الأجنبية لأول مرة عام ٢٠٠٦ حيث بلغت نسبتها من إجمالي استخدامات الأموال ٤٦% بينما شكلت الموجودات الأجنبية خلال نفس العام ما نسبته ٣٩% ، واستمرت التسهيلات المصرفية بالنمو خلال باقي الفترة حيث بلغت عام ٢٠٠٩ ما نسبته ٦٤% بينما شكلت الموجودات الأجنبية ١٦% .
- شكل النقد الذي تحتفظ به المصارف العامة في صناديقها و لدى المصرف المركزي عام ٢٠٠١ ما نسبته ٤% لترتفع هذه النسبة خلال فترة الدراسة لتصل إلى ١٦% خلال عام ٢٠٠٩.
- أما باقي الموجودات فكانت تشكل النسبة الأقل من استخدامات المصارف العامة ، حيث تراوحت هذه النسبة بين ٦% و ٣% خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ .

شكل رقم (٢٠)

تطور استخدامات الأموال في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

١- النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي :

يبين الجدول التالي تطور الأموال الجاهزة لدى المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٢٠)

تطور النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

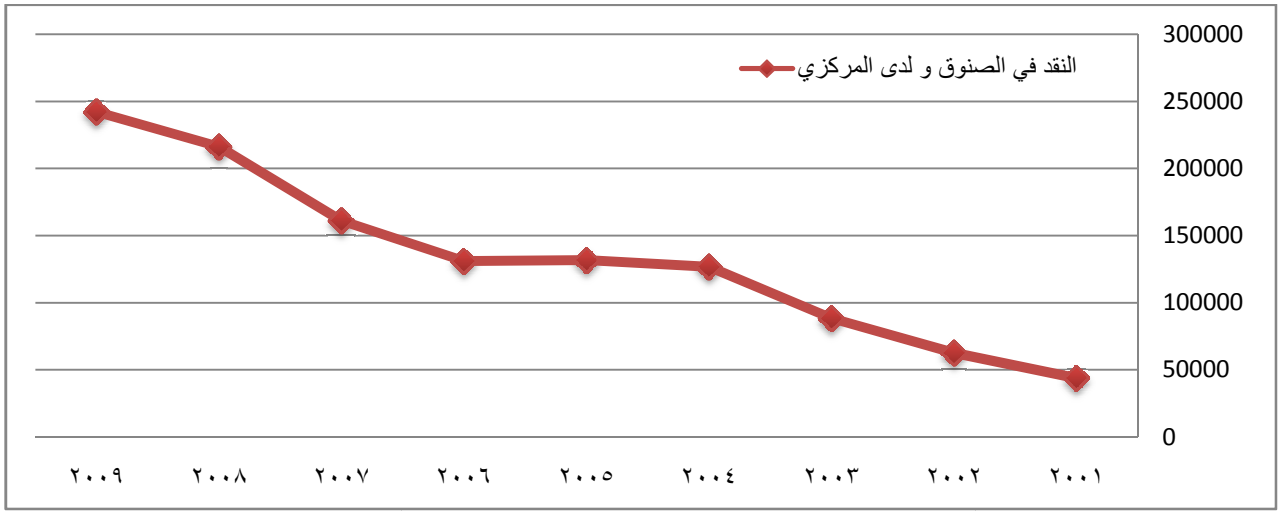
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النقد في الصندوق و لدى المركزي	43780	62599	88257	126705	131571	130856	161011	216098	241976
التغير	-	18819	25658	38448	4866	-715	30155	55087	25878
معدل التغير	-	43%	41%	44%	4%	-1%	23%	34%	12%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	453%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب و الفروق بتصرف من الباحث

حيث يلاحظ أن النقدية لدى المصارف العامة بلغت مع نهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٤١,٩٧٦ مليون ليرة، بنسبة نمو بلغت ٤٥٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ مشكلة بذلك ما نسبته ١٦% من إجمالي استخدامات الأموال لدى المصارف العامة . ويلاحظ أيضاً أن الأموال الجاهزة لدى المصارف العامة السورية لم تشهد أي انخفاض خلال فترة الدراسة سوى انخفاض وحيد خلال عام ٢٠٠٦ بلغت نسبته ١% .

شكل رقم (٢١)

تطور النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

أما الجدول التالي فيبين حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي من إجمالي النقدية في المصارف العامة.

جدول رقم (٢١)

حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي من إجمالي النقدية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

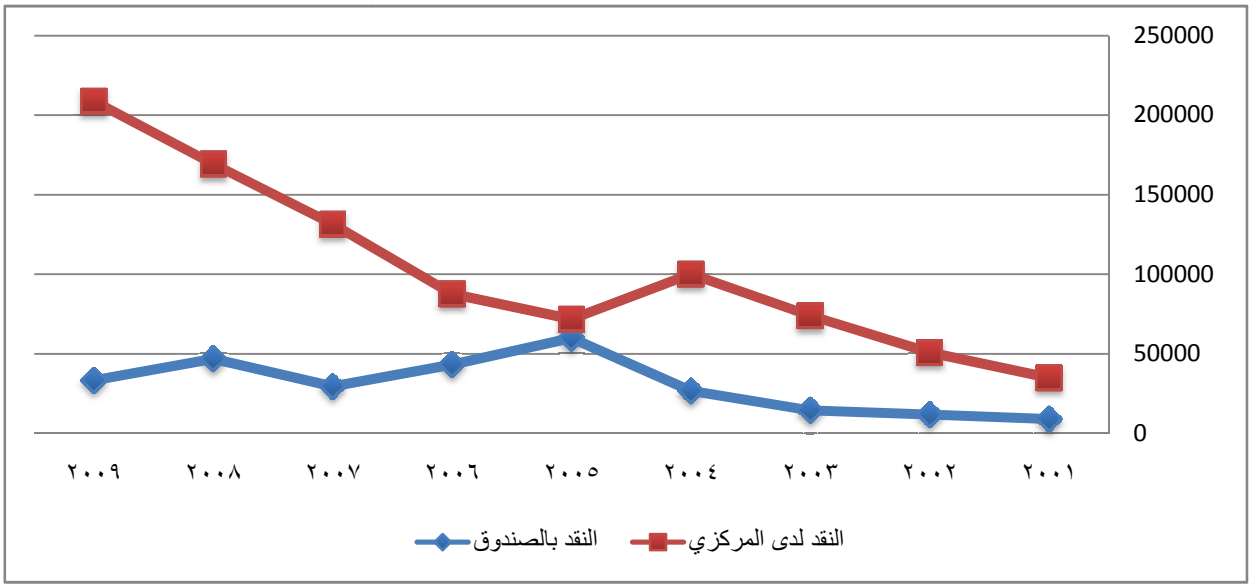
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النقد بالصندوق	8931	11775	14402	26610	59876	43256	29478	46862	33235
	20%	19%	16%	21%	46%	33%	18%	22%	14%
النقد لدى المركزي	34849	50824	73855	100095	71695	87600	131533	169236	208741
	80%	81%	84%	79%	54%	67%	82%	78%	86%
المجموع	**43780**	**62599**	**88257**	**126705**	**131571**	**130856**	**161011**	**216098**	**241976**
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

حيث يلاحظ أن النصيب الأكبر من هذه الأموال مودع لدى المصرف المركزي ، حيث تراوحت نسبة الأموال المودعة لديه من إجمالي النقدية في المصارف العامة السورية ما بين ٥٤% و ٨٦% ، أما الأموال الموجودة في صناديق المصارف العامة السورية فكانت لها النصيب الأقل من إجمالي النقدية لدى المصارف العامة السورية ، حيث بلغت أعلى نسبة لها خلال عام ٢٠٠٤ ما نسبته ٤٦% من إجمالي الأموال الجاهزة لدى المصارف العامة السورية.

شكل رقم (٢٢)

تطور حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي من إجمالي النقدية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

ومن جهة أخرى كانت معظم هذه الأموال بالليرة السورية حيث تراوحت نسبتها خلال فترة الدراسة ما بين ٧٠% و ٩٦% ، أما الأرصدة النقدية بالعملات الأجنبية فشهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبتها لدى المصارف العامة خلال الفترة نفسها ما بين ٤% و ٣٠%.

جدول رقم (٢٢)

حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي بالليرة السورية و العملات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

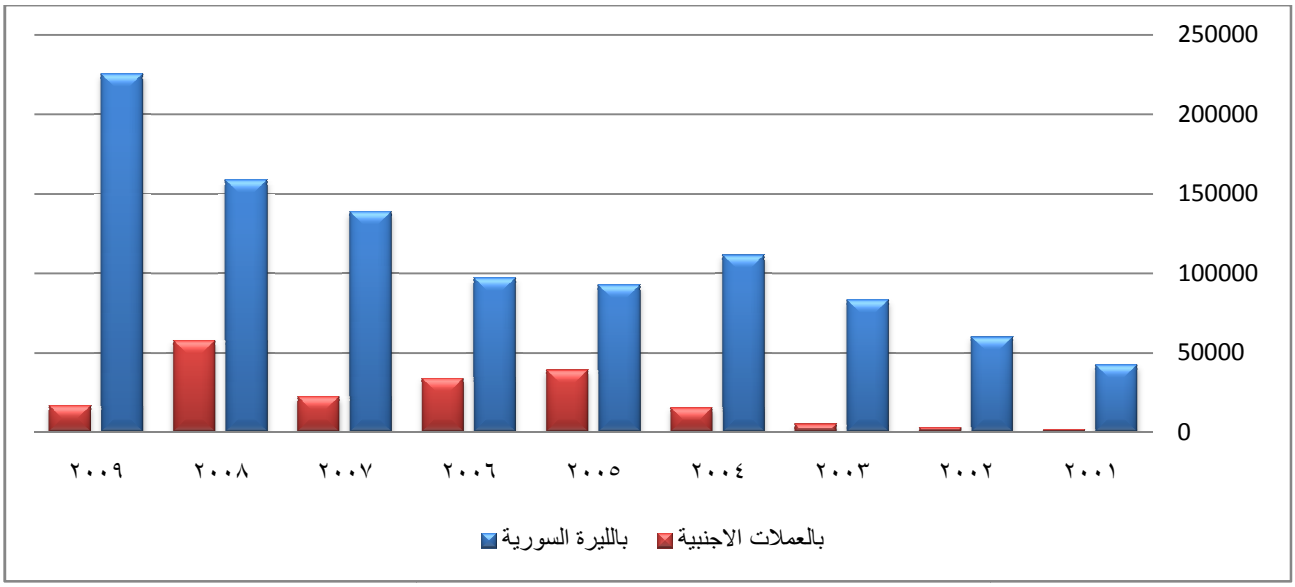
الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بالليرة السورية	42242 96%	59717 95%	83167 94%	111285 88%	92588 70%	96998 74%	138677 86%	158583 73%	225272 93%
بالعملات الأجنبية	1538 4%	2882 5%	5090 6%	15420 12%	38983 30%	33858 26%	22333 14%	57515 27%	16704 7%
المجموع	**43780** **100%**	**62599** **100%**	**88257** **100%**	**126705** **100%**	**131571** **100%**	**130856** **100%**	**161010** **100%**	**216098** **100%**	**241976** **100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

شكل رقم (٢٣)

تطور كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي بالليرة السورية و العملات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

٢- التسهيلات المصرفية :

بالرغم من دخول المصارف الخاصة إلى سورية عام ٢٠٠٣ و المصارف الإسلامية عام ٢٠٠٧ إلا أن التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة شهدت نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة، فقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العامة السورية ما قيمته ٩٤٤،٥٦٠ مليون ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو بلغ ١٥٥% عما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠١ . ولم يشهد حجم هذه التسهيلات أي انخفاض يذكر خلال فترة الدراسة .

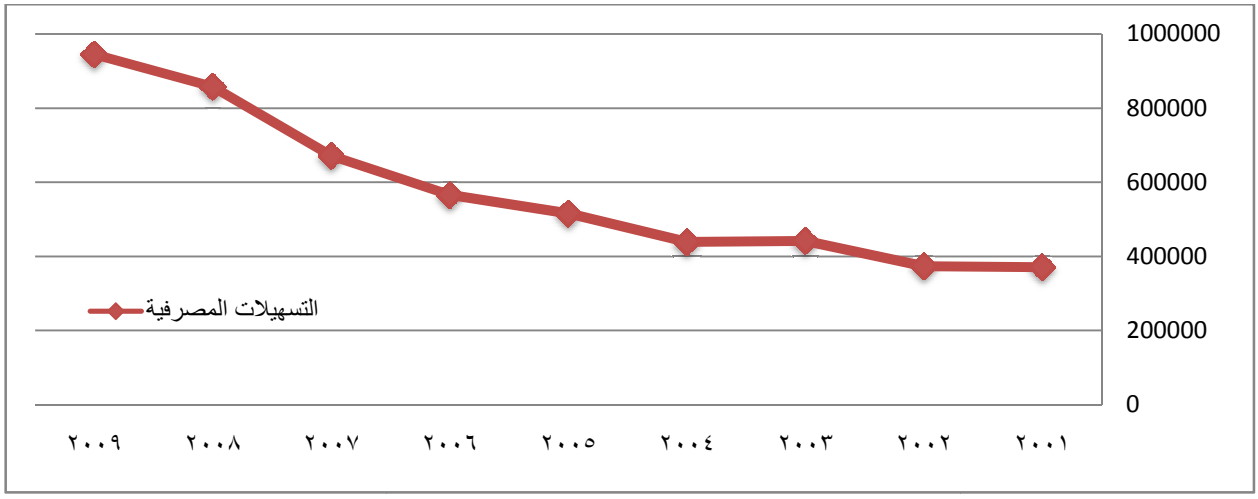
جدول رقم (٢٣)
نمو التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التسهيلات المصرفية	370413	373002	441431	438562	515269	565387	670999	857579	944560
التغير		2589	68429	-2869	76707	50118	105612	186580	86981
النمو		1%	18%	-1%	17%	10%	19%	28%	10%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	155%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة ، وتم حساب الفروق النسب بتصرف من الباحث

شكل رقم (٢٤)
نمو التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

وبالنظر إلى الجهة المستفيدة من هذه التسهيلات ، فنجد أنه كان للدولة الحصة الأكبر من هذه التسهيلات حيث تراوحت حجم التسهيلات الممنوحة للدولة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال فترة الدراسة ما بين ٧٩% و ٦٠% . يليه القطاع الخاص بنسبة تراوحت ما بين ٢١% و ٤٠%

خلال الفترة ذاتها . أما فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية فكانت غائبة طوال معظم فترة الدراسة لتظهر عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بنسبة لا تتجاوز ٠,٠٦% فقط .

جدول رقم (٢٤)

الجهات المستفيدة من التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

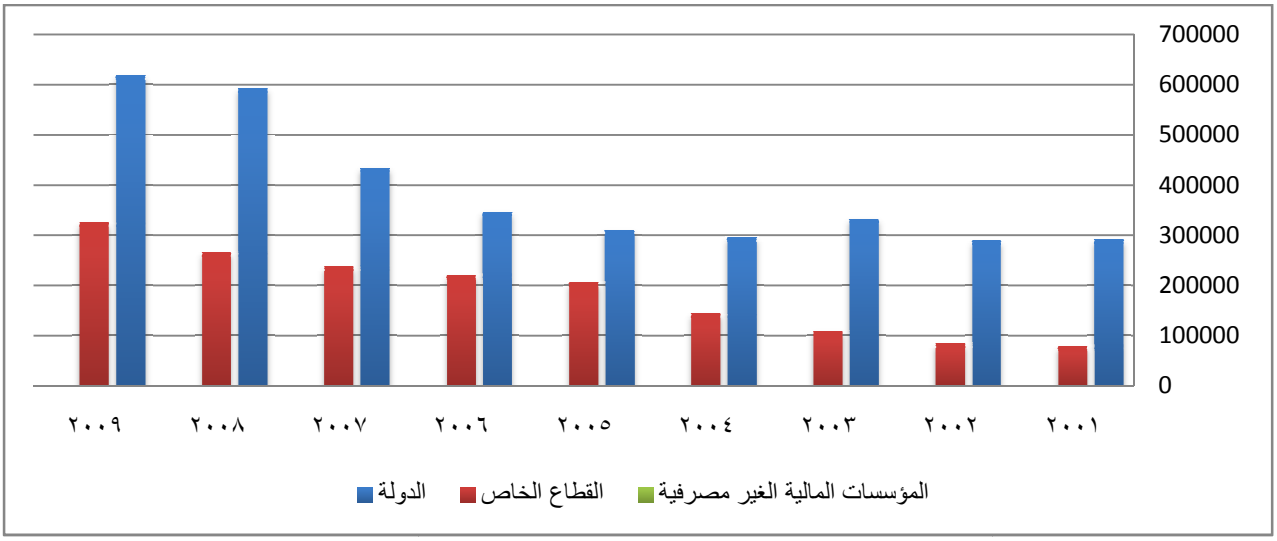
الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حصة الدولة	291676 79%	289067 77%	332028 75%	295200 67%	309795 60%	346052 61%	433603 65%	592060 69.04%	618698 65.50%
حصة القطاع الخاص	78737 21%	83935 23%	109403 25%	143362 33%	205474 40%	219335 39%	237397 35%	265041 30.91%	325403 34.45%
حصة المؤسسات المالية غير المصرفية	0 0%	0 0%	0 0%	0 0%	0 0%	0 0%	0 0%	478 0.06%	460 0.05%
المجموع	**370413** **100%**	**373002** **100%**	**441431** **100%**	**438562** **100%**	**515269** **100%**	**565387** **100%**	**670999** **100%**	**857579** **100%**	**944560** **100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة ، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

شكل رقم (٢٥)

الجهات المستفيدة من التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

و بالنظر إلى نوع هذه التسهيلات نجد أن حجم القروض و السلف بلغ عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٤٦٧،٧١٨مليون ليرة ، أي ما نسبته ٥٠% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العامة ، تليها الحسابات الجارية المدينة حيث بلغت قيمتها خلال العام نفسه ما قيمته ٣٤٣،٦٠٨ مليون ليرة ، أي بنسبة ٣٦% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العامة ، أما القروض الممنوحة للحكومة المركزية فشكلت ما نسبته ٩% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العامة عام ٢٠٠٩ ، أما

محفظة السندات فكان لها النصيب الأقل من إجمالي هذه التسهيلات حيث بلغت عام ٢٠٠٩ ما قيمته ١٩٣١ مليون بنسبة لم تتجاوز ٠,٢% ، أما الأنواع الأخرى من التسهيلات فشكلت ما نسبته ٥% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العامة .

جدول رقم (٢٥)

أنواع التسهيلات المصرفية وأهميتها النسبية و الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩

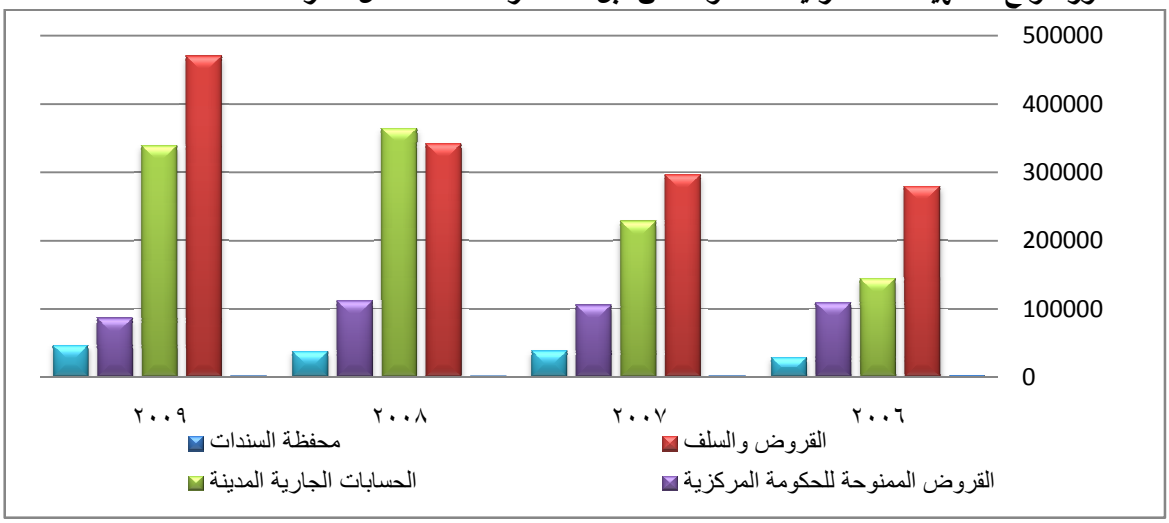
	2006	2007	2008	2009
محفظة السندات	2697 0.5%	1926 0.3%	1745 0.2%	1931 0.2%
القروض والسلف	279674 49.5%	296323 44.2%	341825 39.9%	467718 49.5%
الحسابات الجارية المدينة	144582 25.6%	228259 34.0%	363993 42.4%	343608 36.4%
القروض الممنوحة للحكومة المركزية	109281 19.2%	105741 15.7%	111877 13.1%	86501 9.2%
ديـــــون أخـــــرى	29153 5.2%	38750 5.8%	38139 4.4%	44802 4.7%
المجموع	**565387** **100%**	**670999** **100%**	**857579** **100%**	**944560** **100%**

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

والشكل التالي يبين تطور كل نوع من أنواع التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة ، حيث يتضح لنا أن القروض و السلف كان لها النصيب الأكبر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حيث شهدت نمواً مستمراً خلال هذه الفترة ، تليها الحسابات الجارية المدينة حيث شهدت أيضاً نمواً مستمراً خلال نفس الفترة باستثناء عام ٢٠٠٩ حيث شهدت انخفاضاً بسيطاً ، بينما بلغت أعلى مستوى لها خلال عام ٢٠٠٨ حيث شكلت النسبة الأكبر من التسهيلات المصرفية الممنوحة من المصارف العامة، أما بقية أنواع التسهيلات فشهدت استقراراً خلال الفترة نفسها .

شكل رقم (٢٥)

تطور أنواع التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

٣ - الموجودات الأجنبية :

شهدت الموجودات الأجنبية لدى المصارف العامة السورية تذبذباً خلال فترة الدراسة ، فقد بلغ حجم هذه الموجودات بنهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٣٩،٨٣٢ مليون ليرة بنسبة انخفاض بلغت ٥٢% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ . و الجدول التالي يظهر تطور الموجودات الأجنبية لدى المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٢٦)

تطور الموجودات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

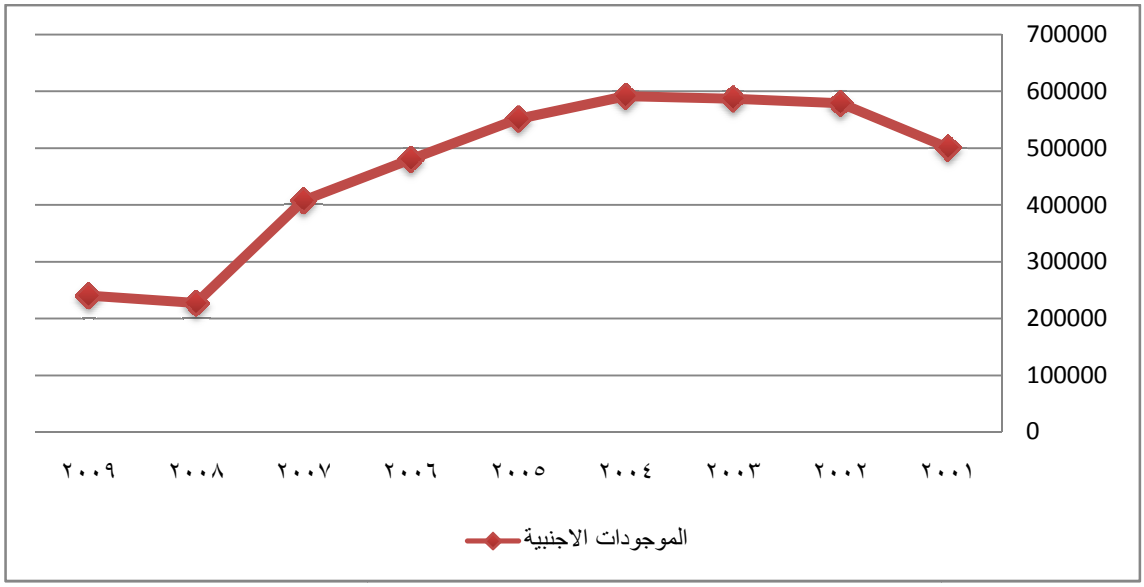
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الموجودات الأجنبية	500691	578803	586811	591352	551349	480273	407745	227068	239832
التغير	-	78112	8008	4541	-40003	-71076	-72528	-180677	12764
معدل النمو	-	16%	1%	1%	-7%	-13%	-15%	-44%	6%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	-52%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب الفروق و النسب بتصرف من الباحث

والشكل التالي يبين الانخفاض الذي طرأ على الموجودات الأجنبية لدى المصارف العامة السورية .

شكل رقم (٢٧)

تطور الموجودات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة

و كان معظم الموجودات الأجنبية لدى المصارف الحكومية السورية عبارة عن أرصدة لدى المراسلين في الخارج ، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الموجودات الأجنبية قرابة ١٠٠% خلال فترة الدراسة ، بينما لم تتجاوز الموجودات الأجنبية الأخرى ٠,٦% خلال الفترة نفسها .

جدول رقم (٢٧)

أنواع الموجودات الأجنبية وأهميتها النسبية لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أرصدة لدى المراسلين في الخارج	500405 99.9%	578409 99.9%	586422 99.9%	590953 99.9%	550950 99.9%	479403 99.8%	406687 99.7%	225789 99.4%	238356 99.4%
الموجودات الأجنبية الأخرى	286 0.1%	394 0.1%	389 0.1%	399 0.1%	399 0.1%	870 0.2%	1058 0.3%	1278 0.6%	1477 0.6%
المجموع	500691 100%	578803 100%	586811 100%	591352 100%	551349 100%	480273 100%	407745 100%	227068 100%	239832 100%

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث

٤ - الموجودات الأخرى :

فيما يتعلق بالموجودات الأخرى لدى المصارف العامة السورية فشهدت ارتفاعات خلال فترة الدراسة كان أكبرها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت قيمتها ٦٦،٨٦٨ مليون ليرة سورية، بمعدل نمو بلغ ١١٨% عما كانت عليه عام ٢٠٠٢ ، كذلك شهدت انخفاضات خلال الفترة نفسها كان أكبرها عام ٢٠٠٨ بمعدل انخفاض بلغ ٣٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٧ ، وبشكل عام بلغت الموجودات الأخرى لدى المصارف العامة ٤٣،١٠٥ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٩ بمعدل انخفاض بلغ ٢٦ % عما كانت عليه عام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٢٨)

تطور الموجودات الأخرى في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الموجودات الأخرى	58355	30690	66868	67405	49537	51129	64251	43344	43105
التغير	-	-27665	36178	537	-17868	1592	13121	-20907	-239
معدل النمو	-	-47%	118%	1%	-27%	3%	26%	-33%	-1%
نسبة التغير خلال الفترة كاملة	-26%								

المصدر : التقارير النقدية و المصرفية الصادرة عن البنك المركزي للأعوام المذكورة، وتم حساب الفروق و النسب بتصرف من الباحث

ثالثاً : تحليل ربحية المصارف العامة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ :

١- إيرادات المصارف العامة السورية .

يرى بعض الباحثين أن مبدأ تنويع الإيرادات وبشكل أكثر تحديدًا زيادة الدخل من غير الفوائد هو المعيار الأساسي في الحكم على كفاءة المصرف في مجال تغطية ربحيته، والسبب في ذلك يعود إلى أن زيادة الدخل من غير الفوائد سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات من جهة، وتقليل أثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان على ربحية المصرف من جهة أخرى .[٣٠]

والجدول التالي يبين مصادر الإيرادات في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٢٩)

مصادر الإيرادات و تطورها في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة سورية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد الدائنة	44086 75%	38556 64%	42723 61%	48298 46%	50091 60%	48456 48%	53602 22%	59357 16%	55762 67%
العمولات الدائنة	3104 5%	2567 4%	3497 6%	3576 3%	4831 6%	4988 5%	5544 2%	6119 2%	5064 6%
إيرادات من غير ف ع	4560 8%	10653 18%	10113 14%	42244 40%	14812 18%	32116 32%	169990 69%	269558 74%	2218 3%
الإيرادات التجارية	6764 11%	8039 13%	9095 13%	10483 10%	11078 12%	10199 11%	12057 5%	18485 5%	16911 20%
إيرادات أخرى	424 1%	390 1%	4513 6%	761 1%	3021 4%	4429 4%	4587 2%	9136 3%	3137 4%
المجموع	58938 100%	60205 100%	69941 100%	105362 100%	83833 100%	100188 100%	245780 100%	362655 100%	83092 100%

المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

يتضح من الجدول ما يلي :

- تعتمد المصارف العامة السورية بدرجة كبيرة على الإيرادات من الفوائد ، فقد بلغت الأهمية النسبية لهذا العنصر من عناصر الإيرادات ما نسبته (٤٦% إلى ٧٥%) من الإيرادات خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ باستثناء عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٢% و ١٦% على التوالي وذلك بسبب الارتفاع الكبير لإيرادات المصارف العامة السورية من غير الفوائد و العمولات على الرغم من ارتفاع إيرادات

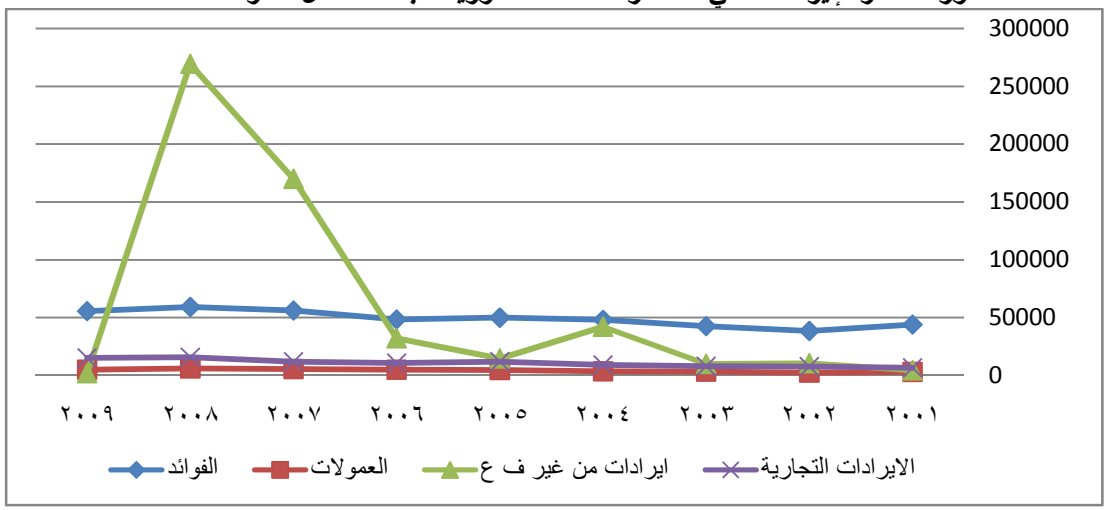
[٣٠] أبو زعيتر ، باسل ، مرجع سابق ، ص ٨٤

الفوائد خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (حيث بلغت إيرادات المصرف التجاري السوري من فروقات القطع الأجنبي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ما قيمته ١٦٨,٣٤٦ مليون ليرة و ٢٦٩،٠٥٠ مليون ليرة سورية على التوالي بمعدل نمو بلغ ٤٢٩% لعام ٢٠٠٧ و ٦٠% لعام ٢٠٠٨ لتنخفض عام ٢٠٠٩ بمعدل ٩٩,٥%)[٣١] .

- يلاحظ أن هناك تذبذباً في الإيرادات من غير الفوائد و العمولات والتي تتألف أساساً من إيرادات الاستثمارات المالية وإيرادات إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث شهدت ارتفاعات و انخفاضات متتالية خلال الفترة إلا أنها شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث شكلت هذه الإيرادات من إجمالي إيرادات المصارف العامة ما نسبته ٦٩% و ٧٤% على التوالي، إلا أن هذه الإيرادات انخفضت بنسبة ٩٩% خلال عام ٢٠٠٩.
- شكلت إيرادات المصارف من العمولات ما نسبته ٢% إلى ٦% خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة جدا .
- شكلت الإيرادات التجارية و هي الإيرادات الناتجة عن بيع المصرف الزراعي التعاوني بعض المستلزمات الهامة للفلاحين كالأسمدة و البذار و غيرها من المستلزمات . حيث شكلت الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع هذه ما نسبته ٥% إلى ٢٠% خلال فترة الدراسة .
- وبشكل عام فقد نمت إيرادات المصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة بمعدل ٤١%.

شكل رقم (٢٨)

تطور مصادر الإيرادات في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩



المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة

[٣١] التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩

٢- مصاريف وتكاليف المصارف العامة السورية .

تستطيع المصارف تعظيم ربحيتها من خلال تعظيم الإيرادات من جانب، إلا أنه يمكن أيضًا تعظيمها من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف، ويتم ذلك عن طريق ضبط التكاليف الإدارية والعمومية، وتقليل حجم الديون المتعثرة من خلال الإدارة الجيدة للعملية الائتمانية، ويمكن أيضًا ضبط التكاليف من خلال التقليل من حجم الفوائد المدفوعة، وذلك عن طريق التركيز على جذب ودائع التوفير والودائع تحت الطلب، بدلاً من التركيز على الودائع لأجل خاصة إذا كان المصرف يركز في عملية توظيف موارده على الاستثمار قصير الأجل.[٣٢]

ويبين الجدول التالي تطور بنود المصاريف لدى المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ .

جدول رقم (٣٠)

تطور المصاريف و التكاليف في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة سورية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	46026 81%	45958 78%	51338 76%	44392 68%	31862 47%	22001 37%	20269 9%	25153 8%	26637 51%
العمولات المدينة	103 0.18%	122 0.21%	166 0.25%	201 0.31%	307 0.46%	133 0.23%	91 0.04%	50 0.02%	118 0.23%
النفقات الإدارية	1710 3%	1934 3%	2122 3%	2343 4%	2907 4%	3632 6%	3782 2%	4094 1%	4097 8%
المصاريف التجارية	6732 12%	7756 13%	8024 12%	9109 14%	12070 18%	10731 18%	11961 6%	15807 5%	15318 30%
الاهتلاكات	179 0%	195 0%	224 0%	264 0%	326 0%	385 1%	489 0%	572 0%	680 1%
مصاريف أخرى	2296 4%	3328 6%	5630 8%	9063 14%	19606 29%	22134 38%	179705 83%	286433 86%	5016 10%
المجموع	57046 100%	59293 100%	67504 100%	65372 100%	67078 100%	59016 100%	216297 100%	332109 100%	51866 100%

المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

يتضح من الجدول ما يلي :

- شهدت الفوائد المدفوعة من قبل المصارف العامة السورية انخفاضاً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث انخفضت بمعدل ٤٢% خلال فترة الدراسة و مع ذلك فقد احتلت الفوائد المدينة النصيب الأكبر من مصاريف المصارف العامة السورية خلال اغلب فترات الدراسة حيث تراوحت نسبة الفوائد المدينة خلال فترة الدراسة ما بين ٣٧% و ٨١%

[٣٢] المرجع السابق ، ص ٨٧

من إجمالي المصاريف في المصارف العامة السورية باستثناء عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغت هذه النسبة ٩% و ٨% على التوالي . بينما شكلت المصاريف الأخرى للمصارف العامة النصيب الأكبر خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ذلك بسبب ارتفاع مصاريف فروقات تقييم العملات الأجنبية للمصرف التجاري السوري خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغت ١٧٤،٣٤٥ مليون ليرة و ٢٨٣,٠٧٣ مليون ليرة على التوالي، بمعدل نمو بلغ ٨٦٢% عام ٢٠٠٧ و ٦٢% خلال ٢٠٠٨ لتنخفض بعد ذلك بمعدل ٩٩% عام ٢٠٠٩[٣٣] .

- شهدت العمولات المدفوعة نمواً خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ بمعدل بلغ ١٩٨% لتنخفض بعد ذلك لتبلغ أدنى مستوياتها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت العمولات المدفوعة من قبل المصارف العامة السورية ٥٠ مليون ليرة لترتفع عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١١٨ مليون ليرة ، و أما بالنسبة للأهمية النسبية للعمولات المدفوعة فلم تتجاوز ٠,٢٣% من إجمالي مصاريف المصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة.
- أما المصاريف الإدارية و الاهتلاكات فقد شهدت نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة فقد نمت المصاريف الإدارية بمعدل ١٣٩% خلال فترة الدراسة و ذلك بسبب افتتاح المصارف لفروع جديدة و زيادة عدد الموظفين في هذه المصارف ، وأما الاهتلاكات فقد نمت بمعدل ٢٨٠% خلال فترة الدراسة و هذا أمر طبيعي لان الاهتلاكات تتراكم عاماً بعد عام .
- بشكل عام انخفضت مصاريف المصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة بمعدل ٢٧% بالرغم من ارتفاع هذه المصاريف خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ذلك بسبب ارتفاع مصاريف فروقات تقييم العملات الأجنبية للمصرف التجاري السوري خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كما ذكرنا سابقاً.

٣- تطور الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية .

عرفنا الربح في الفصل الأول لأي منشأة بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها من تكلفة تاريخية فالجدول التالي يبين لنا تطور الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية مجتمعة خلال فترة الدراسة .

[٣٣] التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩، لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (١)

جدول رقم (٣١)

تطور الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة سورية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأرباح الإجمالية	1892	912	2437	39990	16755	41172	29483	30546	31226
الفرق	-	-980	1525	37553	-23235	24417	-11689	1063	680
معدل النمو	-	-52%	167%	1541%	-58%	146%	-28%	4%	2%
معدل النمو خلال الفترة	1550%								

المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

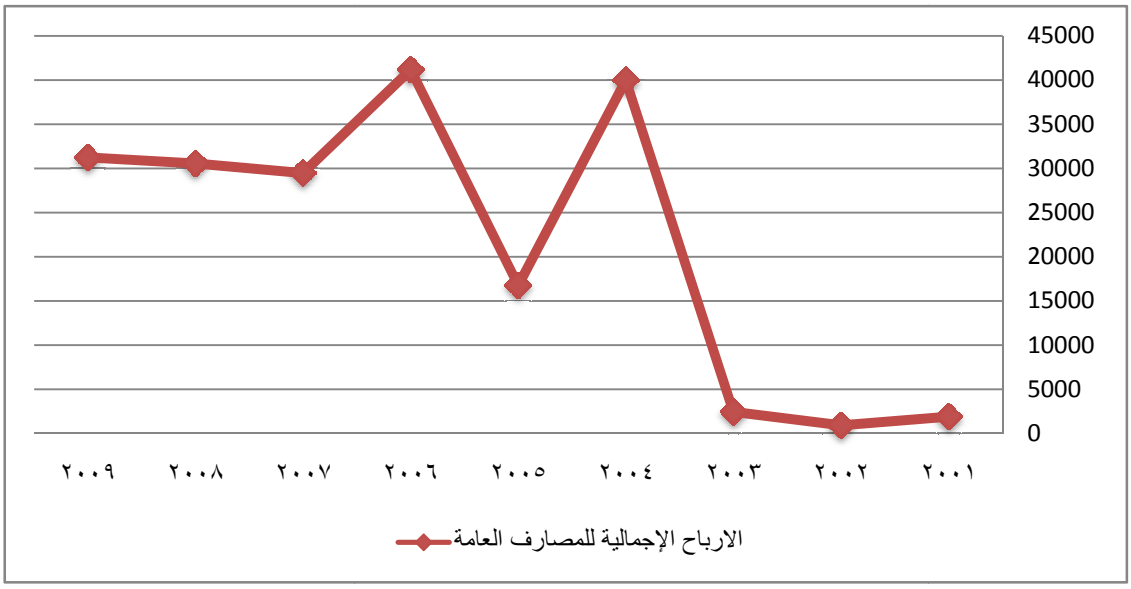
- شهدت الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية تذبذباً ملحوظاً خلال الدراسة ، حيث شهدت أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٦ حيث بلغت الأرباح الإجمالية ٤١،١٧٢ مليون ليرة سورية بمعدل نمو بلغ ١٤٦% عما كانت عليه عام ٢٠٠٥ و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري لأعلى مستوياتها حيث بلغت في عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٣٨،٩٧٤ مليون ليرة سورية بمعدل نمو بلغ ١٨٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٥ بالرغم من الخسائر الضخمة التي حققها مصرف الزراعي التعاوني البالغة ١،٩٥٠ مليون ليرة.[٣٤]
- أما أكبر انخفاض للأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية فقد كان في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت هذه الأرباح ما قيمته ما قيمته ١٦،٧٥٥ مليون ليرة سورية حيث انخفضت عما كانت عليه عام ٢٠٠٤ بمعدل ٥٨% ، و يعود ذلك إلى الخسائر الكبيرة التي حققها المصرف الزراعي التعاوني البالغة ١,٠٥٦ مليون ليرة سورية من جهة و انخفاض أرباح المصرف التجاري السوري بمعدل ٦٣% لتبلغ ١٣,٦٣٦ مليون ليرة و انخفاض أرباح المصرف الصناعي بمعدل ٥٠% من جهة أخرى .[٣٥]
- وبشكل عام فقد نمت الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة بنسبة ١٥٥٠% بالرغم من الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها لتبلغ ٣١،٢٢٦ مليون ليرة .

[٣٤] التقارير السنوية للمصارف العامة السورية ، لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (١,٣)
[٣٥] التقارير السنوية للمصارف العامة السورية ، لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (١,٣,٤)

- والشكل التالي يبين أن الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية شهدت نموا كبيراً خلال فترة الدراسة بالرغم من وجود انخفاض في أرباح هذه المصارف في بعض السنوات حيث بلغت ٣١،٢٢٦ مليون ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو قارب ١٥٥٠% عما كانت عليه عام ٢٠٠١ .

شكل رقم (٢٩)

تطور الأرباح الإجمالية في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة

٤- تطور ربحية المصارف العامة السورية .

أ - ربحية المصارف العامة السورية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة و تعتبر هذه النسبة مؤشراً على قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمارات محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين ، و يحسب معدل العائد على حقوق الملكية كالتالي :[٣٦]

$$\text{ROE} = \frac{Net\ Incom}{Common\ Equity}$$

[٣٦] بريجهام ، أوجين و إيرهاردت ، ميشيل ، الإدارة المالية : النظرية و التطبيق العملي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص٦٦٩ (بتصرف)

والجدول التالي يبين معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣٢)

تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة سورية

العام	صافي الربح	حقوق الملكية	ROE
2001	1,007	21,985	5%
2002	881	24,723	4%
2003	1,515	27,880	5%
2004	21,128	55,545	38%
2005	8,661	46,479	19%
2006	21,087	132,227	16%
2007	16,486	130,872	13%
2008	25,726	133,254	19%
2009	17,752	152,137	11%

المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- كان معدل العائد على حقوق الملكية متقارباً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ لترتفع بشكل كبير جداً لتصل إلى ٣٨% خلال عام ٢٠٠٤ مدعوماً بارتفاع العائد على حقوق الملكية للمصرف التجاري السوري الذي بلغ في تلك السنة ٦٠% و سبب الزيادة يعود إلى ارتفاع صافي أرباح المصارف العامة بمعدل ١٢٩٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٣ بينما بلغت نسبة نمو حجم حقوق الملكية للمصارف العامة السورية ٩٩% خلال نفس الفترة .
- شهد معدل العائد على حقوق الملكية تذبذباً خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ و يعود السبب في ذلك إلى تذبذب أرباح المصارف العامة السورية خلال هذه الفترة ، حيث انخفضت أرباح بعض هذه المصارف و قد حقق بعضها خسائر كبيرة كما بينا ذلك سابقاً، بينما شهدت حقوق الملكية للمصارف العامة نمو مستمراً طوال فترة الدراسة لتبلغ ١٥٢,١٣٧مليون ليرة عام ٢٠٠٩ بينما كانت تبلغ ٢١٩٨٥ مليون ليرة عام ٢٠٠١ .

ب- ربحية المصارف العامة السورية مقاسه بمعدل العائد على الأصول ROA.

كما ذكرنا سابقاً فإن معدل العائد على الأصول يقيس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة و استثمار أصولها لتوليد الأرباح من خلالها ، حيث يحسب هذا العائد كالتالي :[٣٧]

$$\text{ROA} = \frac{Net\ Incom}{\text{Total Assets}}$$

والجدول التالي يبين معدل العائد على الأصول للمصارف العامة السورية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣٣)

تطور معدل العائد على الأصول للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

الأرقام لأقرب مليون ليرة سورية

العام	صافي الربح	الموجودات	ROA
2001	1,007	976,613	0.1%
2002	881	1,047,506	0.1%
2003	1,515	1,141,700	0.1%
2004	21,128	1,219,520	1.7%
2005	8,661	1,241,912	0.7%
2006	21,087	1,246,651	1.7%
2007	16,486	1,296,923	1.3%
2008	25,726	1,392,482	1.8%
2009	17,752	1,562,846	1.1%

المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن العائد على الأصول لدى المصارف العامة السورية بقي ضعيفاً خلال فترة الدراسة فلم يتجاوز هذا المعدل في أفضل حالات نسبة ١,٧% وهي نسبة منخفضة جداً ، بينما قاربت هذه النسبة الصفر خلال الأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ و هذا الأمر يدل على ضعف إدارة المصارف العامة السورية في استخدام أصولها لتوليد الأرباح .

[٣٧] بريجهام ، أوجين و إيرهاردت ، ميشيل ، مرجع سابق ، ص٦٦٩

شكل رقم (٣٠)

تطور معدل العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الأصول للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩



المصدر : التقارير السنوية للمصارف العامة للأعوام المذكورة ، تم تجميع البيانات و حساب النسب بتصرف من الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة : أية ٣٢

قال صلى الله عليه و سلم:

﴿ إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ﴾

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن ، و لو زيد هذا لكان يستحسن ،

ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ،

وهذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

العماد الأصفهاني

إهداء

إلى من أستمد منها الدفء والحنان.. .. ..

إلى من ربتني على العفة والكرامة والشرف.. .. ..

إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة أظفاري.. .. ..

إلى أمي . . . أملي و مستقبلي

إلى من منحني كل شيء .. .. ولم يأخذ مني شيئاً ...

إلى من رباني بحبات العرق .. .. .. وماء العيون.. ..

إلى أبي . . . . . قدوتي و مفخرتي

إلى من شاطروني الألم والأمل.. .. ..

وقاسموني شظف العيش وقسوة الحياة.. .. ..

من أجل أن نصبح لبنات صالحة للدين وللوطن.. ..

إلى إخوتي . . . . . عزوتي و رصيدي

إلى من أقضي معهم أجمل الأيام بحلوها ومرها....

إلى من حياتي معهم زاخرة بالحب نابضة بالحياة...إلى رفقاء الطريق....

إلى المخلصين الأوفياء منهم...إلى كل لحظة نعيشها سوياً

إلى أصدقائي . . . . .مرآة نفسي

شكر و تقدير

الحمد الله والشكر له سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام دراستي هذه ، ولولا توفيقه عز وجل لما تحقق من ذلك شيء ..... وبعد.
يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من تعجز كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه، إلى أستاذي الفاضل الدكتور: محمد حمرة الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يدخر جهداً في تقديم النصائح والإرشادات لإنجاز هذه الدراسة فكان نعم المشرف ونعم المعلم ، ونفس معاني الشكر و التقدير أتوجه بها إلى الأساتذة أعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة فجزاهما الله خيراً وزادهما علماً وقدراً.
كما أتوجه بجزيل الشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة والتشجيع في إنجاز رسالتي هذه.

الفـــهـــــرس

أية قرآنية و حديث شريف	I
كلمة	II
إهداء	III
شكر وتقدير	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
ملخص الدراسة	IX

أهمية الدراسة	أ
أهداف الدراسة	أ
مشكلة الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
منهجية الدراسة	ج
مجتمع و عينة الدراسة	د
متغيرات الدراسة	د
محددات الدراسة	د
الدراسات السابقة	هـ

الفصل الأول	المصارف ودورها في الاقتصاد الوطني		١
➢	**المبحث الأول**	**تعريف المصارف و خصائصها**	٢
	*	أولاً : تعريف المصارف .	٢
	*	ثانياً : التطور التاريخي للمصارف .	٤
	*	ثالثاً : الهيكل التنظيمي للمصارف .	٥
	*	رابعاً : هيكل الجهاز المصرفي .	٨
➢	**المبحث الثاني**	**هيكل الموجودات و المطاليب في المصارف**	١٥
	*	أولاً: مفهوم الهيكل المالي و أهميته .	١٥
	*	ثانياً : هيكل المطاليب في المصارف	١٦
	*	ثالثاً : هيكل الموجودات في المصارف .	٢٤
➢	**المبحث الثالث**	**مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة فيها .**	٣٠
	*	أولاً: الفرق بين الربح و الربحية	٣٠
	*	ثانياً: معايير قياس الربحية في المصارف	٣٣
	*	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الربحية	٣٥
➢	**المبحث الرابع**	**دور المصارف في الاقتصاد الوطني .**	٣٩
	*	أولاً: التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة في سورية	٤٠
	*	ثانياً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة في سورية	٤٢
	*	ثالثاً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات العقارية في سورية	٤٤
	*	رابعاً : التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة في سورية	٤٥

الفصل الثاني	النظام المصرفي في سورية		٤٧
➢	**المبحث الأول**	**التطور التاريخي للنظام المصرفي في سورية**	٤٨
	*	أولاً : مرحلة ما قبل عام ١٩٥٩ .	٤٨
	*	ثانياً : مرحلة ما بين عامي ١٩٥٩ و ٢٠٠٠	٥٠
	*	ثالثاً : مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠	٥٣

➢	**المبحث الثاني**	**هيكل النظام المصرفي في سورية و خصائصه**	٥٥
	*	أولاً : هيكل النظام المصرفي في سورية	٥٥
	*	ثانياً : خصائص و سمات النظام المصرفي في سورية .	٧٢
➢	**المبحث الثالث**	**تطور مصادر الأموال و استخداماتها في المصارف العامة السورية و تطور ربحيتها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩**	٧٧
	*	أولاً : تطور مصادر الأموال في المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩.	٧٩
	*	ثانياً : تطور استخدامات الأموال في المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ .	٨٩
	*	ثالثاً : تطور ربحية المصارف العامة السورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩.	١٠٠

الفصل الثالث		تحليل البيانات واختبار الفرضيات	١٠٩
➢	**المبحث الأول**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف التجاري السوري.**	١١١
	*	أولاً : نشأة المصرف التجاري و تطوره.	١١١
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف التجاري السوري.	١١٤
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١١٥
➢	**المبحث الثاني**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الزراعي التعاوني.**	١٢٣
	*	أولاً : نشأة المصرف الزراعي التعاوني و تطوره.	١٢٣
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الزراعي التعاوني .	١٢٦
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١٢٦
➢	**المبحث الثالث**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف العقاري.**	١٣٢
	*	أولاً : نشأة المصرف العقاري و تطوره.	١٣٢
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف العقاري .	١٣٤
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١٣٥
➢	**المبحث الرابع**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات للمصرف الصناعي.**	١٤٤
	*	أولاً : نشأة المصرف الصناعي و تطوره.	١٤٤
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصرف الصناعي .	١٤٦
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١٤٦
➢	**المبحث الخامس**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التوفير.**	١٥٣
	*	أولاً : نشأة مصرف التوفير و تطوره.	١٥٣
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التوفير.	١٥٥
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١٥٥
➢	**المبحث السادس**	**تحليل البيانات و اختبار الفرضيات لمصرف التسليف الشعبي.**	١٦١
	*	أولاً : نشأة مصرف التسليف الشعبي و تطوره.	١٦١
	*	ثانيا : تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة لمصرف التسليف الشعبي .	١٦٣
	*	ثالثاً : اختبار الفرضيات	١٦٤

الفصل الرابع		النتائج والتوصيات	
➢	**أولاً**	**النتائج**	١٧٢
➢	**ثانياً**	**التوصيات**	١٧٥
➢	**ثالثاً**	**المراجع**	١٧٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف المحلية السورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٤٠
٢	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٤١
٣	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٤٣
٤	تطور حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٤٤
٥	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٤٥
٦	تطور أعداد وفروع المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٥٨
٧	تطور عدد فروع المصارف الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩	٧٠
٨	تطور مصادر واستخدامات الأموال لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٧٨
٩	تطور مصادر أموال المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٧٩
١٠	الأهمية النسبية لمصادر الأموال لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٨٠
١١	تطور الودائع في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٨١
١٢	تطور كل نوع من أنواع الودائع وأهميتها النسبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٨٢
١٣	توزيع الودائع حسب المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٨٤
١٤	تطور الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠٠٩	٨٦
١٥	حقوق الملكية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩	٨٧
١٦	تطور التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩	٨٨
١٧	تطور أنواع التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩	٨٨
١٨	تطور شهادات الإيداع و الالتزامات الأجنبية و باقي المطاليب في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٨٩
١٩	استخدامات الأموال و أهميتها النسبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٠
٢٠	تطور النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٢
٢١	تطور حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي من إجمالي النقدية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٣
٢٢	حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي بالليرة السورية و العملات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٤
٢٣	نمو التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٥
٢٤	الجهات المستفيدة من التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٦
٢٥	أنواع التسهيلات المصرفية وأهميتها النسبية و الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩	٩٧
٢٦	تطور الموجودات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٨
٢٧	أنواع الموجودات الأجنبية وأهميتها النسبية لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٩
٢٨	تطور الموجودات الأخرى في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	٩٩
٢٩	مصادر الإيرادات و تطورها في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٠٠
٣٠	تطور المصاريف و التكاليف في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٠٢
٣١	تطور الأرباح الإجمالية للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٠٤
٣٢	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٠٦
٣٣	تطور معدل العائد على الأصول للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٠٧
٣٤	البيانات و المؤشرات المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١١٢
٣٥	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة للمصرف التجاري السوري	١١٤
٣٦	البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٢٤
٣٧	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة للمصرف الزراعي	١٢٦
٣٨	البيانات و المؤشرات المالية للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٣٣
٣٩	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة للمصرف العقاري	١٣٥
٤٠	البيانات و المؤشرات المالية للمصرف الصناعي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩	١٤٤
٤١	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة للمصرف الصناعي	١٤٦

٤٢	البيانات و المؤشرات المالية لمصرف التوفير خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	١٥٣
٤٣	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة لمصرف التوفير	١٥٥
٤٤	البيانات و المؤشرات المالية لمصرف التسليف الشعبي خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	١٦٢
٤٥	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة لمصرف التسليف الشعبي	١٦٤

قائمة الأشكال البيانية

رقم الجدول	الشكل البياني	الصفحة
١	الهيكل التنظيمي لفروع أحد المصارف المتوسطة الحجم	٦
٢	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لأحد المصارف المتوسطة الحجم	٧
٣	حصة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية عام ٢٠٠٩	٤١
٤	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٤٢
٥	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٤٣
٦	تطور حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٤٤
٧	تطور حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة من قبل المصارف المحلية خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٤٥
٨	العلاقة الأساسية بين الحكومة و السلطات النقدية	٥٧
٩	تطور فروع المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٥٩
١٠	حصة كل مصرف من المصارف العامة من الحصة السوقية الإجمالية للمصارف العامة مجتمعة لعام ٢٠٠٩	٥٩
١١	تطور عدد فروع المصارف الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩	٧١
١٢	حصة كل من المصارف الخاصة و العامة من إجمالي الفروع المنتشرة في سورية عام ٢٠٠٩	٧٢
١٣	تطور مصادر واستخدامات المصارف الأموال في العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٧٩
١٤	الأهمية النسبية لمصادر الأموال في المصارف العامة خلال عام ٢٠٠٩	٨٠
١٥	تطور الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩	٨١
١٦	تطور كل نوع من أنواع الودائع في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩	٨٣
١٧	تطور الأموال المقترضة من المصرف المركزي من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٨٦
١٨	تطور حقوق الملكية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩	٨٧
١٩	تطور أنواع التأمينات في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩	٨٨
٢٠	تطور استخدامات الأموال و أهميتها النسبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٩١
٢١	تطور النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٩٢
٢٢	تطور حصة كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي من إجمالي النقدية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	٩٣
٢٣	تطور كل من النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي بالليرة السورية و العملات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	٩٤
٢٤	تطور التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٩٥
٢٥	الجهات المستفيدة من التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٩٦
٢٦	تطور أنواع التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩	٩٧
٢٧	تطور الموجودات الأجنبية في المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩	٩٨
٢٨	تطور مصادر الإيرادات في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	١٠١
٢٩	تطور الأرباح الإجمالية في المصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	١٠٥
٣٠	تطور معدل العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الأصول للمصارف العامة السورية مجتمعةً خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩	١٠٨

ملخص الدراسة

محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سورية

دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المحددة لربحية المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ ، و ذلك من خلال التركيز على تلك العوامل، وقد اشتملت الدراسة على جميع المصارف العامة العاملة في سورية وهي : المصرف التجاري السوري ، و المصرف العقاري ، و المصرف الزراعي التعاوني ، و المصرف الصناعي ، و مصرف التسليف الشعبي ، و مصرف التوفير . وقد تم تجميع بيانات المصارف العامة خلال الفترة ٢٠٠١ –٢٠٠٩ وتحليلها إحصائيًا من خلال دراسة ربحية المصارف العامة مقاسه بسلوك المتغير التابع المتمثل بالأرباح الإجمالية ، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم السيولة ، و حجم الموجودات ، و حجم حقوق الملكية ، و حجم التسهيلات ، و حجم الودائع ، و حجم الأموال المقترضة ، و حجم الاستثمارات المالية . ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

١. يوجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري من جهة و بين حجم حقوق الملكية ، و حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، وحجم الاستثمارات المالية من جهة أخرى.
٢. يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري، و بين حجم السيولة لديه .
٣. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني، و حجم حقوق الملكية للمصرف .
٤. يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري من جهة وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات الائتمانية و حجم الودائع و حجم الأموال المقترضة و حجم الاستثمارات المالية من جهة أخرى .
٥. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم السيولة من جهة أخرى

٦. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى

٧. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير من جهة وأي من المتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

٨. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي من جهة ، وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة و حجم الودائع لدى المصرف من جهة أخرى.

وأخيرًا أكدت الدراسة على مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تزيد من ربحية المصارف العامة أهمها:

١. أن تعمل هذه المصرف على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

٢. البحث عن وسائل تمكن هذه المصارف من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لديها لما تمثله من مصدر هام للدخل.

٣. تطوير واستحداث خدمات مصرفية يمكن من خلالها زيادة إيرادات المصارف.

٤. التركيز على جذب ودائع التوفير والتقليل من التركيز على جذب الودائع لأجل من أجل تخفيض تكلفة الودائع .

١- النتائج:

بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. تعتبر القوائم المالية المعدة من قبل المصارف العامة السورية غير متجانسة مع المبادئ و المعايير المحاسبية الدولية ، من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية ، و عدم الإفصاح الكافي عن البيانات المحاسبية بشكل سليم وفقاً لهذه المعايير.
٢. كان لقطاع التجارة النصيب الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف السورية بنسبة بلغت ٤٩% من إجمالي هذه التسهيلات ، بينما كان لقطاع الصناعة النصيب الأقل من هذه التسهيلات بنسبة لم تتجاوز ٨% طول فترة الدراسة .
٣. تعتبر الودائع أكثر المصادر المالية أهمية و التي تعتمد عليها المصارف العامة السورية لتمويل موجوداتها حيث بلغت نسبتها ٥٣% من إجمالي مصادر الأموال لهذه المصارف طول فترة الدراسة ، تليها في الأهمية الاقتراض من المصرف المركزي بنسبة بلغت ١٤% .
٤. شكلت الودائع تحت الطلب النسبة الأكبر من حجم الودائع المودعة لدى المصارف العامة السورية بنسبة بلغت ٤٢% من إجمالي هذه الودائع خلال فترة الدراسة ، تليها ودائع التوفير بنسبة ٣٩% ومن ثم الودائع لأجل و الودائع بالعملة بالأجنبية بنسبة ١٠% لكل منهما .
٥. يملك المصرف التجاري السوري الحصة الأكبر من حجم الودائع المودعة لدى المصارف العامة السورية، حيث أنه امتلك أكثر من ٦٧% من إجمالي الودائع لدى هذه المصارف ، يليه المصرف العقاري بنسبة قاربت ١٤% ، فمصرف التسليف الشعبي بنسبة ١١% ، بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٣% لكل من مصرف التوفير و المصرف الصناعي و المصرف الزراعي التعاوني .
٦. شكلت التسهيلات الائتمانية النسبة الأكبر من استخدامات الأموال لدى المصارف العامة السورية بنسبة تجاوزت ٤٦% من هذه الموجودات ، بينما لم تتجاوز هذه النسبة ١٠% بالنسبة لحجم الأموال الجاهزة .
٧. تعتبر الدولة المستفيد الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العامة السورية بنسبة بلغت ٦٩ % من حجم هذه التسهيلات ، بينما لم تتجاوز حصة القطاع الخاص من هذه التسهيلات ٣١% .

٨. شكلت الفوائد الدائنة النسبة الأكبر من الإيرادات لدى المصارف العامة السورية بنسبة بلغت ٦٠% من إجمالي هذه الإيرادات خلال فترة الدراسة ، بينما شكلت الإيرادات من العمولات و الإيرادات الاستثمارية النسبة الأقل من هذه الإيرادات بنسبة بلغت ٥% و ١٩% على التوالي .

٩. شكلت الفوائد المدينة النسبة الأكبر من التكاليف التي تتحملها المصارف العامة السورية بنسبة بلغت ٦٣% من إجمالي هذه التكاليف خلال فترة الدراسة ، بينما شكلت التكاليف من العمولات النسبة الأقل لهذه المصارف بنسبة بلغت ٠,٢١% .

١٠. يحتفظ المصرف التجاري السوري بأموال جاهزة تعادل تقريباً حجم الودائع المودعة، لديه مما يدل على أن المصرف التجاري السوري يعتمد بدرجة كبيرة على رأسماله و الاقتراض من المصرف المركزي و المصارف الأخرى لتمويل التسهيلات الممنوحة من قبله .

١١. حقق المصرف التجاري السوري أعلى عائد على حقوق الملكية من بين المصارف العامة بنسبة بلغت ٢٠% خلال فترة الدراسة ، يليه المصرف العقاري بنسبة ١٨% ، فمصرف التسليف الشعبي بنسبة ١٣% ، ثم كل من المصرف الصناعي و مصرف التوفير بنسبة ٦% لكل منهما ، بينما حقق المصرف الزراعي أقل عائد على حقوق الملكية بنسبة بلغت ٢% فقط .

١٢. يعتبر المصرف الزراعي التعاوني و المصرف العقاري أكثر المصارف قدرة على توظيف الأموال المودعة لديها ، حيث بلغت نسبة التوظيف لدى المصرف الزراعي ٩٧% و ٨١% للمصرف العقاري ، بينما كان مصرف التوفير أقل المصارف العامة قدرة على توظيف هذه الأموال حيث لم تتجاوز هذه النسبة ١٤% خلال فترة الدراسة .

١٣. لجوء كل من المصرف التجاري السوري ، و مصرف الزراعي التعاوني إلى الاقتراض من المصرف المركزي ، و المصارف الأخرى بشكل كبير كمصدر لتمويل موجوداتهما ، بالرغم من عدم قدرتهما على توظيف هذه الأموال في قنوات استثمارية مربحة . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الأموال الجاهزة لهما بصورة كبيرة و خاصة للمصرف الزراعي حيث بلغت نسبة السيولة لديه ٣٩٤% بينما بلغت هذه النسبة ١٣٦% للمصرف التجاري السوري .

١٤. كفاءة إدارة المصرف العقاري و مصرف التسليف الشعبي في إدارة السيولة لديهما ، حيث احتفظا بنسبة مستقرة من الأموال الجاهزة لمواجه السحوبات في الودائع بنسب مقاربة للنسبة المقررة من قبل المصرف المركزي و هي ٢٠%.

١٥. يعتبر مصرف التوفير المصرف الوحيد الذي لم يلجأ إلى الاقتراض من المصرف المركزي أو من مصدر أخرى على عكس باقي المصارف العامة الأخرى .

١٦. يعتبر المصرف الزراعي التعاوني مصرف خدمي يعتمد على الاقتراض من المصرف المركزي و المصارف الأخرى لتمويل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله .

١٧. يوجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري من جهة و بين حجم حقوق الملكية ، و حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، وحجم الاستثمارات المالية من جهة أخرى .

١٨. يوجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري، و بين حجم السيولة لديه .

١٩. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الزراعي التعاوني، و حجم حقوق الملكية للمصرف .

٢٠. يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف العقاري من جهة وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات الائتمانية و حجم الودائع و حجم الأموال المقترضة و حجم الاستثمارات المالية من جهة أخرى .

٢١. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم السيولة من جهة أخرى.

٢٢. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي من جهة و حجم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى.

٢٣. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير من جهة وأي من المتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

٢٤. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الإجمالية لمصرف التسليف الشعبي من جهة ، وحجم السيولة و حجم الموجودات و حجم حقوق الملكية و حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة و حجم الودائع لدى المصرف من جهة أخرى.

٢- التوصيات:

تتجلى أهم التوصيات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى ما يلي :

١. ضرورة التزام المصارف العامة بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالقطاع المصرفي ، لأن هذه المعايير تساهم في الإفصاح عن كل البيانات و المعلومات المالية و المحاسبية الضرورية لإعطاء فكرة واضحة عن طبيعة النشاط المصرفي و أهم الخدمات التي يقدمها و المعلومات التي تفيد المودعين و الباحثين و المالكين .

٢. ضرورة قيام المصارف السورية بتخصيص حجم اكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها للقطاع الزراعي و الصناعي و العقاري نتيجة ما تساهم به تلك القطاعات في تنمية الاقتصاد الوطني و تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

٣. ضرورة قيام المصارف العامة السورية بالتنويع الجيد لاستثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

٤. يتوجب على المصارف العامة السورية العمل على تنمية قدرتها على المنافسة فيما يتعلق بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية ، من خلال استقطاب المزيد من العملاء من القطاع الخاص ، والتخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها وذلك من أجل زيادة توظيفات الموارد لديها وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح.

٥. يتوجب على المصارف العامة السورية العمل على تخفيض تكاليف الفوائد المدينة ، من خلال جذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الودائع لديها .

٦. ضرورة عدم تركيز المصارف العامة على قطاع اقتصادي معين للتعامل معه ، و إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى ، والانتقال من مصارف متخصصة تخدم نشاطاً محدداً إلى مصارف شاملة تخدم جميع النشاطات الاقتصادية لأن التنويع في القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض المخاطر في كل قطاع .

٧. التوجه نحو اندماج المصارف العامة السورية إذ أن كبر حجم هذه المصارف يؤدي إلى زيادة قدرتها على تحقيق الربحية .

٨. ضرورة عدم اعتماد المصارف العامة السورية على المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة و المدينة ، والعمولات المقبوضة من المقترضين وبين المدفوعة للمودعين، بل عليها التركيز على الإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية كالوساطة التأمينية ، و تأجير الأصول ، و تمويل حيازتها ، و إدارة المحافظ المالية ، و الإسهام في إنشاء صناديق الاستثمار وغيرها من الخدمات الأخرى لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة .

٩. إيلاء السيولة النقدية مزيدًا من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير سلبي على ربحية المصارف العامة السورية .

١٠. ضرورة اهتمام المصارف العامة السورية بالجانب الإعلامي و التسويقي للخدمات المالية معتمدين بذلك على وسائل الإعلام و التكنولوجيا التي من شأنها زيادة ثقة الجمهور بالبنوك .

١١. العمل على زيادة انتشار المصارف العامة السورية جغرافيًا و خاصة لمصرف التوفير و المصرف العقاري . حيث أن زيادة عدد فروع المصرف تزيد من قدرته على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية، وذلك ينعكس بدوره على ربحيتها.

١٢. ضرورة العمل على استحداث وتطوير خدمات مصرفية تساهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل مع المصارف العامة السورية ، و خاصة في ظل زيادة عدد المصارف الخاصة .

١٣. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

١٤. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية التي تدرس العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف العامة كالأوضاع السياسية والاقتصادية والتشريعات القانونية..... إلخ .

١٥. تشجيع الدراسات التي تهتم بدراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية التقليدية و الإسلامية لما لهذه المصارف أهمية في مجتمعنا .

قائمة المراجع

١- المراجع العربية

١. الهندي ، منير : إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، ١٩٩٦ .
٢. حمرة ، محمد : ادارة المصارف ، مطبوعات جامعة دمشق ، ٢٠١١
٣. عبد الله ، خالد و الطراد،إبراهيم : إدارة العمليات المصرفية:المحلية و الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة ١ ٢٠٠٦ ،.
٤. معروف ، هوشيار :تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٥ .
٥. الشماع ، خليل : أساسيات العمليات المصرفية ، الاكادمية العربية للعلوم المصرفية ، الأردن ، ٢٠٠٥ .
٦. رمضان ، محمد سعيد : إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .
٧. القاضي ، حسين : الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٢.
٨. سعيفان ، سمير : قضايا الإصلاح الاقتصادي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣.
٩. فليح ، خلف : البنوك الإسلامية ، عالم الكتب الحديثة ، اربد ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
١٠. الطراد ، إسماعيل و أمين، خالد : إدارة العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى. التاريخ.
١١. شاكر ، نبيل : التحليل المالي و كتابة التقارير المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨.
١٢. رمضان ، زياد و جودة ، محفوظ : إدارة البنوك ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
١٣. أبو عاصي ، حمزة : المحاسبة المتقدمة في الشركات ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦.
١٤. عبد الحميد ، عبد المطلب : البنوك الشاملة : عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٨ .
١٥. هندي ، منير ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،الطبعة الرابعة ، ١٩٩٩ .
١٦. الشعار ، محمد نضال : أسس العمل المصرفي ، الجندي للطباعة و النشر ، حلب ، ٢٠٠٥.
١٧. محيسن ، عبد الحليم : البنوك و المؤسسات المالية الأخرى ، المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن

١٨. الحيالي ، وليد : المحاسبة المتوسطة ، دار حنين للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبيعة ١ ،١٩٩٦ .
١٩. حنان ، رضوان : النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
٢٠. مفلح ، عقل : مقدمة في الإدارة المالية ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .
٢١. جمعة ، محمد صالح : السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠، دار الرضا للنشر ،٢٠٠٥ .
٢٢. سقر ، أحمد : تحديات العولمة و متطلبات التعاون الاقتصادي ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠١ .
٢٣. كنعان ، علي : النظام النقدي و المصرفي السوري : مشكلاته و اتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ .
٢٤. بريجهام ، أوجين و إيرهاردت ، ميشيل : الإدارة المالية النظرية و التطبيق العملي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

٢- المراجع الأجنبية

25. George H , Hempel . Donald G , Simonson & Alan B Goleman : Bank management : Text and Cases , 4th ed , Jonh Wiley and Sons , NY ,USA , 1994 .
26. Thomson's Dictionary of banking , 11th ed , The new publishing Co.Ltd .
27. Frederic , Mishkin: Financial Markets and Intitutes , World Student Services ,2003 .
28. Rose, peter: commercial Bank Management, 3th ed., the McGraw hill Companies, USA,1996.
29. Paulf , Jessups : Modern Bank Management , HF , Newy ork , 1995.
30. Brigham, Eugene F. and Ehrhardt, Michael: Financial Management Theory and Practice, R. R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005.
31. Attar Abdul Rahman :the story of money and bank in Syria1880-1980 , 1994.
32. Reed, Gill: Commercial Banking, Op. Cit,2004

٣- المقالات و الرسائل العلمية

٣٣. مخلوف ، مي: مصادر التمويل وأثرها في تنفيذ الاستثمارات في المصارف المتخصصة في سورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ .

٣٤. زيدان ، منذر : الأجهزة المصرفية ودورها في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية : العلاقة بين التمويل المصرفي و التمويل السوقي ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ .
٣٥. عبد الهادي ، اسماعيل : الأثار المحتملة لاتفاقية التجارة العامة في الخدمات على القطاع المصرفي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ .
٣٦. أبو زعيتر ، باسل : العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، غزة ، فلسطين ، ٢٠٠٦ .
٣٧. المشهراوي ، أحمد : أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ، فلسطين ، ٢٠٠٧ .
٣٨. الأنديجاني ، مها: محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، ٢٠٠٧.
٣٩. صيام ، وليد و خريوش ،حسني: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، مجلد١٦ ، عدد٢ ،٢٠٠٢.
٤٠. الرشدان ، أيمن : محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن،٢٠٠٢.
٤١. الباسط ، هشام : تحديث و تطوير القطاع المالي و المصرفي في سورية ، دمشق حلقة عمل لصندوق النقد العربي، ٢٠٠١.
٤٢. الجنة الرقابة المصرفية العربية ، الاجتماع العاشر : أسس قياس الربحية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الإمارات ، ٢٠٠١
٤٣. منصور ، محمد : السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة ، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، ٢٠٠١ .

٤- النشرات و الدوريات .

٤٤. التقارير النقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي السوري للأعوام ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٩ .
٤٥. المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٩ .
٤٦. التقارير السنوية و التقارير الختامية للمصارف العامة السورية للأعوام ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٩ .

٥- القوانين .

٤٧. رئيس الجمهورية العربية السورية ، القانون رقم ٢٣ الخاص بتشكيل مجلس النقد و التسليف ، ٢٠٠٢
٤٨. رئيس الجمهورية العربية السورية : القانون رقم ٢٨ الخاص بتأسيس المصارف الخاصة، ٢٠٠١
٤٩. رئيس الجمهورية العربية السورية ، القانون رقم ٣٥ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٥
٥٠. رئيس الجمهورية العربية السورية ، قانون رقم ٢٣ : قانون النقد الأساسي ،٢٠٠٢.

٥١. رئيس الجمهورية العربية السورية ، قانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالمصرف التجاري السوري .
٥٢. رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠١٠ الخاص بالمصرف الصناعي .
٥٣. رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف الزراعي التعاوني .
٥٤. رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف العقاري .
٥٥. رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمصرف التسليف الشعبي .
٥٦. رئيس الجمهورية العربية السورية ، المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمصرف التوفير .

الـمـلاحـــق

أهمية الدراسة

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

١. تساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بمحددات الربحية في المصارف العامة السورية ، بهدف تعزيز هذه الربحية مما يحقق مصدر اطمئنان للمودعين ، وموضع ثقة للجهات الرسمية.
٢. تساهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد متخذي القرار في سلطة النقد ،والجهات الأخرى ذات العلاقة، للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم متطلبات الربحية في الجهاز المصرفي الحكومي، وبما يحقق النمو والتقدم لهذا الجهاز.
٣. تفتح المجال أمام دراسات أخرى لتتناول بالدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف .
٤. تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تناولت محددات ربحية المصارف العامة العاملة في سورية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية :

- التعرف على محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سورية.
- الوقوف على مصادر أموال المصارف العامة واستخداماتها بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها وتأثير ذلك على أداء الجهاز المصرفي .
- التنبؤ بربحية المصارف العامة من خلال العوامل المؤثرة فيها باستخدام النموذج المستنتج من الدراسة .
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف العامة و تحسين ربحيتها و معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها.

مشكلة الدراسة

إذا كان تعظيم الربح هو الهدف الأول لأي منشأة أعمال ، فإن المصارف أولى بتحقيق هذا الهدف على اعتبار أنها بالأساس مؤسسات مالية تهدف للربح ، هذا إلى جانب وظائفها

الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية وغيرها ، وعلى الرغم من تطور القطاع العام المصرفي في سورية خلال السنوات القليلة الماضية من خلال افتتاح العديد من البنوك التي انتشرت فروعها بجميع المناطق و المحافظات ، و تنوعت و تطورت خدماتها بشكل كبير ، إلا أن بعضها حقق أرباحا متواضعة خلال أغلب فترة الدراسة و أحيانا تعرضت لخسائر متراكمة، ولذلك فإن هذا الأمر يشكل مشكلة بحثية تستوجب الدراسة و التعمق في بحث الأسباب الكامنة وراء ذلك ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي :

ما هي محددات ربحية المصارف العامة العاملة في سورية ؟

و يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. **ما هي العلاقة بين السيولة النقدية لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها .**
٢. **ما هي العلاقة بين حجم المصارف العامة السورية مقاسه بحجم موجوداتها و ربحيتها.**
٣. **ما هي العلاقة بين حجم حقوق الملكية للمصارف العامة السورية و ربحيتها.**
٤. **ما هي العلاقة بين حجم التسهيلات المصرفية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف العامة السورية و ربحيتها.**
٥. **ماهي العلاقة بين حجم الودائع لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها.**
٦. **ما هي العلاقة بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصارف العامة السورية و ربحيتها.**
٧. **ماهي العلاقة بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها.**

فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي يمكن صياغتها كالأتي:

الفرضية الأولى :	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها .
الفرضية الثانية:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصارف العامة السورية مقاسه بحجم موجوداتها و ربحيتها
الفرضية الثالثة:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم حقوق الملكية للمصارف العامة السورية و ربحيتها.
الفرضية الرابعة:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف العامة السورية و ربحيتها.

الفرضية الخامسة:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها.
الفرضية السادسة:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المقترضة من قبل المصارف العامة السورية و ربحيتها.
الفرضية السابعة:	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات المالية لدى المصارف العامة السورية و ربحيتها.

منهجية الدراسة

أولا: جمع البيانات

ستعتمد الدراسة في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للمصارف العامة موضوع الدراسة وكذلك الإحصائيات الصادرة عن سلطة النقد ، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

ثانيا : منهج تحليل البيانات

تبحث الدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، لذا سوف تعتمد على منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية :

- تحليل الانحدار البسيط (regression) وذلك لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر على عناصر الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- معامل التحديد المعدل R^2 .

مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف العامة العاملة في سورية و البالغ عددها ستة مصارف وهي :

١. المصرف التجاري السوري

٢. المصرف العقاري
٣. المصرف الصناعي
٤. المصرف الزراعي التعاوني
٥. مصرف التسليف الشعبي
٦. مصرف التوفير

وسوف تتكون عينة الدراسة من جميع مفردات مجتمع الدراسة

متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة بالتالي:

أولا : المتغيرات المستقلة		
المتغير	**الرمز**	**طريقة الحساب**
السيولة لدى المصرف **L**iquidity	L	(الأرصدة لدى المصرف و لدى المركزي و لدى المصارف الأخرى)
حجم المصرف **T**otal **A**ssets	TA	حجم موجودات المصرف
حجم حقوق الملكية **T**otal **E**quity	TE	(رأسمال المصرف + الاحتياطيات + الأرباح المدورة – الخسائر المدورة + الأرباح الصافية – الخسائر الصافية)
حجم التسهيلات **F**acilities	F	مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصرف
حجم الودائع **D**eposits	D	حجم الودائع الجارية و التوفير و لأجل و لدى المصارف
الأموال المقترضة **B**orrowing **F**unds	BF	الأموال المقترضة من المصرف المركزي و المصارف الأخرى
الاستثمارات المالية **F**inancial **I**nvestment	FI	مجموع اسثمارت المصرف بالشركات الحليفة و الأوراق المالية
ثانياً : المتغير التابع		
الأرباح الإجمالية **I**ncome **B**efore **T**ax	IBT	الربح قبل الضريبة

محددات الدراسة :

نظراً لشمولية البحث ، و ضخامة مدخلاته من حيث كثرة المتطلبات التي سيستلزمها ، فقد تمثلت أهم محددات البحث فيما يلي :

١. اختلاف المصارف العامة في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من مصرف إلى آخر.
٢. اختلاف أساليب المصارف العامة في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية لأخرى للمصرف الواحد، حيث تقوم بعض المصارف بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية لسنة أخرى.

٣. عدم التعاون الكافي من قبل موظفي المصارف العامة وخاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات و الإيضاحات اللازمة لتفسر بعض النتائج و التغيرات التي طرأت على بيانات هذه المصارف .
٤. عدم التأكد من مدى مصداقية البيانات المنشورة في التقارير السنوية من قبل المصارف العامة السورية ، حيث لم يتم تدقيق بيانات أي منها من قبل شركات تدقيق متخصصة .

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع محددات ربحية المصارف في العديد من الدول العربية و الأجنبية ومن هذه الدراسات:

أولا : دراسة (الأنديجاني ، ٢٠٠٧) بعنوان : محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية[١]

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتقدير نماذج لربحية البنوك التجارية السعودية" كدراسة قياسية " من عام ١٩٨٣ م إلى عام ٢٠٠٤ م عن طريق تحديد وحصر المتغيرات الجزئية والكلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية .و من أجل تحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة ربحية البنوك التجارية السعودية، و من ثم صياغة النماذج القياسية المقترحة لشرح طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها من خلال القياس والاختبار وتحليل النتائج لهذه النماذج .و قد تم تقدير النماذج القياسية في الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج التجميع (Pooling Model) من واقع بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة وبذلك وضع النموذج القياسي باعتبار أن معدل العائد على الاصول وهامش صافي الربح مقياسان لربحية البنوك التجارية، ومحددات ربحية البنوك التجارية تنحصر في المتغيرات التالية :نسبة رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة الإيرادات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول، الناتج القومي الإجمالي ، سعر الفائدة على الودائع بين البنوك التجارية، المتغير الصوري لحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على ربحية البنوك التجارية هي : نسبة إجمالي المصروفات الكلية إلى إجمالي الأصول، نسبة الإيرادات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي رأس المال المساهم

[١] الأنديجاني ، مها، محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، ٢٠٠٧

إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، المتغير الصوري لحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، سعر الفائدة على الودائع بين البنوك، الناتج القومي الإجمالي .وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن تأثير المتغيرات على هامش صافي الربح كمقياس لربحية البنوك التجارية أقوى من تأثير المتغيرات على معدل العائد على الأصول كمقياس لربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

ثانيا : دراسة (صيام و خريوش ، ٢٠٠١) بعنوان : العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن [٢]

لقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ،وتمثلت عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٠) في بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي) للعام ٢٠٠٠ وهي ١٢ بنكًا .

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقاط ضعف لدى المصارف التجارية الأردنية، فيما يتعلق بالربحية، ومواجهة التحديات المستقبلية، وقد قام الباحث باختبار البيانات الخاصة بالمصارف إحصائيًا باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وكل من (حقوق الملكية، ومصاريف الدعاية والإعلان، نسبة المديونية والسيولة النقدية والفوائض النقدية) من جهة أخرى، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه المصارف من جهة و إجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى، وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين ربحية البنوك التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد.

ثالثا: دراسة (الرشدان ، ٢٠٠٢) بعنوان : محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية[٣]

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية وقد شملت عينة الدراسة على كل من البنك العربي وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس اثر كل من(الرافعة المالية وتكلفة الودائع

[٢] صيام ، وليد ، و خريوش ، حسني، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية ، مجلد١٦ ، عدد٢ ،٢٠٠٢

[٣] الرشدان ، أيمن ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن،٢٠٠٢

والسيولة وحجم المصارف ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث أن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفًا جدًا بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جدًا على ربحية البنك العربي وبنك الأردن وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي وكانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

رابعا : دراسة (أبو زعيتر ، ٢٠٠٦) بعنوان : العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين[٤]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل (قيد الدراسة) المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٤وذلك من خلال التركيز على تلك العوامل، وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في فلسطين

وقد تم تجميع بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة عن الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٤ وتحليلها إحصائيًا، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاس بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المتغيرات المستقلة المتمثلة في نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية (الرافعة المالية) وصافي الفوائد، وإجمالي الموجودات، وحقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع ، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :

وجود علاقة طردية بين كل من صافي الفوائد، وحقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع والربحية بمقياسيها معدل العائد على الموجودات و معدل العائد على حقوق الملكية. وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية و الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات وجود علاقة

[٤] أبو زعيتر ، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، فلسطين ، ٢٠٠٦

طردية بين عمر المصرف و الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات وجود علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسبة المديونية، إجمالي الأصول والربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية.

ملحق رقم (١)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى المصرف التجاري السوري

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد الدائنة	34384	27,282	26,907	32,398	35,004	32,422	35,719	35,201	26,663
العمولات الدائنة	2529	1,956	2,912	3,033	4,091	4,407	4,382	4,846	3,307
ايرادات من غير ف و ع	2,575	7,895	6,933	39,890	14,269	31,835	168,346	269,050	1,527
ايرادات اخرى	170	152	4,139	349	342	1,692	1,395	8,614	2,579
المجموع	39,658	38,285	40,891	75,670	53,706	70,356	209,842	317,710	34,076
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	35,882	33,480	35,124	31,454	21,859	11,515	7,253	7,681	6,512
العمولات المدينة	74	95	126	154	259	65	50	44	117
النفقات الادارية	676	756	800	877	1,205	1,582	1,608	1,688	1,337
اهتلاكات	66	70	77	84	92	103	174	213	226
مصاريف اخرى	1,638	2,743	4,377	5,870	16,655	18,117	174,345	283,073	2,187
المجموع	38,336	37,144	40,504	38,439	40,070	31,382	183,429	292,699	10,379

صفي الربح قبل الضريبة	1,322	1,141	387	37,231	13,636	38974	26413	25011	23,697

الارباح الصافية	681	650	311	19653	7391	20553	15112	22843	13448
الموجودات	743,261	768,229	829,535	839,290	852,218	819,256	826,811	853,393	869,785
ROA	0.09%	0.08%	0.04%	2.34%	0.87%	2.51%	1.83%	2.68%	1.55%
حقوق الملكية	8,192	8,447	8,267	32,679	23,146	108,004	107,210	106,724	105,784
ROE	8%	8%	4%	60%	32%	19%	14%	21%	13%

ملحق رقم (٢)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى المصرف العقاري

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد الدائنة	2902	3384	4119	4199	5612	5356	6405	8511	10555
العمولات الدائنة	52	77	105	148	227	171	699	853	1030
ايرادات من غير ف و ع	75	87	108	127	151	160	160	160	160
ايرادات اخرى	49	83	142	152	131	105	182	151	231
المجموع	3078	3631	4474	4626	6121	5792	7446	9675	11976
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	2692	3328	3617	2760	2537	2462	3864	4131	5620

العمولات المدينة	0,1	0,1	4	7	7	5	3	1	1
نفقات ادارية	130	163	188	238	289	373	428	510	612
اهتلاكات	28	25	34	43	66	80	138	156	187
مصاريف اخرى	55	67	376	45	36	111	118	4	36
المجموع	2905	3583	4219	3093	2935	3031	4551	4802	6456

صافي الربح قبل الضريبة	173	48	255	1,533	3186	2,761	2895	4,873	5520
صافي الربج	86	37	132	831	1695	1476	1725	2833	3205
حقوق الملكية	2017	2049	2297	3899	5456	5907	6988	9228	19256
ROE	4%	2%	6%	21%	31%	25%	25%	31%	17%
الاصول	38,405	46,583	55,122	66,236	75,129	103,443	130,221	153,865	202,823
ROA	0.2%	0.1%	0.2%	1.3%	2.3%	1.4%	1.3%	1.8%	1.6%

ملحق رقم (٣)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى المصرف الزراعي

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد الدائنة	1134	939	905	1153	738	849	935	1024	2310
العمولات الدائنة	164	141	134	123	135	156	158	169	325
ايرادات من غير ف و ع	110	76	77	2017	332	84	1385	110	257
ايرادات النشاط التجاري	6764	8039	9095	10483	11078	10199	12057	18485	16911
المجموع	8172	9195	10211	13776	12283	11288	14535	19788	19803

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	454	520	455	414	482	469	530	515	619
العمولات المدينة	7	7	9	9	8	7	5	0,1	0,1
نفقات ادارية	444	500	555	598	677	823	851	990	1096
اهتلاكات	42	47	52	74	94	116	87	94	148
مصاريف النشاط التجاري	6732	7756	8024	9109	12070	10731	11961	15807	15318
مصاريف اخرى	493	365	548	2591	17	1092	1980	2605	2240
المجموع	8172	9195	9643	12795	13348	13238	15414	20011	19421

صافي الربح قبل الضريبة	0	0	568	981	-1065	-1950	-879	-223	382
صافي الربح	0	0	568	981	-1065	-1950	-879	-223	382
E	8676	9553	10817	11457	10749	9346	9439	10303	10996
ROE	0.00%	0.00%	5.25%	8.56%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	3.47%

221519	145452	121725	106978	107905	108152	101996	76865	66689	A
0.172%	0.000%	0.000%	0.000%	0.000%	0.907%	0.557%	0.000%	0.000%	ROA

ملحق رقم (٤)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى المصرف الصناعي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
875	1235	1,431	1,598	1,660	1,656	912	623	494	الفوائد الدائنة
163	98	139	115	129	135	182	138	89	العمولات الدائنة
64	65	64	37	60	35	25	20	15	ايرادات من غير ف و ع
57	56	47	20	27	110	32	18	24	ايرادات اخرى
1159	1454	1,681	1,770	1,876	1,936	1,151	799	622	المجموع

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1212	1544	1,233	1,065	691	521	444	406	318	الفوائد المدينة
0	1	29	52	4	5	5	5	4	العمولات المدينة
280	238	203	204	176	157	136	126	112	نفقات ادارية
21	17	14	14	17	17	18	15	11	اهتلاكات
9	45	241	450	643	534	313	139	100	مصاريف اخرى
1522	1845	1,720	1,785	1,531	1,234	916	691	545	المجموع

-363	391-	-39	15-	345	702	235	108	77	صافي الربح قبل الضريبة
-363	-391	-39	-15	190	386	130	64	46	الارباح الصافية
817	1056	1447	2192	2207	1926	801	566	459	E
0%	0%	0%	0%	9%	20%	16%	11%	10%	ROE
41366	38563	32453	32136	32554	31329	22260	13097	11487	A
0%	0%	0%	0%	0.6%	1.2%	0.6%	0.5%	0.4%	ROA

ملحق رقم (٥)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى مصرف التوفير

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
5806	5335	5,165	4,491	4,442	4,733	5,777	5289	4085	الفوائد الدائنة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	العمولات الدائنة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	ايرادات من غير ف و ع
87	127	37	68	114	28	8	5	6	ايرادات اخرى
5893	5462	5,202	4,559	4,556	4,761	5,785	5294	4091	المجموع

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	3745	4677	5,008	4,087	4,055	3,702	4,215	4588	4820
العمولات المدينة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
نفقات ادارية	121	131	167	162	209	253	282	301	343
اهتلاكات	9	12	15	15	15	32	30	30	31
مصاريف اخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	3875	4820	5,190	4,264	4,279	3,987	4,527	4919	5194

صافي الربح قبل الضريبة	216	474	595	497	280	572	675	543	699
الربح الصافي	181	75	140	231	72	261	269	313	277
متوسط حقوق الملكية	1552	2004	3774	4208	4408	4935	2658	2706	11503
ROE	12%	4%	4%	5%	2%	5%	10%	12%	2%
متوسط الموجودات	59948	74407	90519	98422	106569	107813	107490	114972	126186
ROA	0.30%	0.10%	0.15%	0.23%	0.07%	0.24%	0.25%	0.27%	0.22%

ملحق رقم (٦)

مصادر الايرادات و التكاليف لدى مصرف التسليف الشعبي

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد الدائنة	1,087	1,039	4,103	4,159	2,635	3,740	3,947	8,051	9,553
العمولات الدائنة	270	255	164	137	249	139	166	153	239
ايرادات من غير ف و ع	1,785	2,575	2,970	175	-	-	35	173	210
ايرادات اخرى	175	132	192	122	2,407	2,544	2,926	188	183
المجموع	3317	4001	7,429	4,593	5,291	6,423	7,074	8565	10185

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفوائد المدينة	2,935	3,547	6,690	5,156	2,238	2,788	3,174	6,694	7,854
العمولات المدينة	18	15	22	26	29	4	4	4	-
نفقات ادارية	227	258	276	311	351	397	410	367	429
اهتلاكات	23	26	28	31	42	40	46	62	67
مصاريف اخرى	10	14	16	23	2,255	2,364	3,021	706	544
المجموع	3213	3860	7,032	5,547	4,915	5,593	6,655	7,833	8894

صافي الربح قبل الضريبة	104	141	397	954-	376	830	419	732	1,291
الارباح الصافية	13	55	234	-954	378	762	298	351	803

3163	2752	2441	1880	1775	1807	1377	1154	1089	E
14%	13%	12%	41%	21%	0%	17%	5%	1%	ROE
93,702	82,230	77,624	72,281	71,814	59,180	55,297	62,574	56,823	A
0.5%	0.4%	0.4%	1.1%	0.5%	0.0%	0.4%	0.1%	0.0%	ROA

ملحق رقم (١٠)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف التجاري

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	173%	153%	164%	128%	147%	148%	130%
نسبة الرافعة المالية	91	91	100	26	37	8	8
حقوق الملكية / الموجودات	1%	1%	1%	4%	3%	13%	13%
نسبة التوظيف	53%	31%	30%	26%	36%	53%	73%
السيولة / الموجودات	73%	78%	79%	75%	74%	67%	58%
التسهيلات / الموجودات	22%	16%	15%	15%	18%	24%	33%

ملحق رقم (١١)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف العقاري

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	27%	33%	31%	24%	5%	27%	28%
نسبة الرافعة المالية	19	23	24	17	14	18	19
حقوق الملكية / الموجودات	5%	4%	4%	6%	7%	6%	5%
نسبة التوظيف	80%	72%	72%	84%	102%	78%	79%
السيولة / الموجودات	23%	29%	28%	20%	4%	23%	24%
التسهيلات / الموجودات	68%	63%	64%	72%	86%	68%	68%

ملحق رقم (١٢)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف الصناعي

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	38%	27%	8%	18%	16%	17%	18%
نسبة الرافعة المالية	25	23	28	16	15	15	22
حقوق الملكية / الموجودات	4%	4%	4%	6%	7%	7%	4%
نسبة التوظيف	65%	68%	104%	92%	84%	57%	37%
السيولة / الموجودات	25%	19%	6%	13%	11%	11%	11%
التسهيلات / الموجودات	43%	48%	74%	69%	56%	36%	23%

ملحق رقم (١٣)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف التوفير

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	99%	99%	100%	98%	86%	82%	84%
نسبة الرافعة المالية	39	37	24	23	24	22	40
حقوق الملكية / الموجودات	3%	3%	4%	4%	4%	5%	2%
نسبة التوظيف	3%	3%	4%	6%	19%	24%	18%
السيولة / الموجودات	96%	96%	95%	94%	82%	77%	81%
التسهيلات / الموجودات	2%	3%	4%	6%	18%	22%	17%

ملحق رقم (١٤)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف التسليف الشعبي

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	32%	31%	32%	67%	24%	26%	22%
نسبة الرافعة المالية	52	56	28	68	46	34	30
حقوق الملكية / الموجودات	2%	2%	4%	1%	2%	3%	3%
نسبة التوظيف	27%	22%	25%	39%	91%	79%	80%
السيولة / الموجودات	26%	26%	47%	56%	20%	22%	19%
التسهيلات / الموجودات	22%	18%	36%	33%	75%	67%	70%

ملحق رقم (١٥)

النسبة المالية المتعلقة بالمصرف الزراي التعاوني

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السيولة	345%	385%	533%	427%	386%	296%	356%
نسبة الرافعة المالية	8	7	9	9	11	12	12
حقوق الملكية / الموجودات	13%	14%	11%	11%	9%	8%	8%
نسبة التوظيف	141%	129%	107%	110%	93%	71%	61%
السيولة / الموجودات	63%	66%	73%	69%	67%	65%	71%

التسهيلات / الموجودات	26%	22%	15%	18%	16%	16%	12%

وسطي	2009	2008
136%	96%	86%
42	8	8
7%	12%	13%
57%	102%	110%
65%	41%	40%
26%	44%	51%

وسطي	2009	2008
25%	27%	25%
18	11	17
6%	9%	6%
81%	82%	84%
22%	22%	21%
70%	67%	71%

وسطي	2009	2008
23%	29%	33%
26	51	37
5%	2%	3%
62%	30%	21%
16%	20%	24%
43%	21%	15%

وسطي	2009	2008
82%	51%	39%
29	11	42
4%	9%	2%
14%	35%	17%
78%	46%	38%
13%	31%	16%

وسطي	2009	2008
34%	37%	34%
41	30	30
3%	3%	3%
56%	67%	71%
31%	32%	29%
49%	58%	61%

وسطي	2009	2008
394%	385%	431%
11	19	14
10%	5%	7%
97%	94%	65%
66%	49%	73%

16%	12%	11%

ملحق رقم (١٦) حجم الأصول و حقوق الملكية للمصارف الخاصة السورية خلال عام ٢٠٠٩			
المصرف	إجمالي الأصول	رأس المال	إجمالي حقوق الملكية
البنك العربي	34,286,572,048	3,000,000,000	3,331,070,353
سورية والمهجر	72,659,426,759	3,000,000,000	4,395,425,533
بيبلوس	32,699,785,959	2,000,000,000	2,301,624,040
الدولي للتجارة والتمويل	68,585,083,953	3,000,000,000	4,775,322,561
عودة	75,547,091,806	5,000,000,000	6,129,618,053
بيموالسعودي الفرنسي	101,967,500,394	3,250,000,000	4,406,799,921
سورية والخليج	12,131,919,402	3,000,000,000	2,673,128,678
الأردن- سورية	9,441,645,761	3,000,000,000	2,842,151,506
فرنسبنك	13,534,753,894	1,750,000,000	1,536,534,777
الشرق	5,025,622,618	2,500,000,000	2,354,927,491
قطرالوطني	5,660,006,898	5,000,000,000	4,711,878,168
المجموع	431,539,409,492	34,500,000,000	39,458,481,081